جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان :

تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2016–2019

إعداد الطلبة:

قطيطني توفيق

فار مروة

إشراف الأستاذ:

أ.د خليل عبد الرزاق

السنة الجامعية : 2021 - 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى

والدتي الحبيبة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة و الهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق

النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى

والدي العزيز.

إلى إخوتي وسندي إلى أخي الكبير زهير وأخي الصغير منصف وإلى الكتكوتة الصغيرة

شيمومةوسيدورة

الى تلك التي علمتي النمو و الصبر وعلمتني العطاء دون مقابل إلي جدتي رحمها الله

إلى أصدقائي وإخوتي في الإسلام إلى أحبتي حسني ،بوبكر،حمزة، علي ،جابروأسامة

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى أستاذي القدير وإلى كل من كانوا سندا لي من قريب أو بعيد و إلى من كانوا معي

في طريق النجاح إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم.

إلى جميع زملاء وزميلات الدراسة وخاصة دفعة 2022 ولاننسى زملاء العمل الذين قدموا

لي العون لإكمال الدراسة

توفـــيق

** شكـر وتقـدير **

تتناثر الكلمات حبراًوحبا...

على صفائح الأوراق..

لكل من علمني

ومن أزال غيمة جهل مررت بها.

برياح العلم الطيبة..

ولكل من أعاد رسم ملامحي.

وتصحيح عثراتي

في البداية ، الشكر والحمد لله ، جل في علاه ، فإليه ينسب الفضل كله في إكمال – والكمال يبقى لله وحده – هذا العمل.

وبعد الحمد الله ، فإنني أتوجه إلى الأستاذ الدكتور والبروفيسورخليل عبد الرزاق بالشكر والتقدير الذي لن تفيه أي كلمات حقه ، فلولا مثابرته ودعمه المستمر ما تم هذا العمل.

وثم إلى زميلتي في هذه المذكرة فار مروة

وبعدها فالشكر موصول لكل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم في كل مراحل دراستي .

** توفيق **

** شكـر وتقــدير **

من لا يشكر الناس لا يشكره الله

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد والشكر إذا رضيت ، ولك الحمد والشكر بعد الرضى.

أشكر الله وأحمده كثيرا ،فبعد شكر الله تعالى على كرمه وتفضله علي ، أتقدم بجزيل الشكر لوالدتي لأنها سبب التوفيق والنجاح والراحة والسعادة والشفاء، والتي بدعواتها تقر عيني ويرتاح قلبي وأشعر بمعينة ربي حفظها الله، كما أتقدم بالشكر لوالدي الذي منحني القوة والثقة وأصبحت لا يكسرني أي موقف.

فلولم يكن والداي عونا لي لما أتقوى يوما على مواجهة المواقف والصعاب، فشكرا وألف شكر لوالداي لأنهما جعلاني سيدة الكبرياء والمواقف.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأخواني وأحبتي وبنات خالاتي صديقاتي وأخص بالذكر صديقتي العزيزة بزازي سمية ، كما أشكر زميلي في الدراسة وشريكي في هذا العمل توفيق قطيطني على تعاوننا معا وتفاهمنا لإكمال هذا البحث ،ولكل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف : الأستاذ البروفيسور عبد الرزاق خليل على إشرافه المتواصل وتوجيهاته القيمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي اللجنة الكرام لتقبلهم هذا العمل ومناقشتهم وإبداء رأيهم وتوجيهاتهم ومعاملتهم الطيبة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي من بداية مشواري الدراسي إلى غاية هذا العمل، كما أشكر أساتذة وموظفي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وأخص بالذكر نجيب.

شكرا لكل من شجعني ولو بالكلمة الطيبة وجزاكم الله خيرا.

** مروة **

إهـــداء

كل الحياة مساعي، ولا سعي كسعي المرء للبحث عن ذاته، ومواطن الجمال فيها.

إهداء من نفسي لنفسي، لأنها بقيت صامدة ومجاهدة وقوية رغم الظروف والصعاب التي مرت بها، فلولا صمودي وطموحي ومثابرتي لكي أنجح لما أتوصل إلى هاته النتيجة الرائعة ،فبإذن الله سأعلو بالنجاح يوما بعد يوم.

كما أهدي تخرجي وثمرة تعبي وجهدي إلى والدتي التي هي قطعة سكر بين كل الأشياء المرة، التي هي قوتي عندما تضعفني الحياة.

كما أهديها لوالدي الذي لم يكتفي بأن يكون أحسن أب بل الذي يجاهد لكي يراني أحسن الفتيات، كل حسنة أراها بنفسي يكون هو السبب ورائها.

لا فرق بين أمي وأبي وقلبي كلاهم يجعلوني على قيد الحياة ،لا ألحق جزاهما للأبد.

كما أهدي هذا العمل لجدي العزيز الله يحفظه، وأهديه إلى أرواح جدي وجداتي رحمهم الله.

كما أهديه إلى الإخوة والأخوات والأخوال والخالات والأعمام والعمات ،إلى كل العائلة الكريمة والأحباب والصديقات ،وإلى من ساندوني ووقفوا معي.أحبكم بجنون

وأخيرا ...انتهت الحكاية ورفعت قبعتي ،مودعة السنين التي مضت من الدراسة

مـــروة

المقدمة العامة

تتنوع وتختلف مصادر الثروة لكل دولة حسب مواردها البرية والبحرية سواء منها السمكية أو النباتية أو الحيوانية ، ولا ننسى دور مؤسساتها المالية والاقتصادية والتجارية ...إلخ التي تدر وتقدم أموالا طائلة لكل دولة ،حيث تعتبر المؤسسات المالية عصب الحياة الاقتصادية في أي بلد ،وأن سلامتها تنعكس على سلامة وأداء الاقتصاد عموما ،كون فعاليتها تعد من الأسباب الرئيسية لضمان الإستقرار و النمو الاقتصادي لكل مجتمع .

وتشهد الساحة المصرفية المحلية والإقليمية والدولية تطورات هائلة في الصناعة الاسلامية سواء في شكل إنشاء مصارف جديدة أو في شكل تحول بعض البنوك إلى العمل المصرفي الإسلامي.

فقد أدت الحاجة لنظام مالي عادل إلى ميلاد المعاملات المصرفية الإسلامية في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وقد كان هدفها يتمحور حول توفير بديل مالي يتسم بالعدل والشفافية والأهم من ذلك أن تكون مصدرا للإرتقاء الاقتصادي للمحتاجين.

فتعتبر البنوك الإسلامية تجربة حديثة العهد نسبيا إذا ماقورنت مع نظيرتها التقليدية، فالبنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية ربحية تلتزم في تعاملاتها الإستثمارية والخدمية والتمويلية بالشريعة الاسلامية ومقاصدها، ورغم تباين الصيغ في البنك الاسلامي والإختلاف في تصور دوره،إلا أنها تجمع على ضابط رئيسي هو العودة إلى الشريعة وتحريم المعاملات الربوية مصداقا لقوله تعالى: " **ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا،وأحل الله البيع وحرم الربا**" سورة البقرة الآية 275.

ورغم ميزتها إلا أنها تواجه عدة مخاطر يستوجب التعرف عليها وقياسها من أجل تحديد الطريقة الصحيحة لإدارتها والتحكم بها.

إشكالية البحث :

و نظرا للتطورات المحلية و الإقليمية و الدولية ،أصبحت البنوك الإسلامية في وضع يجبرها على تحسين أدائها من مختلف جوانبه،من خلال التركيز في نشاطها على أداء العاملين فيها على المستويات الإدارية المختلفة،و إدارة الأصول و الخصوم بكفاءة،و ترشيد النفقات و استعمال نظم

عمل و إدارة و حوافز مدروسة حديثة، و هو ما يعتبر ضرورة لمواجهة التطورات الحاصلة في البنوك التقليدية و الأسواق المالية الدولية و شرطا أساسيا لبقائها.

ومن هذا المنطلق،تتضح إشكالية البحث والتي يمكن طرحها ضمن السؤال الرئيسي التالي:

ما هي طرق تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية؟و هل يسمح تطبيق هذه الطرق بتحديد الأداء المالي لبنك البركة الجزائري بشكل يمكننا الإعتماد عليها لتحسين أدائه والإرتقاء به إلى أفضل المستويات ؟

وللاحاطة أفضل وللإلمام بالموضوع بطريقة علمية ، نطرح بعض الأسئلة الفرعية التكميلية على النحو التالي:

- مامفهوم البنوك الإسلامية؟ ما دورها؟ وما مخاطرها؟
- ما مفهوم الأداء المالي للبنوك الإسلامية؟ وماهي الطرق المستعملة في تحديده؟و ماهي المراحل التي يمر بها؟
- ما مستوى الأداء المالي لبنك البركة الجزائري؟

فرضيات البحث:

في ضوء إشكالية البحث ،يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات كمايلي:

- تواجه البنوك الإسلامية وأدائها المالي العديد من المخاطر؛
- تعد طريقة النسب المالية (بما فيها نموذج كاملس) أفضل طرق تقييم أداء البنوك الإسلامية،نظرا لبساطتها و سهولة تطبيقها عمليا؛
- يتميز بنك البركة الجزائري بأداء مالي مقبول نظرا لتحكمه في نفقاته ،و تحسين إيراداته، و تطبيق نظم عمل فعالة.

أهمية البحث:

- إيجاد مجال للتعامل وفق المعاملات الإسلامية في الأنشطة المصرفية؛
- تنفيذ رغبة المجتمعات الإسلامية في التعامل بعيدا عن نظام الفوائد؛

- تطبيق عملي لأسس الاقتصاد الإسلامي؛
- دراسة طرق تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية؛
- التعرف على الأداء المالي في البنوك الإسلامية وكيفية قياسه بغية تقييم مدى كفاءة وفعالية أدائها المالي.

أهداف البحث:

- ✓ التعرف على البنوك الإسلامية؛
- ✓ مفهوم الأداء المالي للبنوك الإسلامية ومؤشرات قياسه؛
- ✓ توضيح أهم المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وكيفية إدارتها؛
- ✓ تقييم الأداء المالي لأحد البنوك الإسلامية الجزائرية و هو بنك البركة .

أسباب إختيار البحث :

- حداثة الموضوع من خلال ظهور عدة مؤشرات ونسب لتقييم الأداء المالي ؛
- الرغبة الشخصية في الإطلاع على هذا الموضوع ؛
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة بالنسبة لجانب تطبيقه في البنوك الإسلامية؛
- الحاجة إلى تكثيف البحث العلمي وتوسيعه في مختلف جوانب الاقتصاد الإسلامي بشكل عام، والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص من الجانبين النظري والتطبيقي.

منهج الدراسة :

حتى نتمكن من الإجابة على الاشكالية و اختبار صحة الفرضيات استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال استعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواء تلك المتعلقة بالبنوك الإسلامية وتقييم الأداء المالي، أما المنهج التحليلي فاستعملناه في تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بالبنك محل الدراسة وتوضيح وضعيتة المالية ودراسة تطور الأداء المالي فيه .كما استعملنا المنهج التاريخي في رصد نشأة و تطور بنك البركة الجزائري في الفترة 2016-2019.

الأدوات المستعملة :

سنعتمد في دراستنا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا نستعرضها في ما يلي:

الجانب النظري:

اعتمدنا على:

- ✓ الكتب باللغة العربية؛
- ✓ ملتقيات ومجلات ذات صلة بموضوع دراستنا؛
- ✓ الرسائل العلمية باللغة العربية.

الجانب التطبيقي :

اعتمدنا على:

- ✓ الوثائق الرسمية الداخلية للبنك البركة الجزائري؛
- ✓ المقابلات الشخصية، والمناقشات حول الموضوع مع إطارات سواء في أو البنك أو في الجامعة؛
- ✓ كما اعتمدنا على معلومات القوائم المالية الخاصة بالبنك والمتمثلة في الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وحساب مختلف النسب المالية من هذه القوائم.

حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : إقتصرت الدراسة على بنك البركة الجزائري؛
- الحدود الزمنية : دراسة وتحليل القوائم المالية لأربع سنوات متتالية من (2016-2019) لبنك البركة الجزائري.

الدراسات السابقة :

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجالات العلمية والكتب والإطلاع على عدد من الدراسات الجامعية، التي تمت ضمن حقل الأداء المالي للبنوك الإسلامية، هناك دراسات تناولت الموضوع بشكل جزئي،أي تدرس متغير واحد فقط من متغيرات الدراسة، وهناك دراسات تناولت الموضوع بشكل كلي وشامل، أي تدرس عدة متغيرات، ومن بين أقربها صلة من موضوع بحثنا نذكر مايلي:

- **قياس الأداء المالي للبنوك الاسلامية في ظل الازمات المالية :** البحث عبارة عند مذكرة دكتوراه،في العلوم الإقتصادية تخصص مالية،بنوك وتأمينات،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من إعداد الطالبة بوجلال أنفال ،جامعة فرحات عباس،سطيف 1،حيث كانت إشكالية البحث تدور حول: ماهو واقع الأداء المالي للبنوك الاسلامية ،قبل و أثناء وبعد الازمة المالية العالمية لسنة 2008؟ وكانت الدراسة تهدف إلى توضيح مفهوم الأداء المالي للبنوك الاسلامية ومؤشرات قياسه وقد تم التوصل إلى أن التمويل الاسلامي يقوم على مبدأ المغنم بالمغرم، أي المشاركة في الربح والخسارة، وأن البنوك الإسلامية تهدف إلى خدمة المجتمع الإسلامي ودعم إقتصاداته.
- **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية:** عبارة عن مذكرة ماجيستير في إدارة الأعمال، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين درجة تنوع إستثمارات المصرف ودرجة المخاطرة ، وكذلك بتقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على أداء البنك الاسلامي وتم التوصل إلى أن هناك محدودية في إستخدام المشاركة والمضاربة، ويرجع ذلك لارتفاع مخاطرها، وعدم إستعاب تطبيقها من قبل الكثير من العاملين والمتعاملين.
- **تقييم الأداء المالي للمصارف:** عبارة عن مقال من إعداد نجوى فيلالي ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التحكم الجيد في كافة المؤشرات التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف وكذلك توضيح مفهوم الأداء المالي وطرق قياسه في المصارف ، والوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي .

هيكل الدراسة :

بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة ،وفي ضوء الإشكالية الطروحة تم تقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول ،فصلين نظريين وفصل تطبيقي على النحو التالي :

الفصل الأول: بعنوان" ماهية البنوك الإسلامية " تضمن ثلاثة مباحث تم من خلالها التطرق إلى عموميات عن البنوك الإسلامية ، وإستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية،وكذا التطرق إلى المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية وآلية إدارتها.

الفصل الثاني: تحت عنوان " الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية" تضمن ثلاثة مباحث أيضا تم من خلالها التطرق أولا إلى مفهوم عملية تقييم الأداء المالي أهدافها وأهميتها في البنوك الإسلامية، وثانيا دراسة مراحل عملية تقييم الأداء المالي مزاياها وصعوباتها في البنوك الإسلامية ،وأخيرا شرح أدوات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية .

أما **الفصل الثالث** ، الذي كان عبارة عن تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري ، فقد قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية ، افتتح هذا الفصل بالتعريف بالبنك محل الدراسة والمتمثل في بنك البركة الجزائري ، ثم التحليل المالي للقوائم المالية للبنك ، و أخيرا تقييم الأداء المالي بإستخدام نموذج CAMELS .

الفصل الأول :

ماهية البنوك الإسلامية

تمهيد :

منذ بداية القرن الثامن عشر،إتبع القطاع المصرفي نظم تعتمد على أساس الفائده لإقراض الأموال لمن يحتاجها ، وبدون أي حل بديل متوفر،لم يكن للناس خيار آخر دون إقراض الأموال بمعدلات فائدة عالية في العادة،وقد أدى ذلك إلى تكوين منظومة غير عادلة جلبت للناس المزيد من المشاق التي هم في غنى عنها،وقد أدت الحاجة لنظام مالي عادل إلى ميلاد المعاملات المصرفية الإسلامية في منتصف السبعينات من القرن الماضي،وقد كان هدفها يتمحور حول توفير بديل مالي يتسم بالعدل والشفافية والأهم من ذلك أن تكون مصدرا للإرتقاء الاقتصادي للمحتاجين.

ففي البنوك الإسلامية يتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواء أكانت تجارية،صناعية،زراعية،عقارية،مهنية،حرفية،ويعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة بالمصارف الإسلامية حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح،ورغم أن المصارف الإسلامية تلعب دورا هاما في اقتصاد الدول الإسلامية إلا أنها تتعرض للعديد من المخاطر بسبب التحرر المالي ومستحدثات العمل المصرفي الإسلامي وتماشيه مع ما افرزه التقدم التكنولوجي من أدوات مالية جديدة،ورغم هذه المخاطر تسعى البنوك الإسلامية لإدارة هذه المخاطر ، لأنها تعتبر موضوعا مهما وشائكا،فمستقبلها يعتمد كثيرا على الكيفية التي تدير بها هذه المخاطر المتعددة التي تنشأ من تقديم خدماتها.

وبناءا على ما سبق ،سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية، وكذلك موضوع الصيغ التمويلية في المصارف الإسلامية ومخاطرها وكيفية إدارتها،وبناءا عليه كان تقييم الفصل الأول كالأتي:

- **المبحث الأول:** عموميات عن البنوك الاسلامية.
- **المبحث الثاني:** إستخدامات الأموال في البنوك الاسلامية.
- **المبحث الثالث:** المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية وآلية إدارتها.

المبحث الأول: عموميات عن البنوك الإسلامية

فرض القطاع البنكي نفسه على قطاع المال العالمي وبات إنتشار البنوك الإسلامية واضحا للعيان،حيث أصبح يلعب دورا هاما في الدول الإسلامية من خلال الأعمال التي يقوم بها والمبادئ الشرعية التي يقوم عليها.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لمفهوم ونشأة البنوك الإسلامية وأهدافها ودورها في الدول الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها

الفرع الأول : مفهوم البنوك الإسلامية

هناك عده مفاهيم للبنوك الإسلامية نذكر منها ما يلي:

البنوك الإسلامية هي : " مؤسسات نقدية مالية، تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع،وتوظيفها توظيفا فعالا،يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية،وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية اقتصادياتها" [1].

كما تعرف بأنها : " مؤسسات مصرفية تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة،واتباع قواعد الشريعة الإسلامية كأساس للتعامل بينها وبين عملائها،سواء من جانب قبول الودائع،أو توظيف هذه الودائع في الإستخدامات المختلفة في النشاط الإقتصادي " [2].

وتعرف أيضا :" مؤسسات تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للإستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة والإستثمار

---

[1] محسن احمد الخضيري، **البنوك الاسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهره،1990،ص 17.

[2] اسماعيل احمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندريه، 2002، ص 311 .

المباشر ،وتقدم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والإستقرار " [1].

ولقد عرف المصرف الإسلامي على : " أنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والإستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة" [2].

وتعرف أيضا على أنها :" مؤسسة مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والإستثمارية في ضوء أحكام الشريعة بإستخدام أسلوب الوساطة المالية القائم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر " [3].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تسعى لتحقيق الربح في إطار المنافسة النزيهة ودون تجاوز للمبادئ الإسلامية وعدم تعاملها بالربا و توجه عملياتها وخدماتها نحو الاقتصاد الحقيقي.

الفرع الثاني: نشأة البنوك الاسلامية

شهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن الحالي ظهور وانتشار عدد من البنوك الإسلامية التي تتميز معاملاتها عن معاملات البنوك التقليدية بأنها تسعى إلى الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية تعمل على تجسيد الفكر الإسلامي نظاما جامعا شاملا لكل أوجه ومناحي الحياة [4].

---

[1] سامي ابراهيم السويلم، **المصرفيه الاسلاميه**، مجلد 10، دار الوفاء المنصوره، 1998 ،ص 130.

[2] فلاح حسن الحسني،مؤيد عبد الرحمن الدوري، **اداره البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004 ، ص 45.

[3] بدره بن تومي، **اثار تطبيق معايير المحاسبه الدوليه(على العرض والافصاح في القوائم الماليه للمصارف الاسلاميهIas/IFRS)** ،مذكره مقدمه لنيل شهاده الماجستير ،قسم العلوم التجاريه،جامعه فرحات عباس، سطيف،2019، ص 74.

[4] محمود الأنصاري وآخرون ،"**البنوك الإسلامية**"، الكتاب الثامن،كتاب الأهرام،الإسكندرية،أكتوبر1988، ص11 .

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت العديد من الدول الإسلامية على استقلالها صاحب ذلك التطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي،وانطلاقا من تحريم الاسلام للربا أعيد النظر في الهياكل النقدية والمالية في الدول الإسلامية بشكل يلغي فيه نظام الفوائد،ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة،هذا المبدأ الذي جاءت البنوك الإسلامية لكي تكرسه عن طريق ممارستها لمختلف العمليات،والخدمات البنكية.

غير أنه بعد حرب 1973 والزيادة في أسعار النفط، تطورت البنوك الإسلامية تطورا ملحوظا من أجل المساعدة على استيعاب الفائض النقدي الناتج عن تلك الزيادة.

ويعود تاريخ العمل المصرفي الإسلامي الى سنة 1940 عندما نشأت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل بدون فائدة، وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنتظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية،غير أن مدة التفكير هذه طالت ولم تجد لها منفذا تطبيقيا إلا في مصر سنه 1963،بما كان يسمى"بنوك الادخار المحلية "تحت اشراف الدكتور احمد النجار،ولقد عرفت التجربة نجاحا كبيرا،وتجاوبا منقطع النظير من طرف الشعب المسلم بمصر ورغم قصر عمر هذه التجربة فإنها أفادت [1].

ولقد وصل عدد البنوك الإسلامية عام 1997 إلى 176 بنك إسلامي،تتوزع على قارات المعمورة الخمس،وبلغ عدد موجوداتها ل 147.7 مليار دولار،ومجموع ودائعها 112.6 مليار دولار[2].

كذلك بروز جيل ثاني من المؤسسات المالية الإسلامية تتميز بالحيوية والفعاليات في مجالات الاستثمار والتمويل والاجارة، ومن بين المؤسسات التي تأسست خلال هذه الفترة نذكر منها:

بنك البركة الجزائري 1991 م،بنك الاستثمار الإسلامي الأول في البحرين 1996 م،البنك الاسلامي اليمني 1996 م،مصرف أبوظبي الإسلامي 1997 م،و بنك التضامن الإسلامي اليمن 1997 م،بنك الاستثمار الخليجي الكويت 1998م،بيت التمويل الخليجي الكويتي 1998 م،بيت التمويل الخليجي البحرين 1999 م،شركةأعيان للايجار والاستثمار الكويت 1999 م،الشركة

[1] خالدي خديجة، **البنوك الاسلاميه: نشأه،تطور،آفاق**، مجلة les cahiers du mecas ، مجلد 1 العدد 1،جامعه أبو بكر بلقايد،كليه العلوم الاقتصاديه والتجاريه وعلوم التسيير،تلمسان،2005،ص276.

[2] غسان محمود ابراهيم، منذر القحف، **الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم**،دار الفكر،دمشق،2000،ص 186.

الدولية للاجارة والاستثمار 1999 م ،شركة أصول للإجارة والتمويل الكويت 1999 م ،بنك معاملات ماليزيا 1999 م.

ووفقا لتقرير التنافسية الدولية لعام 2005،فإن البنوك الإسلامية استمرت في النمو خلال عام 2004 بسرعة أكبر بكثير من البنوك التقليدية،ويتوقع الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية أن ترتفع موجودات البنوك الإسلامية في العالم إلى نحو 1.84 تريليون دولار بحلول عام 2013 [1].

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

تنتظم أهداف البنك الإسلامي في محورين أساسيين المحور الأول يضم الأهداف المشتركة وهي جمع الإدخار وإحلال الطرق الإسلامية (المضاربة،المشاركة،المرابحة،السلم...) محل نظام الفوائد سواء في العمليات أو الخدمات وتحقيق الربح من وراء ذلك كله،والثاني يضم الأهداف الخاصة بكل بنك والمنبثقة عن طبيعتة أو غرضه كان تكون طبيعة البنك تنموية أو تعاونية او كان غرضه تشجيع نوعية معينة من إستثمارات أو غرض آخر [2].

هناك أهداف خاصة بالبنوك الإسلامية يمكن إجمالها على النحو التالي:

أ- تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية:

من خلال جميع المدخرات الموجودة لدى الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع،سواء كانت هذه المدخرات مرتبطة بعدم الإستخدام المؤقت لها لعدم الحاجة لمثل هذا الإستخدام من قبل أصحابها،أو تلك المرتبطة بعدم الإستخدام الدائم الذي يستمر لفترة طويلة والذي يمثل إكتناز للموارد وعدم إستخدامها ومن ثم عدم إنتفاع منها خلال فترة عدم الإستخدام وبالتالي فإن هدف

[1] عبد المنعم قوص،"**الانتشار المصرفي الاسلامي في العالم**، الدوافع والافاق، مجلة اتحاد المصارف العربية ،العدد 298، لبنان ، 2005، ص 40.

[2] خالدي خديجة ، مرجع سبق ذكره ، ص 278.

البنوك الإسلامية هو تجميع أكبر قدر من الموارد والمدخرات هذه وبما يتيح تحقيق الإنتفاع منها بإستخدامها في تمويل المشاريع الاقتصادية [1]

ب- تحقيق الربح :

يهدف المصرف من خلال قيامه بمختلف عمليات التوظيف والإستثمار إلى تحقيق الربح الذي يتم تقاسمه بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية الإستثمارية،وبحسب النسب المتفق عليها،والذي يعتبر عنصرا أساسيا لضمان الإستمرارية والديمومة في السوق المصرفية [2]

ت- الحكمة والأمان في التصرف بالأموال:

وذلك من خلال تنويع الإستثمارات وتقليل المخاطر والإحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف [3]

ث- الإستمرارية والنمو:

أي تنمية الموارد الذاتية للبنك من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والإحتياطات،بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية.

ج- تقديم الخدمات الإجتماعية:

والذي تسهم في خدمة المجتمع،وتطوره وتلبية الإحتياجات الإجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الإجتماعي العام،وخدمة أفراده وبالذات الأكثر حاجة منهم أي الأقل دخلا من القروض الحسنة ومن خلال الإسهام بجمع أموال الزكاة وغيرها وإستخدامها في الأوجه المخصصة لها والمحتاجين إليها وبالشكل الذي يتطابق مع قواعد الشريعة [4].

---

[1] أحمد سليمان خصاونة، ، **المصارف الإسلامية(مقررات لجنة بازل_تحديات العولمة_إستراتيجية مواجهتها)**، دار الجدار للكتاب العالمي، عمان،الأردن،2008 ، ص60.

[2] حمزة شواد، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007، ص8.

[3] أحمد سليمان خصاونة، **مرجع سابق**، ص60.

[4] محمد محمود العجلوني ، **البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاته المصرفية** ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 110 .

المطلب الثالث: دور البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية يمكن أن تقوم بدور إقتصادي وإجتماعي أساسي وهام جدا،إستنادا إلى طبيعتها،التي ترتبط برسالتها الإسلامية التي تتضمن خدمة المجتمع والإقتصاد الذي تعمل فيه،خاصة وأن هذه الخدمة لا تتجه نحوها البنوك التجارية في الغالب،وبالذات المصارف الخاصة منه،وبحاجة ماسة وشديدة إلى الدور الإقتصادي والإجتماعي الذي يمكن أن تؤديه هذه البنوك ومن ثم فإن أهم يميز البنوك هذه هي قيامها بهذا الدور الإقتصادي والإجتماعي مقارنة بالبنوك التجارية،ولذلك سيتم تناول ذلك،كما يلي: [1]

1-الدور الإقتصادي:

بما أن البنوك الإسلامية تعمل في الدول الإسلامية،التي هي ضمن الدول النامية التي تحتاج إلى إسهام هذه البنوك في تطوير إقتصاديات هذه الدول وتنميتها من خلال ما يلي:

- ✓ دور البنوك الإسلامية في تجميع المدخرات وتعبئة الموارد من أجل توجيهها نحو الإستخدام في المجالات التي ترتبط بدرجة أكبر من غيرها في تحقيق التطور ومن خلال الحد من إكتناز الموارد الذي يحرمه الدين الإسلامي.
- ✓ دور البنوك الإسلامية في الإستثمار والذي يؤدي إلى زياده القدرة الإنتاجية في الإقتصاد من خلال تكوين رؤوس الأموال الإنتاجية التي تتيح إمكانية زيادة إنتاج عن طريق إقامة مشروعات إنتاجية جديدة أو توسيع المشروعات الإنتاجية القائمة.[2] فالبنوك التمويلية الإستثمارية: هي بنوك تنشأ أصلا لتكون مؤسسات مالية مع قيامها ببعض الخدمات المصرفية المعتادة،مثل بيت التمويل الكويتي في الدول الكويت الذي يقوم بأعمال التمويل الإستثماري بالصورة متعددة[3]

---

[1] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث ، ط 1 ،عمان،الأردن ،2006 ، ص178.

[2] محممد الوطيان، **البنوك الإسلامية**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،الكويت،2000، ص20.

[3] بن حدو فؤاد، **مدى مساهمة البنوك الإسلامية في حل أزمة البنوك المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في إدارة الأعمال،تخصص مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة وهران،2011-2012،ص76

- ✓ دور البنـــوك الإســـلامية فـــي تلبيـــة إحتياجـــات المجتمـــع وأفـــراده ومنهـــا الإحتياجـــات الإستهلاكية،وبالذات مـاهو أساسـي منها،سـواء مـن خـلال إسـهامها فـي زيـادة الإسـتثمار الـذي تـنجم عنـه زيـادة القـدرة الإنتاجيـة المتصـلة بإنتـاج السـلع الإسـتهلاكية،وبالذات مـا هـو ضـروري منهـا،أو الإسـهام فـي تمويـل التجـارة الخارجيـة،والتي يـتم عـن طريقهـا تلبيـة الإحتياجـات،أو مـن خـلال الإسـهام فـي تـوفير التمويـل لشـراء هـذه السـلع،وبالذات سـلع الإسـتهلاكية الدائمـة (السـلع المعمـــرة) الســـيارات،والأجهزة الكهربائيـــة (ثلاجات،تلفزيونـــات...الخ) وبـــذلك تســـهم البنـــوك الإسـلامية فـي زيـادة رفاهيـة الأفـراد وتحسـين مسـتوياتهم المعيشـية مـن خـلال الصـيغ التـي تستخدمها البنوك الإسلامية والمناسبة كالتمويل وبالمرابحة،وغيره والتي ترتبط بذلك.
- ✓ دور البنـوك الإسـلامية فـي زيـادة التشـغيل مـن خـلال تمويلهـا للنشـاطات الإقتصـادية سـواء كانـــت إســـتثمارية أو إنتاجيـــة أو إســـتهلاكية،أوتلك المرتبطـــة منهـــا بالتجـــارة الخـــارجي،والتي تتضـمن بالضـرورة تـوفير فـرص عمـل لأفـراد المجتمـع فـي هـذه النشـاطات خاصـة إذا تـم الأخـذ بعـين الإعتبـار أن الـدول الإسـلامية التـي تعمـل فيهـا البنـوك هـذه تعـاني مـن حـدة ظـاهرة البطالـة التـي تنتشـر فيهـا والتـي تتخـذ أشـكال عديـدة سـواء كانـت ظاهريـة منهـا أو المقنعـة والتـي بالتقليـل مـن حـدتها يمكـن زيـادة الـدخول والإنتـاج وتحقيـق إنتفـاع الأفـراد والمجتمـع والإقتصـاد ككـل بإسـتخدام أكبـر للمـوارد البشـرية العاطلـة وبكفـاءة أكبـر وبإنتاجيـة أعلـى مـن خـلال التمويـل للنشاطات الإقتصادية والتوسع فيها.
- ✓ دور البنـوك الإسـلامية فـي تصـحيح الهيكـل الإقتصـادي وبالـذات الإنتـاج منـه،عن طريـق تـــوفير التمويـــل للنشـــاطات الإقتصـــادية عمومـــا و للنشـــاطات الإســـتثمارية المنتجـــة منهـــا خصوصا.
- ✓ إن البنـوك الإسـلامية يمكـن أن تسـاهم فـي الحـد مـن التضـخم،وبالذات مـن إقتصـادات الـدول الناميـة،ومنها الـدول الإسـلامية نتيجـه قصـور العـرض الكلـي عـن التزايـد بشـكل يتماشـى مـع الزيادة في الطلب الكلي بسبب ضعف القدرات الإنتاجية وضعف مرونتها.[1]

[1] محمد الوطيان،**مرجع سابق**،ص20.

والبنوك متعددة الأغراض هي بنوك إسلامية تقوم بمختلف الأعمال المصرفية والتجارية،المالية والإستثمارية،مثل بنك دبي الإسلامي (الإمارات)،بنك فيصل الإسلامي (المملكة العربية السعودية)،وبنك فيصل الإسلامي (البحرين).[1]

2-الدور الإجتماعي:

- ✓ تقديم خدمات للمجتمع من خلال أموال الزكاة في صناديق وحسابات خاصة وتوزيعها على المستحقين لها،وهذا تماشيا مع قوله تعالى: «إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم».
- ✓ جمع الأموال الناجمة عن الفرائض الإختيارية كالصدقات والتبرعات وغيرها من الأموال.
- ✓ تساهم في خدمة المجتمع من خلال تقديم القروض الحسنة،وهي القروض التي يتم تقديمها للمحتاجين إليها وبالذات من هم أقل دخلا.
- ✓ المساهمة في القيام بدورها بخدمة المجتمع وأفراده من خلال المشاركة في تدعيم مؤسسات خيرية.
- ✓ المساهمة في زيادة الوعي العلمي والثقافي والديني من خلال المؤسسات التي تتولى القيام بنشاطات تحقق ذلك كالدورات وندوات والمحاضرات...الخ.[2]

فالبنوك الإجتماعية: هي التي تركز نشاطها على الطبيعة الإجتماعية،مثل بنك ناصر الإجتماعي،الذي يتمثل غرضه الأساسي في تدعيم التعاون والتضامن الإجتماعي بين الأفراد من خلال منح القروض الحسنة،تقديم الإعانات والمساعدات،تجميع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية...الخ .[3]

---

[1] عادل حسيني علي رضوان، **البنوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر،معهد الشريعة،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،قسنطينة،ص76

[2] محمد الوطيان،مرجع سابق، ص20

[3] أحمد محمد المصري، **إدارة البنوك التجارية والإسلامية** ،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2006،ص61

المبحث الثاني : صيغ التمويل في البنوك الاسلامية

المطلب الاول : صيغ تمويل الاستثمارات في المدى القصير.

يقصد بصيغ تمويل الاستثمارات في المدى القصير تلك الصيغ التي طبقها البنوك الاسلامية في آجال لا تزيد عن سنة ومن هذه الصيغ نجد بيع المرابحة وبيع السلم والقرض الحسن .

الفرع الأول : المرابحة

1. تعريف المرابحة

لغة: مشتقه من الربح. يقول ابن المظور: اعطيته على سلعته اي اعطيته ربحا وقد اربحه بمتاعه واعطاه مالا مرابحة اي على الربح بينهما .[1]

اصطلاحا: المرابحة صيغه مفاعلة من الربح وهي بيع زياده ربح على الثمن الاول، وصيغه المفاعلة للمشاركة وهي هنا اشتراك البائع والمشتري في قبول الارباح بالقدر المحدد والمرابحه نوع من انواع بيوع الامانه الذي يقوم التبايع فيها على اساس راس المال وهو ثمن شراء السلعه او التكلفه وهي ما قامت به السلعه على البائع ففي بيع المرابحه يتم عقد البيع باضافه نسبه مئويه معلومه او مبلغ مقطوع الى راس المال او التكلفه. [2]

2. شروط عقد المرابحة :

توجد عدة شروط أساسية للمرابحة أهمها : [3]

---

[1] ابن منظور ، **لسان العرب** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،2009 ،ص 442.

[2] سليمان ناصر ، **تطوير صيغ التمويل قصيرة الاجل للبنوك الاسلامية** ، المطبعة العربية ، ط 1، غرداية ،الجزائر ، 2002 ، ص 108 .

[3] حيدر يونس الموسوي، **المصارف الاسلامية : أدائها وأثرها في سوق الاوراق المالية** ، ط 1، دار اليازوري، الاردن ، 2011 ، ص 51 .

- **العلم بالثمن الاول** : لان العلم بالثمن شرط أساسي في صحة البيوع وهذا الشرط يشمل جميع بيوع الامانة، فإذا لم يعلم الثمن الاول فالبيع فاسد إلى أن يعلم في مجلس العقد، فلو لم يعلم حتى افترقنا عن المجلس يتقرر الفساد.
- **أن يكون الربح معلوما:** أي أن يكون الربح محددا مقدرا أو نسبة من الثمن الاول .
- **أن يكون الثمن في العقد الاول مقابال بجنسه** من أموال الربا مثال ذلك: أن يشتري المكيل أو الموزون بجنسه مثال بمثل، فلا يجوز أن يبيعه مرابحة، لان المرابحة بالثمن الاول وزيادة، والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحا .

يكون العقد الاول صحيحا، وذلك لان بيع المرابحة مرتبط بالعقد الاول، فإن كان فاسدا لم تجز المرابحة لان المرابحة بيع الثمن الاول مع زيادة (ربح) والبيع الفاسد يثبت الملك فيه بقيمته أو بمثله لا بالثمن [1]

- **أن يكون رأس المال من المثليات** كالمكيالات والموزونات والعدديات المتقابلة، فإن كان قيما (أي لا أمثال له) كالعروض لا يجوز بيعه مرابحة ممن ليس العرض في ملكه، ألن المرابحة بيع بمثل الثمن الاول مع زيادة ربح .

الفرع الثاني : السلم

1. تعريف عقد السلم : [2]

هو بيوع الأجل ، ويعرف **لغة** على انه التقديم والتسليم وهو معنى السلف ،وأسلم بمعنى أسلف اي قدم وسلم .

اما **اصطلاحا** فهو تعجيل للثمن وتاخير المثمن وهو عكس البيع الآجل ،ويمكن إعتبار السلم بأنه إتفاق ما بين البنك وطرف آخر لشراء سلعة من نوع معين بكمية وجودة محددة بسعر محددمسبقا

[1] مصطفى كمال سيد الطايل، **البنوك الاسلامية والمنهج** ، دار أسامة، الاردن ، 2011 ،ص274

[2] سمرد نوال ، **تجربة الاردن في العمل المصرفي الاسلامي من حيث كفاءة اداء البنوك الاسلامية** ، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، الجزائر ، 2021 ، ص 37 .

تسلم في تاريخ لاحق محدد ، يقوم البنك بدفع ثمن الشراء عند توقيع عقد السلم ،او في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين أو ثلاثة.

2. **شروط صحة عقد السلم :** [1]

- **شروط مرتبة برأس مال السلم :**

✓ لايمنع ان يقدم رأس المال في صورة نقد أو عين أو حتي منفعة .

✓ يشترط تسليم رأس المال في مجلس العقد .

✓ أن يكون راس المال معلوما قدرا وصفة بما لايدع مجال للريبة.

✓ ان لايكون رأس المال دينا في ذمة المسلم إليه .

- **شروط مرتبطة بالأجل :**

✓ الاتفاق على أجل معلوم لتسليم المثمن .

✓ الاتفاق على مكان معلوم للطرفين لتسليم المثمن وقت حلول الاجل .

- **شروط مرتبطة بالمسلم فيه :**

✓ ان تكون السلعة في الذمة .

✓ تحديد اجل تسليم السلعة بدقة عند ابرام عقد السلم .

✓ وصف السلعة وصف دقيقا بما لا يدع مجال للريبة .

✓ الاتفاق عند العقد على مكان تسليم السلعة عند حلول الاجل .

المطلب الثاني: صيغ تمويل الاستثمارات في متوسطة الاجل

تطبق البنوك الاسلامية صيغا لتمويل الاستثمارات ، تكون مدتها اكبر من سنة واقل من خمس سنوات ، ومن بين تلك الصيغ الاكثر شيوعا نجد :

[1] لنصاري عبد القادر واخرون ، **تاثير التمويل بصيغة السلم على ربحية البنوك الاسلامية – دراسة قياسية** – ، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات ، المجلد 06 ، العدد 02 ، الجزائر ، 2021 ، ص 324 ، 325 .

الفرع الاول : الاجارة

1. تعريف الاجارة : [1]

لغة: هي جزاء العوض او العمل. والاجارة بكسر الهمزة على المشهور وحكى ضمها وفتحها فهي مثلثة الهمزة وهي مصدر سماعي لفعل أجرومعناها الجزاء عل العمل .

أما الإجارة إصطلاحا: عقد على تمليك المنافع وبعوض أوهي نقل الملكية من خدمة مقابل مبلغ محدد مسبقا وحكم الإجارة الصحيحة :هوثبوت الملك في المنفعة للمستاجر،وثبوت الملك في الأجرة المسمات للمؤجر اما حكم الإجارة الفاسدة :أنه أذا إستوفي المستأجر المنفعة يجب أجر المثل ،بحيث لايجاوز به الأجر المسنى أي أن الواجب عند الحنفية هو الأقل من أجر المثل ومن المسمى إذا كان فساد الإجارة بسبب شرط فاسد ،لا بإعتبار جهالة المسمى ،ولا بإعتبار عدم التسمية ،فإنه في هاتين الحالتين يجب الأجر بالغا مابلغ .

2. حكمها الشرعي :

الإجارة عقد جائز والدليل من الكتاب والسنة والإجماع :

-من الكتاب قال تعالى : **((فإن ارضعن لكم فأتوهن أجورهن))** [2]

-من السنة : مارواه ابو هريرة (رضى الله عنه)ان رسول الله عليه الصلاة والسلام قال (ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة :رجل اعطى بي ثم غدر ،ورجل باع حرا فأكل ثمنه ،ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه اجره).

كما أجمع اهل العلم على جواز الإجارة أنها جائزة على منافع الناس ،كما انها جائزة على منافع الأعيان (السلع والبضائع.

---

[1] كمال منصور ، لعلى حناشي ،**ادارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة محمد لخضر بسكرة ، 2017-2018 ، ص 34.

[2] القران الكريم ، سورة الطلاق ،الاية 06

3. شروط الإجارة :[1]

–أن تكون المنفعة معلومة ،إما بالعرف أو بالوصف .

– أن تكون الأجرة معلومة للطرفين .

–أن تكون المنفعة مباحة ،فلا تصح الإجارةالسرقة أو الزنى...الخ

4. أنواع الإجارة

تقدم البنوك الاسلامية العديد من الصيغ المتعلقة بالاجارة نذكر منها :

- ✓ **التـأجير التمـويلي:** فـي هـذا النـوع مـن التـأجير، يتفـق المصـرف مـع عميلـه علـى أن يشـتري المصـرف أصـلا رأسـماليا بهـدف تـأجيره للعميـل، وتكـون مـدة التـأجير فـي الغالـب تسـاوي عمـر الأصـل، علـى أن يتحمـل المسـتأجر أو العميـل كافـة أعمـال الصـيانة والإصـلاحات للأصـل، و لـيس للمسـتأجر الحـق فـي إلغـاء عقـد التـأجير قبـل نهايـة الفتـرة المحـددة بالعقـد، لأنهـا إجـارة قـد تنتهي بالبيع بثمن رمزي أو بالتمليك هبة دون ثمن .
- ✓ **التـأجير التشـغيلي:** وفقـا لهـذا النـوع مـن التـأجير، يقـوم المصـرف الإسـلامي بتـأجير الأصـول للمسـتأجر منـه للقيـام بعمـل محـدد ثـم يسـترد الأصـل لتـأجيره مـرة أخـرى لشـخص آخـر، حيـث أن فـترة التـأجير تكـون أقصـر مـن عمـر الأصـل، أي أن مبلـغ الإيجـار لا يكفـي لاسـترداد تكلفـة الأصـل. و يتحمـل المـؤجر (المصـرف الإسـلامي) كافـة أعمـال الصـيانة والإصـلاحات، و وفقـا لهـذا الشـكل، يحـق للمسـتأجر فسـخ العقـد قبـل نهايـة عقـد التـأجير، إلا أنـه لـيس للمسـتأجر وفقـا لهذا الشكل فرصة لتملك الأصل في نهاية مدة العقد [2].
- ✓ **الإجـارة المنتهيـة بالتمليـك:** عقـد إجـارة يتضـمن وعـدا مـن المـؤجر للمسـتأجر بنقـل الملكيـة لـه بعـد قيامـه بسـداد ثمـن الشـيء المـؤجر، إضـافة إلـى الأجـرة. و غالبـا مـا يـتم سـداد هـذا الـثمن

[1] كمال منصور ، لعلى حناشي، مرجع سبق ذكره ،ص 56.

[2] محمد عبد الحميد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الأردن، 2003، مصر 67– 68

على أقساط، فيكون مقدار الأجر متناقصا مع تزايد الحصة من الأصل الثابت التي يملكها المستأجر .[1]

الفرع الثاني : الإستصناع

1. تعريف الاستصناع [2]

لغة هو طلب الصنعة،جاء في لسان العرب وإسطنع الشيء دعا الى صنعه .

اما اصطلاحا :

عقد الإستصناع هو طلب صنع شيء ما غلى صفة معينة بثمن معلوم ،ويجب وصف الشيء المطلوب صنعه بدقة وتحديد مقاساته ومادته الخامة ،ويتفق مع السلم بأنه بيع موصوف في الذمة ،ويختلف معه في ان الإستصناع يجوز فيه تعجيل الثمن أو بعضه كما يجوز تأجيله إلى ما بعد مجلس العقد ،وهذا كله في السلم لا يجوز.

2. انواع الإستصناع

يمكن أن نميز صيغتين من التمويل بالإستصناع: [3]

- الإستصناع العادي: وهو أن يقوم البنك بنفسه بصناعة السلعة محل العقد.
- الإستصناع الموازي: يقوم هذا النوع من التمويل على عقدين، يقوم العقد الأول بين البنك الإسلامي باعتباره صانعا وطرف آخر يحتاج إلى سلعة بمواصفات معينة، على أن يكون الثمن مؤجلا، ثم يقوم البنك بإبرام عقد ثاني منفصل عن الأول، يأخذ من خلاله صفة

---

[1] إلياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، **تطويرآليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن '2007، ص 37— 38.

[2] عبد المجيد قدي، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الاسلامية** ،ط 1 ،جمعية التراث،غرداية ،الجزائر،2002، ص 131

[3] محمد سليمان الأشقر، **عقد الإستصناع دراسة فقهية في قضايا إقتصادية معاصرة**، الجزء الأول، ط 1، دار النفائس، عمان، الأردن، 1998 ،ص 240 .

المستنصع للسلعة الموصوفة في العقد الأول ويكون الثمن فيه معجلا، على أن يلتزم بتسليم السلعة للطرف الأول في الوقت المتفق عليه، وأن يحقق ربحا من العملية .

3. **شروطه:** تتمثل شروط الإستصناع فيما يلي[1]:

- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة.
- أن يحدد فيه الأجل.
- يجوز في عقد الإستصناع تأجيل الثمنكله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة.
- يجوز أن يتضمن عقد الإستصناع شرطا جزائيا بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة .

المطلب الثالث: صيغ تمويل الاستثمارات طويلة الاجل

من ابرز التمويلات الاسلامية طويلة المدى والمتداولة نجد :

الفرع الأول : التمويل بالمشاركة

1-تعريف المشاركة

لغة : الإختلاط والإمتزاج .

إصطلاحا: هي اشتراك شخصين أواكثر إما في رأس المال أو العمل أوفيهما معا بهدف إنجاز عملية معينة وعلى أساس إقتسام الناتج عنه بحسب حصة كل سواء في المال أو العمل وللشركة أركان لاتقوم بدونها مثلها مثل العقود المالية الأخرى :وهي الشركاء وتطابق الإيجاب والقبول في مجلس العقد وصيغة التعاقد ،اما الشروط الخاصة برأس المال إستخدامه وتوزيع الربح والخسارة فتختلف حسب نوع الشركة .

2-خطوات التمويل بالمشاركة :

[1] علي أحمد السالوس، **موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والإقتصاد الإسلامي**، ط7 ،مكتبة دار القرآن، مصر، 2002 ،ص844

ويتم تنفيذ الاستثمارات بصيغة المشاركة وفقا لمجموعة من الخطوات هي: [1]

- يقوم المصرف أولا بتحديد أهداف استثماراته ووضع خطط لها بالتنسيق مع خطة الاستثمارات العامة للمصرف ؛
- يتقدم العميل (الشريك) طالب التمويل للمصرف راغبا في تمويل مشروعه مشاركة ؛
- يقوم قسم الدراسات والبحوث الاستثمارية بدراسة الطلب، فإذا كانت الدراسة مجدية يقوم بالانتقال إلى الخطوات التالية ؛
- تنفيذ المشروع في ضوء الجداول والبرامج المرفقة بدراسة الجدوى ؛
- يقوم المصرف بمتابعة وتقويم أداء المشروعات الاستثمارية بواسطة أجهزته المختصة بذلك، وتكون المتابعة إما ميدانية وذلك عن طريق الزيارات الميدانية لمواقع العمل والمقابلات الشخصية مع المتعامل والاطلاع على دفاتر ومستندات العملية، أو أن تكون بالمتابعة المكتبية عن طريق طلب تقارير دورية من المشارك عن موقف العملية وطلب ميزانيات ومتابعة تطور التنفيذ؛
- وفي الأخير تتم المحاسبة على نتائج المشروع وتصفية المشاركة أو تجديدها حسب رغبة الشركاء .

والشكل الموالي يوضح طريقة المشاركة كما يجريها البنك :

[1] ناصر الغريب، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، ط 1، دار أبوللو، القاهرة ،1996 ، ص 160 .

شكل1 : التمويل عن طريق المشاركة كما يجريها البنك الاسلامي

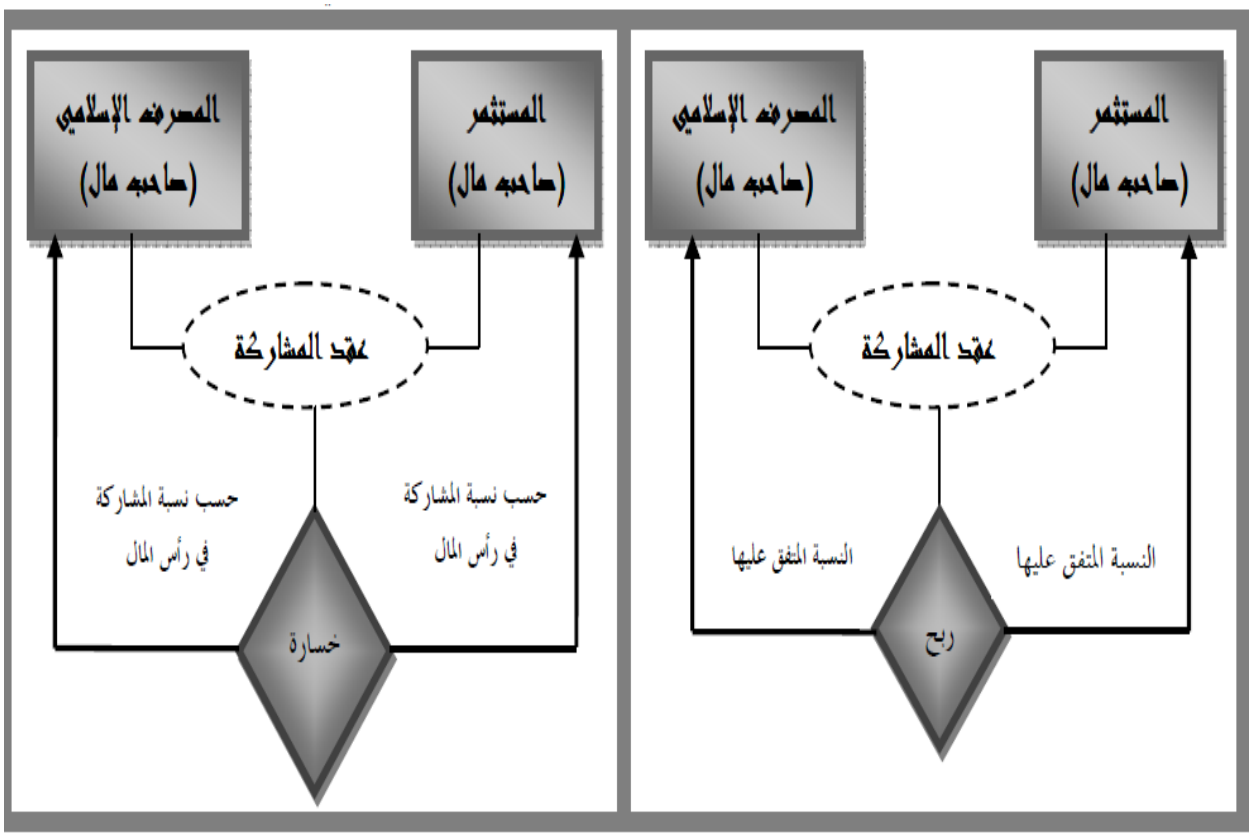

المصدر : امال لعمش ، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية ، مذكرة تخرج ماجستير،تخصص دراسات مالية ومحاسبية ،جامعة سطيف ، 2011-2012 ، ص 46 .

الفرع الثاني : التمويل بالمضاربة

1-تعريف المضاربة : [1]

يعرفها ابن رشد كما يلي :ان يعطي الرجل الرجل المال على ان يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال ، اي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثا أو ربعا أو نصفا .

[1] مصطفى عبد الله المهشري ، **الاعمال المصرفية والاسلام** ، مجمع البحوث الاسلامية بالازهر ، القاهرة ، 1985 ، ص 191 .

اي انها تقديم المال من طرف والعمل من طرف اخر ، على أن يتم الإتفاق على كيفية تقسيم الربح والخسارة على صاحب المال ،إلا إدا ثبت التعدي أو التقصير من جانب العامل أو المضارب فإنه يضمن رأس مال المضاربة ، ويتلقى البنك الإسلامي الإسلامي الأموال من المدخرين بصفته مضاربا ، بينما يدفعها الى المستثمرين بصفته ربا للعمل ،وهدا ما يسمى إعادة المضاربة

2-شروط المضاربة : [1]

أ-الشروط الخاصة برأس المال :

- ✓ ان يكون الإثتمان (اي النقود ومايقوم مقامها)عند جمهور الفقهاء .
- ✓ ان يكون معلوما لكل من رب المال و المضارب .
- ✓ ان يكون دينا في الدمة عند جمهور الفقهاء.

ب-الشروط الخاصة بالعمل :

- ✓ أن يسلم رأس مال المضاربة إلى المضارب مناولة او بالتمكين منه.
- ✓ أن يستقل المضارب استقلالا تاما بالعمل و الإدارة .
- ✓ في حالة الخسارة يخسر المضارب عمله وجهده ،ويخسر رب المال ماله ولا يجوز اشتراط ما يخالف هدا الشرط .اما اذا خالف المضارب شرطا من شروط صاحب المال إعتبر معتديا وعليه ضمان رأس المال .

ج-الشروط الخاصة بالربح :

يجب أن يتم تحديد نصيب كل من رب المال والمضارب في الربح ،وان يكون هدا النصيب جزءا شائعا كالنصف او الثلث او الربع لامبلغا معينا .

[1] سليمان ناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 81 ، 82 .

المبحث الثالث : المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية

من خلال هذا المبحث سنتعرض بصورة عامة حول المخاطر في المصارف الاسلامية،إضافة إلى مخاطر صيف المتبعة في التمويل الاسلامي وكيفية إدارتها.

المطلب الأول: أنواع المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر متعددة ومتنوعة على غرار باقي البنوك التجارية،منها:

الفرع الأول : المخاطر المالية : وهي المخاطر التي تسبب خسائر مالية للبنك، منها:

- **المخاطر الإئتمانية:** وتعتبر من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك الإسلامي في علاقته مع طالب التمويل،وتتعلق هذه المخاطر بإحتمالات عدم قدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد للسداد،و بالشروط المتفق عليها [1] كما تظهر مخاطر الإئتمان في حالة التمويل بصيغ المشاركة عند تخلف الشريك عن سداد نصيب المصرف عند حلول أجله،وقد تنشأهذه المشكلة نتيجة عدم تماثل المعلومات المرتبطة بعدم معرفة البنك بالأرباح الحقيقية المحققة من طرف المؤسسة" الشريك ،أما في ما يخص عقد" المضاربة" فيأخذ هذا الخطر شكل خطر الجهة المقابلة الناتج عن الأداء السيء "للشريك"
- **مخاطر السيولة:** تعني عدم توفر السيولة الكافي: للبنوك الإسلامية للوفاء بإلتزاماتها إتجاه المودعين أو المستثمرين،وهي تكون أكثر وقعا عليها لأنها لا تستطيع الإقتراض بفائدة من السوق النقدية لأنه محرم شرعا،ولا الإستفادة من البنك المركزي كمقرب آخير،كما أنه يصعب عليها بيعالديون وذلك لأن الشريعة لا تجيز بيع الدين خارج قيمته الإسمية فلا تتمكن بالتالي من الحصول على السيولة اللازمة للوفاء بإلتزاماتها ولمواجهة طلبات التمويل العادية [2] .

---

[1] بريكي عبلة، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه،تخصص نقود وبنوك، جامعة البويرة،ص04

[2] بوجلال أنفال، **قياس أداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات االمالية**، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2015_2016، ص62.

- **خطـر السـوق:** هـو الخطـر الـذي ينشـأ عـن التغيـرات فـي ظـروف السـوق نتيجـة التغيـرات فـي أسـعار الصـرف، والسـلع، والأسـهم، ممـا يـؤثر علـى القيمـة الإقتصـادية للموجـودات المختلفـة المعروضـة للبيـع والشـراء والإجـارة فـي صـيغ السـلّم والمرابحـة والإستصـناع والإجارة،ممـا يعـرض عوائـد البنـك إلـى التقلـب وعـدم الإسـتقرار نتيجـة الإرتبـاط بأسـعار هـذه السـلع فـي السـوق،وما يزيـد هـذه المخـاطر تـأثيرا علـى البنـك الإسـلامي عـدم قـدرتها علـى مراجعـة أو تعديل أسعار العقود فضلا عن عدم جواز المتاجرة بالعملات لأجل.

الفرع الثاني : المخاطر الغير المالية التي يتعرض لها البنك الإسلامي

وهـي تلـك المخـاطر التـي لا تنشـأ بسـبب خسـائر فـي العوائـد الماليـة للعمليـات الماليـة،إلا أنهـا تتسـبب في خسائر مادية ومعنوية :

أ) **المخـاطر التشـغيلية:** وهـي التـي تظهـر بسـبب الفشـل فـي الرقابـة الداخليـة التـي تشـمل العمليـات والأشـخاص والأنظمـة ومخـاطر السـمعة، بالإضـافة إلـى مخـاطر الإحتيـال الخـارجي والـداخلي (ويستثنى منها البعض مخاطر السمعة)

ب) **المخـاطر السياسـية:** تـؤثر الأحـداث السياسـية علـى العمـل البنكي،وتتمثـل فـي الإضـطرابات السياسية،العولمة المقاطعة.

ج) **المخـاطر القانونيـة:** وتنـتج هـذه المخـاطر مـن أخطـاء فـي نصـوص العقـود،أو مـن تـأخر فـي إتخـاذ الإجراءات القانونية أو من مخالفة بعض القوانين الدولية.

د) **المخـاطر التكنولوجيـة:** وهـو خطـر الجـرائم التكنولوجيـة هـو الخطـر الـذي تواجهـه البنـوك عنـد قيامهـا بعملياتهـا البنكيـة عـن طريـق الإنترنـت، أمـا فـي حالـة عـدم مواكبـة آخـر التقنيـات المتوصـل إليهـا فـي هـذا المجـال فـإن البنـك الإسـلامي سـيواجه خطـر الفشـل فـي المنافسـة مـع البنـوك الأخـرى الرائـدة في هذا المجال.

هـ) **المخـاطر الشـرعية:** ويشـير مفهـوم المخـاطر الشـرعية إلـى قيـام العـاملين فـي البنـك الإسـلامي بإرتكـاب مخالفـات شـرعية تجعـل مـن المعـاملات أو العقـود غيـر مطابقـة لقواعـد الشـريعة الإسـلامية، وتؤدي لاحقا إلى تجنب الأرباح الناتجة عن العمليات التي وقعت فيها هذه المخالفات الشرعية.

د) مخـاطر صـكوك المقارضـة: هـي أصـول تمثـل حصـة شـائعة فـي المشـروع الـذي أصـدرت لإنشـائه أو تمويلـه وهـي قابلـة للتـداول وفـق الضـوابط الشـرعية،ويرتبط مسـتوى المخـاطر فيهـا بمـدى خبـرة و كفاءة البنك في هذا المجال[1].

المطلب الثاني: الحلول والمقترحات للمخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية.

للخـلاص مـن المشـكلات والتحـديات التـي تواجههـا المصـارف الإسـلامية عنـد أداء عملهـا يجـب وضـع الحلـول المناسـبة لتلـك المعوقـات فـي سـبيل تطـوير تلـك المصـارف ودفعهـا لعجلـة الإقتصاد الإسلامي السليم وتحقيق أهدافها.

الحلول المقترحة لمواجهة المخاطر:

- ✓ إنشـاء صـندوق للإمـداد بالسـيولة العاجلـة للبنـوك التـي تتعـرض لأزمـات السـيولة خاصـة فـي المعاملات الحرة،ولا تستطيع الحصول عليها من المصادر أو البنوك المركزية.
- ✓ إنشـاء صـندوق مشـترك للتـأمين التعـاوني لتغطيـة المخـاطر التـي تتعـرض لهـا موجـودات البنـوك ذاتها أو عملياتها [2].
- ✓ القيـام بتوحيـد المفـاهيم والـرؤى مـن خـلال تشـكيل فتـوى شـرعية عالميـة تلتـزم جميـع البنـوك بتوجيهاتها وتوحد من خلالها المصطلحات المصرفية في الواقع العملي [3].
- ✓ تكـوين وتأهيـل كـوادر بشـرية قـادرة علـى تطـوير وتحسـين أداء البنـوك الإسـلامية مسـتقبلا،وذلك بـإجراء بحـوث ودراسـات تسـاهم فـي إيجـاد صـياغ شـرعية تـتلاءم مـع التغيـرات وتطـورات السريعة في المعاملات المصرفية [4].

---

[1] بريكي عبلة، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2] فوزي عطوي، **الإقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية** ، بيروت، 2005،ص612.

[3] بن حدو فؤاد ، مرجع سبق ذكره ، ص121.

[4] محمود حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للنشر، عمان،2001، ص274.

- ✓ إنشاء صندوق مركزي للتكافل الإسلامي من أجل تنظيم دور البنوك،وذلك بأن تساهم بجزء من حركاتها،إذا جاز ذلك شرعا.
- ✓ أسواق مالية إسلامية للنقد و رأس المال و تشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على طرح أوراق مالية إسلامية تكون قابلة للتعاون أويسهل تسييلها وأن تشكل لجنة مركزية لمتابعة الهدف.
- ✓ زيادة موارد البنوك بصورة عامة،بالعمل على زيادة الإدخار وبتقديم الأدوات والأوعية الإدخارية التي تشبع رغبات المدخرين.
- ✓ ترشيد المصرفات لاسيما وأن التواضع في المصروفات هو من أهم سمات السلوك الإسلامي.
- ✓ ترشيد سياسات الأجور والمرتبات في معظم البنوك الإسلامية بما يتلائم مع نظيرها المدفوع في البنوك الأخرى،مع مراعاة أنه لا يجوز أن تجور على حقوق الملكية أو العكس [1].
- ✓ ضرورة مراعاة خصوصية العمل المصرفي الإسلامي سواء من ناحية التشريعات والقوانين الخاصة بالنظام المصرفي،أو من ناحية ممارسة البنك المركزي للرقابة عليها خاصة فيما يتعلق بحصولها على الموارد وإستخداماتها،وعلاقتها مع البنوك التجارية [2].
- ✓ محاولة الإندماج والتكامل بين البنوك الإسلامية الأخرى وحتى مع التجارية الراغبة في القيام بأعمال وفقا للشريعة الإسلامية بإعتباره أصبح ضرورة لابد منها،خاصة مع ظهور العولمة،وما يصحبها من تحرير للمعاملات المالية والمصرفية،حيث يحقق الإندماج مجموعة من المزايا منها زيادة القدرة التنافسية،تحقيق وفورات الحجم الكبير،القدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من الموارد الإسلامية[3].

---

[1] فوزي عطوي، مرجع سابق، ص612.

[2] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية،عالم الكتب الحديث، اربد،الأردن**، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الطبعة الأولى،2006، ص423.

[3] عبد المنعم محمد الطيب، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد310، سبتمبر 2006،ص73.

- ✓ التوسع في إستخدام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتوفير المعلومات والخدمات المصرفية بالوسائل الإلكترونية الحديثة بأقل تكلفة ممكنة [1].

المطلب الثالث: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية وكيفية إدارتها.

الفرع الأول: مخاطر صيغ التمويل.

كان لابد أن تواجه هذه المؤسسات الإسلامية مشكلات ومخاطر متعدده تصادفها في مجال تطبيق صيغ الإستثمار الشرعية،ذلك أن طبيعة عمل البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية،لان أعمالهم تقوم على المشاركة في الأرباح والخسائر.

1-مخاطر عقود المشاركة والمضاربة:

العديد من الدراسات والكتابات حول سياسات التمويل،تذهب الى أن قيام البنوك بتوظيف الأموال على أساس المشاركة أفضل من إستخدامها وفق صيغ العائد الثابت،إلا أن الواقع العملي لممارسة الإسلامية بناءا على عقد المشاركة أثار عده صعوبات موضوعية [2] .

فالمشاركة هي أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم المصرف جزء من التمويل لعميله،بينما يقوم العميل بتغطية الجزء الباقي من التمويل اللازم لأي مشروع على أن يشتركا في العائد المتوقع إن كان ربحا او كان خسارة بنسب متفق عليها بين الطرفين [3]. وتتمثل هذه المخاطر أساسا في التالي:

-بالنسبة لمشاكل المتعاملين فهي تدور حول الصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في الإشراف على المشاريع التي تمولها بالمشاركة،ومتابعة تنفيذها مما يؤدي الى إرتفاع تكاليف إنجاز العمليات محل التمويل،خاصة عندما يكون مكان المشروع بعيدا جدا عن البنك.

---

[1] محمود حسن الصوان،مرجع سابق، ص273.

[2] بطاهر بختة، بوطلالة محمد، **إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية**، دراسة ميدانية في عدة فروع لبنك البركة ، ص145.

[3] رانية زيدان شحادة العلاونة، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**،الوراق للنشر والتوزيع، ص79.

وتـزداد مخـاطر المشـاركة بسـبب عـدم وجـود مطلـب الضـمان،مع وجـود احتمـال الانتقـاء الخـاطئ للشريك،بالإضـافة إلـى ضـعف هـذه المصـارف فـي مجـال تقيـيم المشـروعات وتقنياتهـا،ثم إن الترتيبـات للمؤسسـة ونظـم المحاسـبهة والمراجعـة والأطـراف الرقابيـة جميعهـا لا تشـجع علـى التوسـع فـي إستخدام هذه الصيغة من قبل البنوك الإسلامية[1].

وباختصار تتمثل مخاطر التمويل بالمشاركة في ما يلي:

- تأخر حصول البنك على مستحقاته من أصل مبلغ التمويل والعائد المتحقق (تأخر تصفيه المشاركة).
- إنجاز العملية او المشروع الممول بالمشاركة بدرجة كفاءة أقل مما مكان مخططا [2].

–اما المضاربة هي إتفاق بين طرفين يقدم أحدهما فيه المال ويبذل فيه الآخر الجهد،والعمل في الإتجار به،والربح على ما اشترطا،والخسارة على رب المال،ويخسر العامل جهده،ويضمن في حالة التعدي والتقصير والاهمال،ويتميز عقد المضاربة بأن العميل المضارب أو الشريك هو المصدر الرئيسي للمخاطرة وذلك يعود إلى طبيعة العلاقة التي تربط بين المصرف الإسلامي وعملية المضارب. [3]

ويمكن إختصار مخاطر المضاربة في ما يلي:

- المخاطر الناتجة عن عدم دفع الشريك نصيب البنك من الأرباح،أو التأخر في دفعها.
- المخاطر الناتجة عن ضعف الأداء من جانب الشريك،أو عدم دراسة المشروع دراسه جيدة.
- المخاطر الناتجة عن تذبذب الأسعار إرتفاع وهبوط.
- مخـاطر السـمعة نتيجـة عـدم إلتـزام الشـريك بالضـوابط الشـرعية،مما يـؤثر علـى موقـف المودعين في المصرف.
- المخاطر الناتجة عن تلف البضاعة تحت يد المضارب.
- المخاطر الناتجة عن خسارة الشركة،أو كون الربح الفعلي أقل من المتوقع.
- المخاطر الناتجة عن تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام الصفقة[4].

---

[1] بطاهر بختة، بوطلالة محمد، مرجع سابق،ص146.

[2] فتني مايا،**إشكالية تسييرمخاطر صيغ التمويل الإسلامي**، جامعة باجي مختارعنابة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد4 ،العدد:01 ،2020 ، ص63.

[3] رانية زيدان شحادة العلاونة، مرجع سابق، ص81.

[4] فتني مايا، مرجع سابق، ص65.

- المخاطر الناتجة عن صعوبة التدقيق والتقييم،والمتابعة من قبل البنك[1].

وقد تكون الخسائر كبيرة نتيجة لعدم مقدرة الشريك (الوكيل)،على تطوير المشروع التجاري،وفي هذه الحالة تواجه المصارف الإسلامية مخاطر إئتمانيه،بسبب تعثر الشريك أو الوكيل بتقديم التدفقات النقديه المتوقعة (المستقبلية)[2].

2- مخاطر عقود المرابحة:

من خلال المراحل التي يمر بها عقد المرابحة يمكن أن نلخص جملة من المخاطر التي يمكن أن تواجه تطبيق هذه الصيغة الإسلامية والتي تمثلت في ما يلي:

- إن طبيعة عقد المرابحة تقتضي من البنك تلك السلعة وحيازتها وبيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور،وهو ما يوقع على عاتق البنك الإسلامي مسؤولية ومخاطر الهلاك قبل التسليم،وتبعة الرد فيها يتوجب الرد بالعيب،وهو بذلك يتحمل كل المخاطر التي يتحملها تاجر يقتني سلعة وينقلها،وقد تتطلب العملية تخزينها،وبذلك يكون ضامنا لها حتى تاريخ تسليمها.
- كما يواجه البنك خطر عدم السداد،والقضية هنا مرتبطة بالوضعية المالية للعميل،إضافة إلى موقعه في السوق الوطني والعالمي على حد سواء فيما يتعلق بنشاطه،وكذلك مدى توفره على العنصر البشري النوعي القادر على التسيير وتجنب المخاطر المهنية المتوقعة.
- وإن أهم المخاطر تنشأ من عدم الإتفاق على طبيعة العقد وما قد يطرأ من مسائل قضائية،وتعني هنا مسألة الأمر الذي يصدر من الزبون فهو لا يمثل عقد بيع وإنما وعدا بالشراء،وهذا الوعد ليس محل إتفاق من حيث الإلزامية. [3]

ويمكن حصر التجاوزات الشرعية في صيغة المرابحة في الأتي:

---

[1] أحمد محمد المصري، **إدارة البنوك التجارية والإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2006، ص50.

[2] بلال عماد أبو السعيد، **المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص115

[3] عبد الناصر براتي أبو شهد، **إدارة المخاطرفي المصارف الإسلامية**، طبعة1،دارالنفائس، الأردن، 2013، ص179،178.

- يشتري العميل البضاعة من المورد ولم يحدث شراء بضاعة أو حيازتها فعلا،ولكن الهدف سداد ديون العميل.
- قد تتم عمليات المرابحة الأمر بالشراء تبادلية بين البائع والمشتري،أي أن البائع في عملية يكون المشتري والبائع في العملية الأخرى،وقد يكون الإثنان من أسرة واحدة كأب وإبنه مثلا.
- ان يقوم العميل والبنك في جلسة واحدة بتقديم الطلب والتوقيع على الوعد بالشراء وسداد مقدم المرابحة والتوقيع عليه وتقديم شيكات ترتيبات السداد ويستلم العميل الشيك ويذهب إلى المورد لإستلام البضاعة.
- أن يكون العميل في حاجة إلى مال وليس إلى بضاعة ويتفق مع أحد الموردين ويأخذ منه فاتورة ويذهب بها لعمل المرابحة،وبعد إتمام العملية يقوم ببيع البضاعة للمورد بثمن أقل.
- قيام بعض البنوك الإسلامية بإضافة قيمة بضاعة المرابحة إلى الحساب الجاري للعميل مباشرة،أي أصبح الأمر قرضا محدد الفائدة مسبقا يلبس في ثوب المرابحة للأمر بالشراء.
- إنخفاض الكفاءة الإقتصادية بصيغة المرابحة.[1]

3-مخاطر التمويل بالسلّم:

تنشأ معظم مخاطر التمويل بالسلّم،من السوق والتغيرات في الأسعار،وخاصة إنخفاض سعر السلعة المتفق على تسليمها في الأجل،وهذا ما سيتم توضيحه عند القيام بعقود السلّم،فالمخاطر التي تواجهها هذه الصيغة تتمثل في ما يلي:

- مماطلة المسلم إليه في الوفاء بإلتزاماته بحجة أنه معسر،أو أنه تعرض لموسم كان رديئا،أو أنه قد غبن في محصوله [2]،بسبب الأحداث الخارجية،قد يعجز البائع عن تسليم السلع في تاريخ التسليم المحدد في عقد السلّم،في مثل هذه الحالة قد تحدث بعض الخسائر للمصارف،وهذا ما يعرف بالمخاطر الإئتمانية التي تعبر عن عجز الطرف الأخر عن التسليم.

[1] محمد محمود المكاوي، **التمويل المصرفي التقليدي و الإسلامية:المنهج العلمي لإتخاذ القرار**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص216.

[2] رانية زيدان شحادة العلاونة، مرجع سبق ذكره ، ص82.

- إحتمالية عدم تطابق البضاعة المستلمة مع المواصفات المحددة لها،وهذا الفشل قد يسبب تأخر في إيصال السلع الفعلية بعد تاريخ البيع،وتأخير تسليم السلع قد يؤدي إلى سمعة سيئة.
- عدم القدرة على توقع السعر المستقبلي للسلعة،وبالتالي تقدير هذا السعر يعتمد على المؤشر المرجعي،أوهامش الربح،وبذلك قد يتعرف المصرف إلى مخاطر إعاده الإستثمار.
- تعثر المشتري عند الدفع،مقابل السلعة بسعر المتفق عليه في تاريخ البيع،يعرض المصرف لمخاطر الإئتمان.
- يعرض السلّم كمنتج تمويلي إسلامي المصارف الإسلامية،لتذبذب سعر السلعة أثناء الفترة ما بين إستلام السلعة،وبيع السلعة بسعر السائد في السوق،وبالتالي تتعرض المصارف لتقلبات أسعار السلع على المدى الطويل.
- عدم وجود فرصة إجراء عقد سلّم موازي.
- مخاطر ناتجة عن الكوارث الطبيعية،التي تؤدي إلى عدم قدره العميل على تسليم السلعة [1].

4-مخاطر التمويل بالإستصناع:

يتعرض عقد الإستصناع إلى عدد من مخاطر الجهة المقابلة والتي تشبه مثيلتها في عقد السلّم،إلا أن الإختلاف يكمن في كون السلعة موضوع العقد في حالة السلّم،تكون غالبا من السلع الزراعية وهي عادة ما تكون معرضة للظواهر الطبيعية،إما في عقد الإستصناع،فإن السلعة تكون تحت سيطرة الزبون وأقل تعرضا للظواهر الطبيعية.

وعندما يقوم البنك بإستخدام عقد إستصناع موازي لشراء سلعة مكتملة من طرف أخر،فإنه يخفض بذلك من مخاطر الأسعار المتعلقة بالمواد المستخدمة،وقد يحدث في بعض الحالات أن يتخلف الطرف الآخر عن تسليم السلعة في الوقت المحدد أو بالمواصفات المطلوبة،مما يعرض البنك لخسائر محتملة ويكون ملزما بتوفير السلعة من مكان آخر. [2]

---

[1] محمد شيخون، **المصارف الإسلامية:دراسة وتقويم المشروعية الدينية والدورالسياسي والإقتصادي**،دار وائل للنشر،عمان، 2002 ، ص124،123.

[2] بوجلال أنفال، **قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات المالية،مالية:بنوك وتأمينات**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015_2016، ص66.

ويمكن تلخيص مخاطر التمويل بالإستصناع، والإستصناع الموازي بما يلي:

- مخاطر الطرف الآخر،في عقد الإستصناع التي تواجهها المصارف و الخاصة بتسليم السلع المباعة إستصناعا تشبه مخاطر عقد السلّم،حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها،أو أنها سلعة رديئة،غير أن السلعة موضوع العقد في حالة الإستصناع،تكون تحت سيطرة الزبون (الطرف الآخر)،وأقل تعرضا للكوارث الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة سلما.
- مخاطر العجز عن السداد من جانب المشتري ذات الطبيعة العامة،بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع المصرف.
- إذا اعتبر عقد الإستصناع عقدا جائزا غير ملزم،فقد تكون هناك مخاطر الطرف الآخر،الذي قد يعتمد على عدم لزومية العقد،فيتراجع عنه.
- بسبب الأحداث الخارجية أثناء التصنيع أو عملية الإنشاء،يتعثر المورد عن تقديم السلع نهائيا او في الوقت المحدد.
- تعرض عقود الإستصناع كذلك المصارف الإسلامية،لمخاطر السوق،وهذا بسبب تذبذب السعر السوقي للسلع،ونتيجة لهذا قد يكون تباين بسبب مخاطر رفع السعر أو هامش الربح،فعندما يكون أقل من السعر المستقبلي،يعني أنه قد تم الإعتماد على مؤشرات مرجعية،وهوامش قد تؤدي إلى عدم قدرة المصرف ببيع السلع بسعر مربح[1].

5-مخاطر التمويل بالإجارة:

تعتبر مخاطر الإجارة من مخاطر الملكية،كون الأصل المؤجر ما تزال ملكيته للمصرف،وتنشأ المخاطرة هنا عن إحتمال تلف،تقادم،إنخفاض قيمة الأصل،التي لا يستطيع المصرف تحويلها إلى المستأجر. كما تنشأ المخاطرة عن تخلف المستأجر عن تسديد باقي أقساط الأصل،رفض المستأجر تملك الأصل بعد إنتهاء عقد الإجارة وبالتالي إعادته إلى المصرف الذي يجب عليه أن يبيعه في أقرب وقت ممكن،تنفيذا لتعليمات السلطة النقدية التي تمنع المصارف من إبقاء ملكية الأصول والأعيان لدى المصارف إلا لغايات تمويلية. [2]

[1] عبير فوزان العبادي، **إدارة المخاطرالمالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي**، عمان،2014، ص109،108.

[2] طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطرتحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003، ص67.

الفرع الثاني: إدارة مخاطر صيغ التمويل للبنوك الإسلامية:

تعرف إدارة المخاطر بأنها :

- "هي كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حد للأثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر والمحافظة عليها في أدنى حد ممكن" [1]

- وللتخلص من هذه المخاطر نتبع المراحل التالية:

1-إدارة مخاطر المضاربة والمشاركة: بما أن هذين الصيغتين تتشابهان من حيث طبيعة المخاطرة فإن ما ينطبق من إجراءات وقائية لصيغة المضاربة يمكن إعتماده أيضا على صيغة المشاركة وذلك كما يلي:

- **تطوع المضارب بضمان رأس مال المضاربة:** وهو أن يتبرع المضارب بضمان رأس مال المضاربة ولكن تصدر الإشارة هنا إلى عدم إستخدام هذا الأمر كمطلب ضمني سابق تقوم به المصارف الإسلامية لمنح المضارب مالا للمضاربة،بل يترك هذا الامر للمضارب بحيث لا تحمل هذه المعالجة شبيهة إلزامية لأن أساسها قائم على التبرع والتطوع بالضمان ولا يصبح إلزام المضارب على هذا.
- **طرف ثالث لرأس مال المضاربة:** وهو أن يضمن شخص شخصا آخر بأن يوفى الدين الذي عليه فإن لم يفعل وفي الضام أو الكفيل الدين عن المكفول ثم رجع عليه بقدر ما أدى.
- **تقييد تصرفات المضارب:** الأصل في العقود رضا المتعاقدين وموجبها ما أوجباه على أنفسيهما بالتعاقد،قال سبحانه وتعالّى: ياأيّها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم» فعلق الله سبحانه وتعالى جواز الأكل بطيب النفس وبالتراضي فدل ذلك على أن الوصف هو سبب الحكم،والأصل كذلك في الشروط الحل والإباحة ما لم تخالف أمرا شرعيا.

---

[1] صادق راشيد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري، الأردن،2013، ص35.

- **تنويع الاستثمارات:** فكلما تنوعت استثمارات المصارف وتوزعت على أكثر من مشروع وأكثر من موارد الإقتصاد كلما قلت درجة المخاطر التي تتعرض لها استثمارات المصرف المشاركة[1].
- _**ووضع أسس موضوعية وشرعية** يمكن الإعتماد عليها في التطبيق العملي للثقة في العميل،وأمانته وخبرته،وذلك بدلا من الإعتماد على التقديرات الخاصة لإدارة التمويل بالمصرف،أما الثقة في العميل فليست مسألة شخصية،وإنما هي موضوعية بحتة،تتعلق بالثقة في مشروعية الذي يطلب التمويل من أجله،والثقة في قدرته على القيام بنجاح[2].
- _كذلك قيام المصارف الإسلامية بتحديد إستراتيجيات التخارج عن إستثماراتها في رؤوس الأموال،وشروط تمديد وإسترداد إستثمارات المضاربة والمشاركة والمشاركات المنتهية بالتمليك على أن يخضع ذلك لموافقة الهيئة الشرعية [3] .
- _كذلك للتخلص من المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل بالمشاركة في الأرباح هي أن تعمل المصارف الإسلامية كمصارف شاملة تحتفظ بأسهم ضمن مكونات محافظها الإستثمارية. [4]

2-إدارة مخاطر المرابحة:

يمكن إدارة مخاطر المرابحة وذلك من خلال إستخدام بعض التقنيات نذكر منها:

- يجوز إشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند إمتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر وهذا يكون بإحدى الصور الأتية:
  - ✓ .الحلول تلقائيا بمجرد تأخر السداد مهما قلة مدته.
  - ✓ .أن تكون الحلول بالتأخر عن مدة معينة.

---

[1] قطاف عبد القادر، مقدم عبيرات، **إجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية**،المركزالجامعي، آفلو،جامعة زيان عاشوربالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،ا لعددالإقتصادي30، ص309.

[2] شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**،دار النفائس للنشر والتوزيع،عمان،2012،ص47.

[3] صالح حميد العلي، **إدارة مخاطر صيغ التمويل والإستثمارفي المصارف الإسلامية**،جامعة دمشق،سوريا،مجلة الإحياء،العدد الرابع عشر، ص504.

[4] حربي محمد عريفات، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، الطبعة الأولى، داروائل للنشر والتوزيع،الأردن، 2010 ، ص323،324.

- ✓ .أن تحل بعد إرسال إشعار من البائع بمدة معينة.

- ❑ ينبغي أن تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعه في عقد بيع المرابحة للأمر بالشراء،ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث،أو رهن الوديعة الإستثمارية للعميل أو رهن أي مال منقول أو عقار أو رهن سلعة محل العقد رهنا إئتمانيا رسميا دون حيازة،أو مع الحيازة للسلعة وفك الرهن تدريجيا حسب نسبة السداد [1]،حيث يلجا البنك الإسلامي إلى بيع السلعة إلى طرف ثالث بسعربيع قد يكون أقل من سعر الشراء (مخاطر السوق)،ويتم الحد من مخاطر السوق عن طريق هامش الجدية الذي يحق للبنك الحصول عليه للتعويض عن الضرر. ولأن البنوك الإسلامية لا تأخذ بمعيار الزيادة في سعر البيع في حاله التأخر عن السداد مما قد يسبب خسائر للبنك (خاطر إئتمانية)،ويمكن للبنك الإسلامي الحد من هذه الأخيرة بعدة طرق أهمها: تكوين إحتياطات خسائر الديون،أخذ الضمانات،(الرهن)،إستخدام التأمين التكافلي،وغيرها. [2]
- ❑ يجوز مطالبة المؤسسة للعميل بتقديم شيكات أو سندات الأمر قبل إبرام عقد المرابحة للأمر بالشراء ضمانا للمديونية التي ستنشأ بعد إبرام العقد،شريطة النص على أنه لا يحق للمؤسسة إستخدام الشيكات أو السندات إلا في مواعيد إستحقاقها،وتمتنع المطالبة بالشيكات في البلاد التي لا يمكن فيها تقديمها للدفع قبل موعدها.
- ❑ يجوز إرجاء تسجيل السلعة بإسم العميل المشتري لغرض ضمان سداد الثمن مع الحصول على تفويض من العميل للمؤسسة ببيع السلعة إذا تأخر عن سداد الثمن.
- ❑ يجوز أن ينص عقد المرابحة للأمر بالشراء على إلتزام العميل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في الخيرات في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة،على أن تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة ولا تنتفع بها المؤسسة.

---

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، **مراجعة لنظرية المخاطرة في الإقتصاد الإسلامي ودورها في ابتكار وتطوير منتجات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية**، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإ دارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الملك فيصل، السعودية، النسخة الرابعة، يومي 5 و6 أفريل، 2012 ص 38 ،39

[2] عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية:التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص59.

- يجوز للمؤسسة أن تتنازل عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد إلتزاماته إذا لم يكن بشرط متفق عليه في العقد.

3-إدارة مخاطر السلّم:

ويمكن إختصارها في :

- **توثيق السلّم بالرهن والكفالة:** ذهب جمهور العلماء إلى جواز أن يأخذ المسلم إليه رهنا في دين السلّم أو يشترط عليه كفيلا يضمن أداء ما عليه من دين السلّم، وهو الرأي الذي اعتمده المجلس الشرعي المنعقد في المدينة المنورة بتاريخ 28 صفر- 4 ربيع الأول 1423 هـ الواقع في 11 -16 أيار 2002 م، وجاء فيه: "يجوز توثيق المسلم فيه بالرهن أو الكفالة، أو غيرها من وسائل التوثيق المشروعة"؛
- **استبدال المسلم فيه:** يجوز للمسلم (المشتري) مبادلة المسلم فيه بشيء آخر غير النقد بعد حلول الأجل دون اشتراط ذلك في العقد، سواء كان الإستبدال بجنسه أو بغير جنسه، وذلك بشرط أن يكون البدل صالحا لأن يجعل مسلما فيه برأسمال السلم، وأن لا تكون القيمة السوقية للبدل أكثر من القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم، ويعتبر جواز الاستبدال في حد ذاته ضمانة من ضمانات التعامل بالسلم، على أساس أن أخذ المسلم بدلا عن المسلم فيه عند الأجل قد يكون أفضل من إعطاء المسلم إليه أجلا جديدا، وأنفع له من الفسخ والحصول على ما دفعه من ثمن، في ظل تغير العملة إلى الانخفاض غالبا، على أن هذه الضمانة لا يستقل المسلم بالاستفادة منها بل هي متوقفة على قدرة المسلم إليه على دفع البدل أو توفره عنده، وعلى عرضه الوفاء بالبدل، وإن كان من الممكن للقاضي أن يلزم المسلم إليه بدفع بدل عن المسلم فيه إذا قدر أن في الفسخ أو التأجيل إجحافا بالمسلم؛
- **السلم المقسط:** وصورته تسليم المسلم فيه على دفعات مثال ذلك من أسلم في طن من الأرز على أن يسلمه خلال سنة كل شهر قنطار، ويرى الجمهور على جوازه قياسا على

بيع التقسيط، وإذا فسخ العقد يتم حساب القيمة بالتساوي، وتتم الاستفادة منه في تعاقد المنتجين مع الموزعين على أن يتم التسليم بشكل جزئي[1].

4-إدارة مخاطر الإستصناع:

تتم معالجة مخاطر الإستصناع من خلال:

- تستطيع المصارف الإسلامية أن تخفض بعض أنواع المخاطرة التشغيلية في عقد الإستصناع،عبر مراقبة إجراءات تصنيع السلع،أو تركيب الأصول،وعلاوة على ذلك ينبغي على المصرف إستلام الضمان من المصنع أو الشركة المنشئة للأصل.
- قد تضمن المصارف الإسلامية الخسارة التي تنشأ من عقود الإستصناع من خلال التأمين وهذا يكون في حالة إستلام المصرف للضمان.
- إن في حاله تعثر المشتري بشراء السلع،أو إنشاء الأصل المتفق عليه بعقد الإستصناع،يجب على المصرف أن تكون له القدرة على تقدير إحتمالية التعثر والخسائر المتوقعة،على أساس معايير كمية وبيانات من معلومات نوعية.

يمكن للمصارف الإسلامية تقليل تعرضها للمخاطر السوقية في الإستصناع،بتقدير السعر المستقبلي لتصنيع السلع،وإنشاء الأصول،وذلك بتطبيق التحليل الإحصائي[2].

وبإختصار يمكن إدارة هذا الخطر عبر الامور الأتية:

- الأول: الشرط الجزائي الذي يمكن أن يشترطه المصرف على المقاول حين تأخيره في تنفيذ إلتزامه في الموعد المحدد،ويتحمل حينئذ المقاول الأضرار الفعلية التي تنتج عن هذا التأخير.
- الثاني: الكفالة المصرفية التي يمكن أن يطلبها المصرف (إذا كان مستصنعا) من المقاول من أجل الإلتزام لتنفيذ العمل المطلوب.

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص41،39.

[2] عبير فوزان العبادي، مرجع سبق ذكره، ص87.

- الثالث: سداد ثمن السلعة للمقاول تقسيطا بدلا من سدادها دفعة واحدة عند بداية تنفيذ العقد على وفق مراحل تنفيذه للأعمال. [1]

5_إدارة مخاطر الإجارة:

إن المصارف الإسلامية لا بد لها أن تتمكن من الإدارة الجيدة لنشاط الإجارة، ولكن بالإعتماد على أساليب جديدة، يمكن التأكد من جوازها شرعا،وكفاءتها إقتصاديا،مع ملائمتها للواقع العملي،ولهذا لابد من مجموعة من الإقتراحات من بينها:

- إمكانية طلب الضمان والرهونات، للتقليل من تعرض المصارف الإسلامية للمخاطر الإئتمانية،عند التخلي عن الإتفاقية أو عند عدم قدرة المستأجر على دفع الأقساط على نحو دوري،أو في تاريخ الإستحقاق.
- تحديد تأمين كافي مقابل أي خسائر أو تلف قد يحدث للأصل.
- قيام المصرف بتكوين شركات متخصصة لنشاط الإجارة، بمعنى أن تكون شركات مالكة لعقارات،أو محلات تجارية، أو شركات مالكة لمعدات وأدوات،وبالتالي تأجيرها،ويلاحظ أن إقتراح تكوين شركات إنما يأتي أساسا لعدم مناسبة قيام المصرف بالإستثمار بشكل مباشر،إلا في حدود موارده التمويلية المتاحة،وذلك لطبيعته كمؤسسة مصرفية،هذا بالإضافة إلى أن هذه الشركات ستتمكن من التوسع بمرونة في عمليات الإجارة، كلما كانت مربحة.
- قيام المصرف الإسلامي بطرح صكوك إيجاره وذلك لتمويل الشركات المزعم إنشائها،على أن يكون للمصرف حصة في هذه الصكوك،في حدود ما تسمح به اللوائح،أو القوانين المنظمة للأعمال المصرفية عموما [2] .

ومن هنا نستخلص بشكل عام إدارة المخاطر لصيغ التمويل كما يلي:

---

[1] صالح حميد العلي، مرجع سابق، ص502.

[2] طهراوي أسماء، **إدارة المخاطرفي البنوك الإسلامية : دراسة قياسية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية مؤسسة،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2013_2014 ، ص103.

1) إذا أراد البنك التقليل من هذه المخاطر فإنه يتعين عليه الإعداد والتخطيط الجيدين للمشروعات التي يرغب في تمويلها، وحسن إختيار الشريك وفق معايير معينة (الملاءة المالية، إدراك لطبيعة المخاطر)،ومحاولة الحد من التكاليف الإدارية.
2) أما فيما يخص المخاطر الأخلاقية فيمكن معالجتها بإتباع الخلق الإسلامي الرشيد والتوعية به وترسيخ التقاليد الحسنة في المجتمع الإسلامي،وعلى البنك الإسلامي أن يقوم أيضا بالتدقيق في كل مشروع قبل تقديم التمويل،ويحتاج ذلك إلى جهاز لدى البنك الإسلامي لتقويم المشروعات تقويما فنيا،كما يتعين عليه مراقبة حسن سير المشروع،كما يمكن له اللجوء إلى مدقق خارجي[1].

[1] بوجلال أنفال، مرجع سبق ذكره، ص67.

خاتمة الفصل

في هذا الفصل تطرقنا الى ماهية البنوك الاسلامية باعتبارها احد اهم حلقات النظام البنكي الحديث ، ولما له من خصوصيات جعلته فريدا عن بقية البنوك التقليدية ، حيث كانت بداية نشأة البنوك الاسلامية خلال فترة الستنيات في البلدان الاسلامية ، لتتوسع فيما بعد إلى بقية دول العالم نظرا للانضباط والتماسك التي اظهرته هذه البنوك في التصدي للازمات المالية العالمية خاصة سنة 2008 ، حيث كانت القطرة التي أفاضت الكأس وأماطت اللثام عن البنوك التقليدية التي أفلست جلها الواحدة تلو الأخرى بسبب هشاشة النظام الربوي المعتمد على الاقتصاد الوهمي في تعاملاته عكس النظام الإسلامي القائم على الاقتصاد الحقيقي ومحاربة كل أشكال التدليس في المعاملات التجارية .

تعتبر الأنشطة المصرفية والتمويلات القائمة على المداينة أعمال تكميلية بالنسبة للمصارف الاسلامية ،حيث أن النشاط الاستثماري هو النشاط الطبيعي لها ،والذي يجعل العلاقة القائمة بين المصرف وأصحاب الودائع الاستثمارية علاقة مضاربة ، حتى وإن ساهم المصرف في رأس المال فلا يحق للمودعين التدخل في الادارة واتخاذ القرارات وبالمقابل يقوم المصرف بتوظيف الأموال المجمعة لديه بمختلف الصيغ الاستثمارية ، كما يمكن الدخول للاسواق المالية بشرائه لمختلف الصكوك القابلة للتداول في الأسواق المالية الإسلامية الأمر الذي يساعد المصارف الإسلامية على تخفيض درجة المخاطر التي تتعرض لها بسبب هذا النوع من التمويلات والتي من أهمها الخطر الأخلاقي .

يعد عنصر المخاطرة من أهم الصفات التي تتسم به صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على العقود ، فهي شرط أساسي في كل عقد من العقود ، حيث أن العلاقة المبنية بين الشركاء في هذه الصيغ هي علاقة وكالة ومن ثم فإن البنك الإسلامي لا يتحصل على أي ضمانات لرأس المال مع امتلاك أطراف العقود الحق في الاشتراك في العمل واتخاذ القرارات .

الفصل الثاني :

الإطار النظري

لتقييم الأداء المالي

للبنوك الإسلامية

تمهيد:

يعتبر تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية موضوعا ذا أهمية بالغة،وخاصة في الوقت الراهن بعد مضي ما يقارب نصف قرن من نشأتها،حيث تحتاج تجربتها إلى تقييم من عدة جوانب،وبالأخص الجانب المالي وذلك للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها،ونقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها،ويتطلب ذلك مجموعة من الأدوات والأساليب والتقنيات التي تسهل عملية التقييم،ومن هذه الأساليب التحليل بإستعمال المؤشرات والنسب المالية ونموذج العائد على حقوق الملكية.

وبما أن تقييم الأداء المالي يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو وإستمرار المصارف عامة والإسلامية خاصة ،لذلك يتم إستخدام تحليل القوائم المالية والمؤشرات المالية للوقوف على التأثير الفعلي للسياسات والأساليب المعتمدة من قبل البنوك في إدارة كل مواردها المالية وإستخداماتهاوإنعكاساتها على كل من السيولة والربحية والأمان،بإعتبار أن القوائم المالية تعد مدخلات لعمليات التحليل المالي،وهي في الوقت نفسه بمثابة المخرجات للنظام المحاسبي،لذلك من الضروري دراسة هذه القوائم وتحليلها وتفسيرها،لتكون أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرارات،وبما يساعد في تقييم ورفع كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

ومن هنا سوف يتم التعرف على مفهوم وآليات تقييم الأداء بشكل عام قبل التعرض بالتفصيل لأهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية،وبناءا عليه كان تقسيم الفصل الثاني كالأتي:

المبحث الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي أهدافها وأهميتها.

المبحث الثاني: : مراحل عملية تقييم الأداء المالي مزاياها وصعوباتها.

المبحث الثالث: أدوات تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية.

المبحث الأول : مفهوم عملية تقييم الأداء المالي أهدافها وأهميتها

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من العمليات الهامة داخل البنك على جميع مستوياتها إبتداءا من الإدارة العليا وإنتهاءا بالعاملين في الأقسام والوحدات، ولكي تتحقق عملية التقييم يتطلب وجود قواعد ومراحل يجب الإلتزام بها من أجل تفادي مجموعة من الأخطاء تحدث أثناء أو بعد عملية التقييم.

المطلب الأول : مفهوم الأداء وأنواعه ومجالاته

إن تناول أداء البنك بدراسة نظرية يعد مطلبا ضروريا للإحاطة بجميع جوانبه، بحيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء وأنواعه وكذلك العوامل المؤثرة في الأداء.

الفرع الاول : مفهوم الأداء

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسات المالية بشكل عام، وهو يمثل القاسم المشترك لإهتمام علماء الإدارة. ويكاد أن يكون الظاهرة الشمولية وعنصر محوري لجميع فروع وحقول المعرفة الإدارية بما فيها الإدارة الاستراتيجية، فضلا عن كونه البعد الأكثر أهمية لمختلف المؤسسات المالية والذي يتمحور حوله وجود البنك من عدمه. وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تتناول الأداء، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو اتفاق حول موضوع الأداء، على الرغم من تعدد واتساع الأبعاد والمنطلقات البحثية بالاهتمام والتركيز على مختلف جوانبه، يبقى الأداء مجالا خصبا للبحث والدراسة لارتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات والعوامل البيئية، سواء أكانت الداخلية أم الخارجية منها، وتشعب وتنوع تلك المتغيرات وتأثيرها المتبادل معه، فالأداء مفهوم واسع، ومحتوياته متجددة بتجدد وتغير وتطور أي من مكونات البنك على اختلاف أنواعها، ولاتزال الإدارات العليا في المؤسسات المالية مستمرة في التفكير بموضوع الأداء طالما أن تلك البنوك موجودة، إضافة إلى أن الانشغال بمناقشة الأداء بوصفه مصطلحا فنيا، وبمناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية لقياسه مازال مستمرا.

إن الاختلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها المدراء والمنظمات، ويرى HOFER أن هذا الاختلاف يعود لتنوع الأهداف والاتجاهات في دراسة الأداء، وعلى الرغم من هذا الاختلاف، فإن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها[1]، وهناك عدة تعاريف منها :

التعريف الأول : "إن أصل كلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة PERFORMARE التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما. وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة PERFORMANCE التي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه [2].

التعريف الثاني : "هو محاولة تحقيق المؤسسة الأهداف المنتظرة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف ويشتمل مفهومي الفعالية : وهي الوصول إلى الأهداف المرجوة، والنجاعة وهي تخفيض الموارد المستخدمة " [3] .

التعريف الثالث : يقصد بالأداء أيضا " المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها [4]، وحسب Bourguignon فإن مفهوم الأداء يتخذ أحد المعاني [5]:

- ✓ نشاط : فهو يؤدي إلى الوصول إلى نتائج ؛
- ✓ أداء : فهو نتيجة نشاط كونه يعتمد على تقييم النتائج التي تحققها المؤسسة ؛
- ✓ يمكن أن يعبر الأداء عن المردودية والنتائج المالية .

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي ادريس ، **الإدارة الاستراتيجية – منظور منهجي متكامل** – ،دار وائل للنشر ، ط 01 ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 446 ، 447 .

[2] Khemakhem Abdellatif **, la gestion de contrôle du dynamique** , Dunod ,2 ed, paris,1976 , p 310

[3] Claude ALAZARD et salime SEPARI **, contrôle de gestion**, Dunod édition , France , 1998 , p 11

[4] عبد المحسن توفيق محمد ، **تقييم الأداء** ، دار النهضة العربية مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة ، مصر ، 1998 ، ص 03 .

[5] A.BOURGUIGNON **,Peut-on définir la performance,** Revue Française de Comptabilité , n 269 ,1995 , p 61.

الفرع الثاني : أنواع الأداء

إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع، وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلى حد بعيد بالأهداف فإنه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة واستعمالها في تصنيف الأداء كمعايير الشمولية والطبيعة.

فحسب معيار الشمولية الذي قسم الأهداف إلى كلية وجزئية يمكن تقسيم الأداء إلى : [1]

1- الأداء الكلي :

وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف للبنوك تحقيقها، ولا يمكن نسب انجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ البنك أهدافه الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو .

2- الأداء الجزئي :

وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للبنك وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر البنك، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى : أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين ، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة التسويق.

ونشير إلى أن الأداء الكلي للبنك في الحقيقة هو نتيجة تفاعل أداءات أنظمته الفرعية كما يؤكد ذلك أحد الباحثين الذي يرى أن دراسة الأداء الشامل للبنك يفرض أيضا دراسة الأداء على مستوى مختلف وظائفه. أما حسب معيار الطبيعة الذي يقسم الأهداف إلى اقتصادية، اجتماعية، تقنية، سياسية... الخ، فإنه يمكن وإن كان ذلك من باب المقابلة المنطقية، تصنيف الأداء إلى اقتصادي، اجتماعي، سياسي، تقني... وفي الإشارة إلى هذا التصنيف يقول أحد الباحثين لا يمكن

[1] عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية- مفهوم وتقييم- مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، العدد 1، نوفمبر 2001، ص 89- 90.

للبنك أن يحسن صورته بالاعتماد على الأداء الاقتصادي أو التكنولوجي فحسب، بل إن الأداء الاجتماعي له وزنه الثقيل على صورة البنك في الخارج، إذا بناءا على هذه المقابلة بين طبيعة الأهداف وأنواع الأداء يمكن القول بأن الأهداف الاقتصادية تدل على وجود الأداء الاقتصادي، الذي يعتبر تحقيقه المهمة الأساسية للبنك ، والذي يتجسد بالفوائض التي يحققها من وراء تعظيم نواتجه وتدنية مستويات استخدام موارده، أما الأهداف الاجتماعية وان كانت في الحقيقة تمثل قيودا مفروضة على البنك يلزمه بها كل من مجتمعه الداخلي (أفرادها) والخارجي، فيعبر سعي البنك إلى بلوغها على الأداء الاجتماعي له، وبغض النظر عن كونها أهدافا أم قيودا، فإن تحقيقها يجب أن يكون بالتزامن مع الأهداف الاقتصادية لأن " الاجتماع مشروط بالاقتصاد " وبذلك يتلازم الأداء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الناجح هو الذي يعرف كيفية الوصول إلى تحقيق أكبر مستوى من النوعين معا.

وإلى جانب الأداء الاقتصادي والاجتماعي يمكن الحديث عن الأداء التقني أو الثقافي أو السياسي للبنك، وذلك عندما يسطر لنفسه أهدافا من هذا القبيل كأن يرغب في السيطرة على مجال تكنولوجي معين، أو يسعى إلى تكوين ثقافة خاصة به أو التأثير على السلوك الثقافي لمحيطه بخلق أنماط استهلاكية جديدة، أو ربما يحاول التأثير على النظام السياسي القائم لإستصدار امتيازات لصالحه(تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معنيين إلى مراكز القرار) كما هو الشأن بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات خاصة العاملة منها في بلدان العالم الثالث.

الفرع الثالث : مجالات الأداء

تتنوع وتختلف مجالات الأداء في البنوك تبعا لاختلاف أعماله وطبيعة نشاطه ، ووفقا لدرجات إدارته في التركيز على تلك المجالات التي تعتقد أن تحقيق الأهداف من خلاله يمثل أولوية، وحتى تلك المجالات التي تقل أهميتها عن مجالات الأهداف الرئيسية، تسعى البنوك الناجحة إلى بلورة منطلقات لقياس أدائها للوصول إلى إطار عمل متكامل يعكس مستوى الأداء في البنك بشكل شامل. وهذه الميادين هي :

1- ميدان الأداء المالي :

وهو الميدان المتعلق بالجانب المالي وهو وصف لوضع البنك الآن وتحديد للإتجاهات التي إستخدمها للوصول إلى هذا الوضع من خلال دراسة المبيعات والإيرادات والموجودات والمطلوبات [1]، ويعتقد John Harrison أن مؤشرات الأداء المالي يمكن إستخدامها كمؤشرات أساسية تستخدم في عملية التحليل الداخلي للبنك، فالأداء المالي يعتبر استراتيجية مهمة، يمكن للمدراء استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في البنك، فضلا عن ما يؤشره من نقاط قوة داخلية ويؤكد الكاتبان على أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية، إذ أن البنوك ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من البنوك والتي تعاني من الأداء المالي المتردي. ويدعم هذا المنطق Graves & Waddok إذ يعتبران أن الأداء المالي يتيح للبنك الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة، ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم[2]، وتستخدم لقياسه النسب والمؤشرات المالية كالسيولة والربحية وغيرها من النسب التي تتيح للمؤسسة المالية معرفة نقاط قوتها وضعفها فضلا عن معرفة موقعها السوقي مقارنة بالوحدات الاقتصادية المنافسة[3] .

2- ميدان الأداء المالي والعملياتي :

يمثل ميدان الأداء المالي والعملياتي الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في البنوك ، فبالإضافة إلى المؤشرات المالية يجري الاعتماد على مقاييس ومؤشرات تشغيلية في الأداء كالحصة السوقية، تقديم منتجات جديدة، نوعية المنتوج ، الخدمة المقدمة، فاعلية العملية التسويقية، الإنتاجية، وغيرها من المقاييس، ويرى Macmenamin أن الاعتماد على النسب المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المنظمة، لذا يجب تعزيز هذا الأسلوب في القياس بمقاييس أداء غير مالية لبناء نظام قياس فعال في المنظمة. وضمن هذا التوجه، يعتقد Ellsworth بأنه إذا

---

[1] الحسيني فلاح حسن، الدوري مؤيد عبد الرحمن، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000،ص 234 .

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، مرجع سبق ذكره ، ص 481 .

[3] Katraman ven,n& ramanujan , **v. measurement of business performance in strategy reseach** ; a comparsion of apperoaches ¨academy of management review , vol 11, n 04 ,1986 , p 804 .

مـا اهـتم المـدير بـالأداء الكلـي والشـامل للمنظمـة، فإنـه سـيكون أكثـر ميـل لخلـق التـوازن بـين الاهتمامـات العمليـاتيـة والماليـة، ويـرى Venkatraman &Ramanujam أن الاعتمـاد علـى المؤشـرات الماليـة إلـى جانـب المؤشـرات العمليـاتيـة، يعـد ميـدان لـلأداء الـذي يسـتخدم فـي أغلـب البحـوث الإداريـة الاستراتيجية الحديثة [1].

3- ميدان الفاعلية التنظيمية :

يمثـل ميـدان الفاعليـة التنظيميـة المفهـوم الأوسـع والأشـمل لأداء الأعمـال والـذي يـدخل فـي طياتـه أسـس كـل مـن الأداء المـالي والعمليـاتي. ويـرى Cameron &Whetten أنـه مـن المناسـب الاعتمـاد علـى هـذا الميـدان بمفاهيمـه ومقاييسـه عنـد دراسـة الأداء فـي مختلـف المجـالات الإداريـة، وخاصـة فـي مجـال بحـوث الإدارة الإسـتراتيجية ونظريـة المنظمـة نظـرا لمـا تتطلبـه الطبيعـة المتشـابكة للأهـداف التنظيميـة وحاجـات الأطـراف المرتبطـة بهـا مـن اهتمـام، إذ يغطـي ميـدان الفاعليـة التنظيميـة أهـداف أصـحاب المصـالح فـي المنظمـة، ويجـد القياسـات المناسـبة لأهـداف مختلـف الأطـراف، ويؤيـد Chakravarthy استخدام مدخل الفاعلية في قياس الأداء وبخاصة الجانب الإستراتيجي منه.

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه

تعتبـر عمليـة تقيـيم الأداء المـالي مـن العمليـات الهامـة داخـل البنـك علـى جميـع مسـتوياته إبتـداءا مـن الإدارة العليـا وإنتهـاءا بالعـاملين فـي الأقسـام والوحـدات،ولكي تتحقـق عمليـة التقيـيم يتطلـب وجـود قواعـد ومراحـل يجـب الإلتـزام بهـا مـن أجـل تفـادي مجموعـة مـن الأخطـاء التـي قـد تحـدث أثنـاء أو بعد عملية التقييم .

الفرع الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي.

تختلـف وجهـات نظـر المفكـرين والبـاحثين حـول تحديـد مفـاهيم الأداء المالي،حيـث أسـندت بعـض التعـاريف الأداء المـالي إلـى تشـخيص الصـحة الماليـة،وتقييم نشـاط المؤسسـات الماليـة ،وأداة

[1] طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، مرجع سبق ذكره ، ص 483 .

تحفيز لإتخاذ القرارات الإستثمارية، إلا أن هذه المفاهيم تبقى منفصلة وعاجزة عن تحديد مفهوم موحد للأداء المالي للبنوك الإسلامية لعدم شموليتها.

لذا يتطلب تحديد مفهوم الأداء المالي إلى عرض العديد من التعاريف ونذكر منها:

الأداء المالي عبارة عن أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينه، وبالتالي فهو يساعد على تدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرتها،فالمؤشرات تدل على ما إذا كانت الشركات تواجه عسر مالي ونقدي،وبذلك تنذر الإدارة للعمل على معالجة الخلل،بالإضافة إلى أن الأداء المالي يعتبر أداة تحفيز لإتخاذ القرارات الأستثمارية وتوجيهها للشركات الناجحة،كما أنه يحفز العاملين والإدارة في تلك الشركات لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها [1] .

كذلك ينظر إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها: «تقييم نشاط المؤسسات المالية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة،وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في إستخدام الموارد المتاحة سواء كانت مواد بشرية أو رأسمالية [2].

ويعرف بأنه: «تقييم إستخدام الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية إذ يهتم هذا الجانب بإستخدام الموارد المتاحة في الأداء الفعلي،ويعبر عنه بكفاءة الأداء،ويتحدد الأداء الكفء بالعلاقة المثلى بين المدخلات والمخرجات [3]. .

كما يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة

---

[1] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، الطبعة الأولى ،دار المريخ للنشر،الرياض ،2002،ص37.

[2] عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية،العدد الأول،نوفمبر ،جامعة بسكرة، 2001،ص87.

[3] نجوى فيلالي، **تقييم الأداء المالي للمصارف:** دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402،مجلة الإنسانية والعلوم الإجتماعية،المجلد 6، العدد 2،ديسمبر 2020،ص56.

التشغيلية والمالية للمشروع،وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت[1].

كما نجد أيضا بأن تقييم الأداء المالي هو قياس العلاقة للعناصر المكونة للمركز المالي للمصرف،للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر ،وبالتالي تحديد مدى مكانة المركز المالي للمصرف [2] .

وفي مفهوم آخر نجد تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا،لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية،وتحديد الأهمية النسبية بين نتائج والموارد المستخدمة [3] .

أما عن إبراهيم عبد الحليم عبادة فقد عرفه على أنه: «إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الإستثمار [4] .

وعن محمد محمود الخطيب فقد عرفه على أنه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة [5] .

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن المقصود بتقييم الأداء المالي هو تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقا، وكذلك هو الأداء الذي يتيح للمنظمة

---

[1] محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني**، الطبعة 2،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2006، ص 03.

[2] الكسار طلال، **دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركات**،مجلة الإقتصاد والمجتمع،العدد 8، 2012،ص10.

[3] دادن عبد الغاني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الإقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 4، 2006، ص41.

[4] إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**،الطبعة الأولى ،دار النفائس للنشر والتوزيع،الأردن،2008، ص161.

[5] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات**،الطبعة الأولى،دار الحامد،الأردن،2010،ص45.

الموارد المالية اللازمة لإنتقاص فرص الإستثمار المختلفة، ويساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

الفرع الثاني :الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك

هناك العديد من الجهات التي تستفيد من دراسة الأداء المالي للبنوك وهي[1]:

1 –إدارة البنك:

تهتم إدارة البنك بتحليل وتقييم الأداء لأسباب عديدة منها ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية، باعتبار أن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتحديد مدى الإنحرافات وتصحيحها، وأيضا ضرورة التوفيق بين هدفي سيولة البنك وربحيته، وإذا كانت المنشآت عموما تهتم بالتحليل المالي لغرض متابعة السيولة بوجه خاص، فإن البنك يهتم بذلك أكثر من غيره لأن البنك أكثر من 10/9 من تمويله مئات من الودائع.

2 –البنك المركزي:

إن البنك المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسئول عن الرقابة على البنوك، وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي يستطيع البنك المركزي أداء مهماته لصالح الاقتصاد الوطني، فإنه يجب أن يحصل علي مؤشرات دورية ودقيقة لغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من كافة البنوك وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية والأهداف العامة.

3 –المودعون :

لما كان البنك هو منشأة مالية وسيطة تقبل الودائع من الجمهور وتستثمرها، وتقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، فالإيداع هو الركن الأول في عمل البنك، غير أن استمرار

[1] زاهر صبحي بشناق ، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية** ،مذكرة ماجيستر في المحاسبة والتمويل ،كليةالتجارة، الجامعة الاسلامية، غزة ،فلسطين ، 2011،ص ص 21–22 .

حصول البنك على الأموال، مرهون بالدرجة الأولى بمدى قدرته على استثمارها وتوظيفها التوظيف الأمثل، ومقدرته على تقديم منتجات وخدمات بنكية متميزة، وما لأثر ذلك من تحفيز المودعين على إيداع الأموال بحثا عن العائد الأفضل والتميز في الخدمة والبعد عن المخاطرة.وبالتالي يكون لدى المودعون اهتمام دائم بالمؤشرات التي تعكس هذه المقدرة على الأداء الجيد.

4 -المستثمرين الحاليين والمرتقبين:

يهتم المساهم الحالي أو المحتمل بالعائد على الأموال المستثمرة ومدى سلامة استثماراتهم في المشروع، فمن الطبيعي أن يبحث المستثمر الحالي عما إذا كان من الأفضل له الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، كما يبحث المستثمر المحتمل عن أفضل الاستثمارات لاتخاذ قرارات الشراء، حيث يتحمل المساهم وحسب طبيعة البنك المخاطر النهائية التي تنطوي عليها الاستثمارات، لذلك إن عملية تقييم الأداء تساهم في وجود مؤشرات تفيد كافة المستثمرين في فهم ومعرفة هذه الجوانب وتوجههم نحو اتخاذ القرارات الملائمة.

5 -هيئة سوق رأس المال والبورصة :

تساعد المؤشرات المالية التي تنتج عن عملية تقييم الأداء في تحديد مدى منطقية بعض النسب مقارنة بسنوات أخرى، وبالتالي تلقي بالضوء على مدى صحة الإفصاح عن وجود تطورات جوهرية، وتقوم الهيئة العامة لسوق رأس المال بمتابعة مدى التزام الشركات المدرجة ومن بينها البنوك، بالشروط والتعليمات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، لما يعكسه ذلك من إعطاء الصورة العادلة للسعر الحقيقي للسهم، ومن ثم مدى انعكاس ذلك على مؤشرات السوق المالية للبنك، كما يتولى السوق المالي إعداد ونشر المعلومات الخاصة بالبنوك بشكل دوري لكي تستفيد منها الجهات المتعددة.

6 -السلطة الضريبية:

تقوم السلطة الضريبية ممثلة عن الحكومة بفرض وجباية الضرائب المستحقة دورياً على البنوك، ولذلك فهي بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيراد وأوجه التكاليف والمصروفات، وتساعد

القوائم المالية السنوية المعززة بتحليلات مالية مفصلة للسلطة الضريبية عن التقييم الدقيق لحجم الضرائب التي ستفرض، وعن اتخاذ القرارات الصائبة اتجاه البنوك.

7 –الجمهور:

يستفيد الجمهور بشكل أو بآخر من تقييم الأداء المالي للبنوك، ويهتم دائما بالبحث عن خدمات بنكية متميزة وسريعة تلبي التطورات المستمرة بالحياة المعاصرة، ويتم ذلك من خلال مواقع الخدمات المنتشرة، وسرعة تقديم تلك الخدمات، وإنخفاض التكلفة ، وليس من شأن كل ذلك أن يتم بدون تحقيق البنك للعوائد الكبيرة، والناتجة عن نجاحه في توظيف الأموال والاستثمارات.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي للبنوك

الفرع الاول : أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك

من الجدير بالذكر بأن عملية تقييم أداء البنوك تحظى بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة مختلفة يمكن إبرازها في الآتي [1]:

1–يبين تقييم الأداء المالي للبنوك قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

2– يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى.

3– يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي.

[1] زاهد صبحي بشناق ، مرجع نفسه ، ص21 .

4 – يساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.

5– يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزها.

6– يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك.

7 – يقدم تقييم الأداء إيضاحا للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

الفرع الثاني : أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك

هناك أهداف رئيسية لعملية تقييم الأداء في المصارف يمكن إظهارها بالآتي [1]:

– متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيد الأهداف المحددة كما ونوعا ضمن الخطة المرسومة المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.

– الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلا .

– يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمانيا في البنك من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمصارف المماثلة الأخرى .

[1] نجوى فيلالي ، **تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية لبنك البركة فرع 402**، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،المجلد 6، العدد 2، الجزائر ،2020 ،ص57.

المبحث الثاني : مراحل عملية تقييم الأداء المالي مزاياها وصعوباتها

المطلب الأول: مراحل عملية تقييم الأداء المالي

تتمثل مراحل عملية تقييم الأداء المالي في ما يلي:

الفرع الأول : جمع المعلومات الضرورية:

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات والمعلومات الإحصائية والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير أو المؤشرات المطلوبة المستخدمة في التقييم خلال فترة ما،ويتم الحصول على هذه المعلومات من القوائم المالية للمصرف المتمثلة في الميزانية العمومية،حسابات النتائج ،...وغيرها من القوائم المالية،وقد تكون هذه المعلومات خاصة بسنة معينة تخدم عملية التقييم خلال السنة المعينة،وقد تكون إضافة لذلك معلومات متعلقة بالسنوات السابقة أو بيانات عن أنشطة المصارف الأخرى العاملة في نفس القطاع المصرفي،لأهميتها في المقارنة والتقييم[1]. ويمكن الحصول على المعلومات من ثلاثة مصادر هي:

1 – الملاحظة الشخصية: تتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان العمل والملاحظة شخصيا ما يجري فيه،حيث يشعر هنا المسؤولون بالرضا على قيامهم بالملاحظة،فهذه الطريقة تعتبر من أقدم الوسائل للحصول على المعلومة،مع كل هذا توجد فيها عدة عيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية ودقيقة فضلا عن الوقت الكثير الذي تحتاجه الطريقة.

2 –التقارير الشفوية: تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تكون بين الرئيس ومرؤوسيه،حيث يتم من خلالها التعرف على أهم الإنجازات والمشاكل التي تعترض مختلف الأعمال،وعموما هذا المصدر من المعلومات أحسن من الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات وصحتها.

[1] حمو سعدية وآخرون، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر**:دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري خلال 2010-2015،جامعة طاهري محمد، بشار، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 5،العدد 1،ص502.

3 التقارير الكتابية: تقدم التقارير الكتابية معلومات ومعطيات كاملة في شكل إحصاءات مفصلة،ولها عدة أنواع فبعضها وصفية والبعض الآخر إحصائية،ومن مصادر المعلومات الكتابية نجد: الميزانية،جدول حساب النتائج...الخ.

الفرع الثاني : قياس الأداء الفعلي

وهي المرحلة الثانية من عملية التقييم،حيث تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها،وذلك من خلال إختيارها لمجموعة من مؤشرات ومعايير ،وعليه فإن قياس الأداء المالي يهدف إلى التشخيص ويمكن أن يتبنى من خلاله الإنحرافات إن وجدت[1]. ويجب مراعاة النقاط التالية:

- ✓ إختيار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة الأنشطة والأكثر إنسجاما مع الأهداف المطلوبة.
- ✓ إختيار المعايير الأكثرفهما لكل الاطراف ومن بينها العاملين،لتبسيط تطبيق المعايير والخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الإنحرافات وسبل معالجتها.
- ✓ ترتيب النسب المختارة وفق لأهميتها،وهذا نابع من كون أهداف كل مؤسسة تختلف عن الأخرى تبعا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها.

الفرع الثالث : إتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

وهذا لمعرفة هل كان نشاط الوحدة المنفذ ضمن الأهداف المخططة،وأن الإنحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها،وأن أسبابها قد حددت،والحلول اللازمة لمعالجة هذه الإنحرافات قد إتخذت الخطط وقد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل [2] .

---

[1] إدريس ثابت عبد الرحمان ، نوالمرسي جمال الدين محمد، **الإدارة الإستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية**، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2006 ،ص487.

[2] فؤاد مجيد الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الإقتصادية لمستخدم البيانات المالية**، الطبعة الأولى، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن،2001،ص39.

الفرع الرابع : تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للإنحرافات:

والتي حدثت في الخطة الإنتاجية،وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للإستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة [1].

شكل2 : مراحل تقييم الأداء المالي

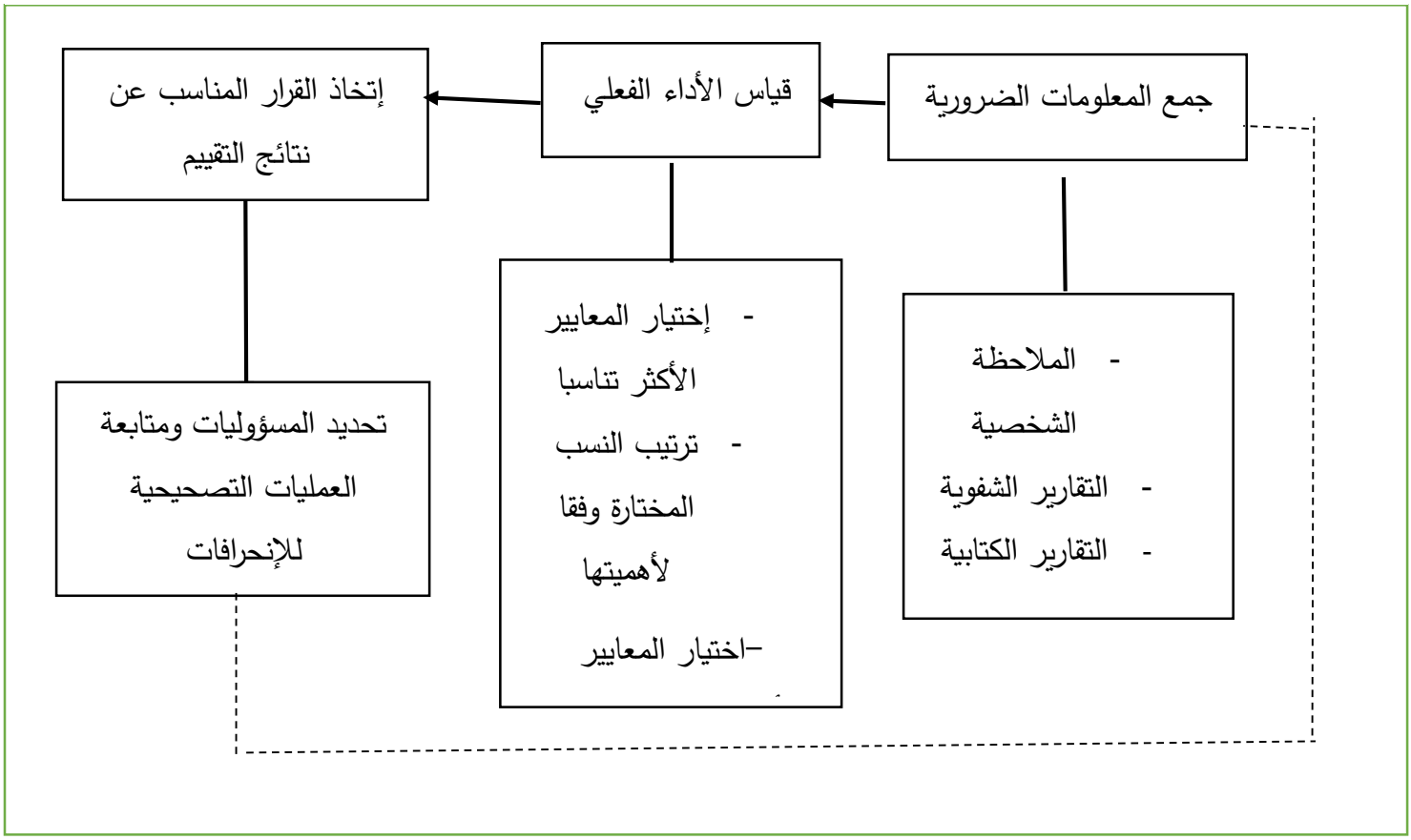

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على : مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية –388 معيارا لتقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية المختلفة ، ط1 ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ،2007 ، ص39 .

[1] حمو سعدية آخرون ، مرجع سابق، ص502.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يتأثر الأداء المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمية) ومنها ما هو خارجي العوامل البيئية،وفيما يأتي أهم هذه العوامل:

الفرع الأول :العوامل الداخلية (المنظمية):

يقصد بالعوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته،حجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف والتكنولوجيا المستخدمة،وكفاءة الإدارة[1] .

1 .الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها،يتم فيه تحديد أساليب الإتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات[2].

2 .حجم الأعمال: إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية،فكلما ازداد حجم هذه الموارد،وانخفضت التكاليف الإجمالية لها،وقلت كمية المسحوبات منها،ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف،الأمر الذي يساهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته.

3 .التكنولوجيا المستخدمة: وهي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل المصرفي،ودرجة الأتمتة في هذا العمل،فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا وارتفعت درجة الأتمتة في العمل المصرفي،كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية،وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.

4 .الكفاءة الإدارية: أي كفاءة الإدارة في إتخاذ القرارات،ومدى قدرتها على تحقيق الإنسجام في العلاقات داخل المصرف،وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي،ومدى قدرتها على دفع فريق

---

[1] فلاح حسن الحسني،مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك:مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**،دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص230.

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص48.

العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية،و سمعة حسنة في المصرف[1].

5 .المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية إتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري،ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع إرتباطها بالأداء[2].

الفرع الثاني :العوامل الخارجية(البيئية):

وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي وتقسم إلى:

- **البيئة القانونية والسياسية:** أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف، والقوانين الناظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.
- **البيئة الإقتصادية:** وتشمل طبيعة النظام الإقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الإستثماري والفرص الإستثمارية المتوفرة.
- **البيئة الإجتماعية:** وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد،ومستوى الوعي والثقة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية،والخدمات التي تقدمها المصارف[3].

[1] فلاح حسن الحسني ،مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سابق،ص231.

[2]أسماء بوزاغو،بن عومر سنوسي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في إتخاذ القرارات المالية**، معسكر، مجلة مجاميع المعر فة، المجلد6، العدد 1، لشهر أفريل 2020، ص327.

[3] فلاح حسن الحسني،مؤيد عبد الرحمان الدوري ، مرجع سابق، ص231.

المطلب الثالث : مزايا وصعوبات عملية تقييم الأداء المالي

خصص هذا المطلب للتطرق إلى كل من مزايا عملية تقييم الأداء المالي، والمعوقات التي تواجهها .

الفرع الأول : مزايا عملية تقييم الأداء المالي

لكي يحقق نظام تقييم الأداء المالي أهدافه لابد أن تتوافر فيه جملة من المزايا والتي تتمثل في[1]:

-الاستمرارية: ويتم التقييم المالي بصفة مستمرة ومتكررة في إطار إرشادات وتوجيهات؛

-المرونة: لابد أن يتسم التقييم المالي بالمرونة، وذلك حتى يتسنى للمقيم توجيه مختلف الإجراءات حسب الوضع القائم؛

-التطوير: يدفع الإدارة المالية إلى تحسين الأداء المالي وإعطائها المعلومات اللازمة؛

- الاقتصاد: التقييم بأقل التكاليف؛

-التطبيق: مدى استخدامه بكفاءة ويسر في التنفيذ؛

-القبول : أن يكون مقبولا من جهة المستخدمين ومدى تفهمهم لإستخدامه ومصداقيته وصلاحيته.

[1] سعيد يس عامر ، **الإدارة وتحديات التغيير** ، مركز وايد سيرفكس للإستثمارات والتطوير الإداري ،مصر ،2001 ،ص ص 465-466.

الفرع الثاني : صعوبات عملية تقييم الأداء المالي

تواجه عمليات تقييم الأداء المالي كثيرا من الصعوبات التي تحول بينها وبين تقييم الأداء المالي الدقيق وتتمثل الصعوبة في تحديد وتطوير معايير لقياس الأداء المالي خاصة وأن لكل مؤسسة أهداف وخصائص تختلف عن غيرها، وعموما تتمثل الصعوبات في[1]:

– الصعوبة في تحديد نموذج متكامل واضح على درجة من الدقة والموضوعية لتقييم الأداء المالي؛

– الصعوبة في تحديد المتغيرات المرغوب قياسها والعلاقات التي بينها؛

– الصعوبة في تحديد بداية عمليات التشخيص ودراسة الأداء المالي بهدف تقييمه؛

– النقص في الكوادر البشرية المدربة لقياس الأداء المالي وتقييمه حيث تتطلب هذه العملية درجة عالية من الخبرات والكفاءات والمهارات اللازمة.

[1] موسى اللوزي ، **التنظيم وإجراءات العمل** ، ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ،2002، ص212.

المبحث الثالث: أدوات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

تعد عملية تقييم الاداء المالي للبنوك عملية ضرورية وملحة، نظرا لما تعرفه البيئة المصرفية من تحولات وإصلاحات متسارعة، خاصة بعدما شهده العالم من انهيار وإفلاس للعديد من الشركات والمنشآت المالية والمصرفية والتي يرجع انهيارها للغموض والتناقض الموجود في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه المنشآت وأدائها الحقيقي.

ونظرا للحداثة النسبية للبنوك الإسلامية في مجال العمل المصرفي وانتشارها الواسع وبوتيرة متزايدة في العديد من الدول العربية والغربية، كان من البديهي توجيه الباحثين اهتماماتهم لتقييم هذه التجربة من عدة نواحي وبالأخص الجانب المالي ، من خلال استخدام طرق إحصائية القائمة على أساس تحليل الانحدار ،وطرق قياسية قائمة على النسب المالية ومجموعة من النماذج على غرار نموذجي شيرود وكيدا ، ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي، كما تم وضع نماذج قادرة على دراسة كفاءة البنوك الاسلامية مثل نموذج البعد الثلاثي: الهيكل – السلوك–الأداء S.C.P ، نظرية وفرات الحجم بالإضافة الى انتهاج أسلوب الحوكمة في إدارة المصارف.بالاضافة الى نماذج قائمة على خلق القيمة مثل : نموذج القيمة المضافة ،ونموذج كاملس CAMELS الذي سوف نقوم بإنتهاجه في دراستنا (في الجانب التطبيقي).

المطلب الأول: التحليل الأفقي والعمودي للقوائم المالية للبنك

الفرع الأول : التحليل الافقي

جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة مالية، وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الإستقرار أو التراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل من خلال ذلك الرصد بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك وهو ما قد يساعد على التنبؤ بإتجاهات هذه البنود في المستقبل[1] .

[1] عطا الله علي الزبون، **استراتيجيات التحليل المالي**، دار المتنبي للطباعة والنشر، الأردن، 2010، ص 88.

كما يمكن أن نسمي هذه الطريقة بالتحليل التاريخي لأنه يعني تحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة مع الزمن، فمثلا إن كانت الأرباح تزداد مع الزمن فهذا مؤشر جيد والعكس صحيح، فقد تحقق المؤسسة أرباحا ولكنها تقل كثيرا عن العام الماضي أو تكون نسبة العائد على حقوق المساهمين عالية ولكنها أقل من العام الماضي أو العكس، فتحليل الأرقام والنسب المالية لنفس المؤسسة لعدة سنوات متتالية يمكننا من معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسة في تحسن ونمو أم في تدهور وإنحدار [1].

الفرع الثاني : التحليل العمودي

إن الظواهر المكتشفة تعد ذات مغزى لدى المحلل المالي و يكون التحليل الرأسي أو العمودي على شكل نسبة مئوية، و ليس المهم في التحليل الرأسي إستخراج الأهمية النسبية و إنما الأهم من ذلك هو تفسير العلاقات المكونة لهذه الأهمية النسبية و الربط بين الأوزان النسبية و إستخلاص النتائج التي تحقق الهدف[2].

يقوم التحليل العمودي على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة أو تاريخ إعداد القائمة بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة ،وكذا بالقياس إلى باقي البنود أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في القائمة الواحدة [3].

---

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي** IFRS، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 50.

[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره ، ص135.

[3] خليل عبد الرزاق، أحلام بوعبدلي، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطر دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الشلف ،2004، ص 109.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية

يعد إستخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة المصرف وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، فضلا عن ملاءة رأس المال والربحية في هذه المصارف [1].

وتعرف النسب المالية بأنها عبارة عن طريقة ملائمة لتلخيص كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية والمالية من أجل مقارنة أداء الشركات، وبشكل عام يمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالة ذات معنى ، وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية، بحيث أن الأرقام المجردة في القوائم المالية الختامية محدودة المعنى وبدون دلالة، ولذا لا يمكن الإعتماد عليها في تقييم الشركة [2].

من أبرز النسب المالية التي تقيس الأداء المالي في البنوك الإسلامية نجد:

الفرع الأول : نسب ملاءة (كفاية) رأس المال

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم إلى نموه [3].

ومن النسب العامة التي تقيس ملاءة رأس المال نجد [4]:

---

[1] زياد سليم رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 270.

[2] بورنيسة مريم، خنفري خيضر، **تشخيص الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلة REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES، العدد 18، المجلد 1، جوان 2019، ص 224.

[3] عبد الكريم قندوز، **التحوط وإدارة المخاطر: مدخل مالي**، ط 1، أي-كتب، لندن، بريطانيا، 2018، ص 309.

[4] مفلح محمد عقل ، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، ط 1 ، المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 343 .

جدول 1 : نسب كفاية راس المال

النسبة	الصيغة	مدلولها
حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$	إذا كانت هذه النسبة أقل من 100 % فهذا يعني حاجة البنك إلى نوعين من الأموال فالأولى منها أموال طويلة الأجل لإستثمارها في الموجودات الثابتة ، والثانية قصيرة الأجل لإستثمارها في الموجودات المتداولة ، أما إذا كانت أكبر من 100 % فهذا يعني أن المصادر الطويلة الأجل قد مولت جميع الإستثمارات مع تحقيق فائض منه يستثمر في الموجودات المتداولة.
حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$	تبين هذه النسبة مدى إعتماد المصرف الإسلامي على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل ،ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له وإرتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة للمودعين .

الفرع الثاني : نسب السيولة

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة البنوك التجارية على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، إذ يتوجب على البنوك توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع

حدوث سحب كبير من طرف المودعين قد يعجز البنك عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الإستثمار والإقراض [1].

هناك العديد من مؤشرات السيولة أهمها:

جدول 2 : نسب السيولة

النسبة	الصيغة	مدلولها
السيولة النقدية	$\frac{\text{النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي + أرصدة لدى البنوك}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$	تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة على سداد ودائع العملاء .
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{السلفيات و القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$	كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أي انخفاض السيولة

الفرع الثالث : نسب الربحية

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الإقتصادية ، و تبين هذه النسب مدى قدرة البنوك على توليد الأرباح من

[1] فهد نصر محمود ، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 61 .

العمليات التي تقوم بها و لا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم المودعين و الملاك والمقرضين أيضا [1] .

و تتضمن نسب الربحية مؤشرات عدة من أهمها [2]:

جدول 3 : نسب الربحية

النسبة	الصيغة	مدلولها
معدل العائد على الودائع	$\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$	يقوم هذا المعدل بقياس كفاءة البنك وقدرته على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ،ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المحقق للبنك بعد دفع الضرائب .
معدل العائد على الإيرادات	$\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$	تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات ،وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي .
معدل العائد على حقوق الملكية	$\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$	تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ونجاح إدارة البنك في إستخدام مصادر الأموال الداخلية للبنك في تحقيق الأرباح ،وكلما إرتفعت النسبة دل على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح إنطلاقا من موارده الداخلية .

[1] محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية** ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1 ،2007، ص115

[2] زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين**، أطروحة ماجستير ،جامعة غزة الإسلامية ، فلسطين ، 2013 ، ص 35.

الفرع الرابع : نسب توظيف الأموال

تقوم نسب توظيف الأموال بقياس أداء البنوك في استخدام الأموال المتاحة و العائد على الاستثمار و في شتى المجالات و من بين أهم هذه النسب التي تقيس كفاءة البنك في توظيف الأموال نجد [1]:

جدول 4 : نسب توظيف الاموال

النسبة	الصيغة	مدلولها
معدل توظيف الموارد	$\frac{\text{إجمالي الإستثمارات}}{\text{حقوق الملكية + إجمالي الودائع}} \times 100$	تمثل الودائع الجانب الأكبر لمصادر الأموال في البنك إلى جانب حقوق الملكية حيث تؤخذ هذه العناصر في الحسبان عند توظيف الأموال، تعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالمستقبل والماضي والحاضر.
نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات	$\frac{\text{إجمالي الايرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$	يوضح هذا المؤشر كفاءة المصرف في تشغيل الموارد المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى ،وكلما زاد هذا المؤشر دل على الإستغلال الأمثل والسليم لتلك الموجودات.

[1] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر و التوزيع،ط 1 ، عمان، الاردن، 2009 ،ص66

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بإستخدام النماذج المالية الحديثة

الفرع الأول : معيار CAMELS

لطالما تم تقديم نماذج تهتم بتقييم البنوك بغية الرقابة عليها والتنبؤ بالأحداث المستقبلية التي من الممكن أن تصادفها، ولعل أبرز النماذج التي نجحت في ذلك حتى الساعة هو نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS:

1. نشأة نموذج CAMELS لتقييم البنوك

سمي هذا النموذج إنطلاقا من الأحرف الأولى للمعايير الرقابية التي يستند عليها وهي: كفاية رأس المال (Capital Adequacy) وجودة الأصول (Asset Quality)، الإدارة (Management)، الربحية (Earning) والسيولة (Liquidity) ،وفي سنة 1997 تمت مراجعة النموذج ليتكيف مع التطورات الحاصلة في العمل البنكي والمتمثل في التغيرات التي طرأت على إجراءات وسياسات الوكالات الرقابية الحكومية ليضاف إلى النموذج معيار سادس وهو درجة الحساسية لمخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في معدلات الفائدة ومعدلات الصرف (Sensitivity) [1].

ويعتبر بنك الإحتياط الفدرالي الأمريكي أول من إستخدم هذا النموذج والذي بدأ بتصنيف البنوك الأمريكية وفقا لنموذجCamel سنة 1979 واستمر بإرسال نتائج تقييمه للبنوك دون نشرها لعامة الجمهور، وهو ما مكن الأجهزة الرقابية في الو.م. أ من التنبؤ بالانهيار البنكي قبل حدوثه، حيث بلغ عدد البنوك المنهارة 221 بنكا خلال انهيار 1988 فيما بلغ عددها 3 بنوك فقط في انهيار 1998.

[1] عماري صليحة وبن ثابت علي ، **نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كمدخل لتقييم البنوك – دراسة حالة بنك الخليج الكويتي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 19،العدد 01، جامعة الحاج لخضر بباتنة الجزائر، 2018 ،ص 72.

ونظرا لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي قام الباحثون بإضافة معيار آخر لهذا النموذج ليتلاءم مع خصائص البنوك الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية (Compliant Shariaa)، وبالتالي أصبح يرمز للنموذج عند تقييم البنوك الإسلامية بـ "SCAMELS" [1].

2. تعريف نموذج CAMELS

هو نموذج للتقييم المصرفي يعتمد على عدة معايير يتم من خلالها تحليل الأوضاع المالية للبنوك عن طريق تحديد درجات التصنيف لكل بنك، ويعد من أبرز الوسائل الرقابية الحديثة المباشرة التي تعتمد بشكل أساسي على التفتيش الميداني، وتعتبر الو.م.أ الدولة السباقة لتبني هذا النموذج والاعتماد عليه في اتخاذ القرارات، ويتم تصنيف البنوك وفق هذا النموذج إلى خمسة مستويات والتي يوضحها الجدول رقم (1) [2].

جدول 5 : تصنيف البنوك حسب نموذج CAMELS

النسبة	الدرجة	حالة البنك	الاجراء الواجب اتخاذه
% 1-1.4	1 قوي	سليمة من كافة النواحي	لا يتخذ أي إجراء
% 1.5-2.4	2 جيد	سليمة نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة أوجه القصور
% 2.5-3.4	3 مقبول	وجود نقاط قوة و ضعف	رقابة و متابعة ميدانية
% 3.5-04.4/0	4 ضعيف	خطيرة قد تؤدي إلى الإفلاس	برامج إصلاح و متابعات ميدانية

[1] بختي عمارية ، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام معيار– CAMELS دراسة حالة بنك السلام الجزائري**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلد 12 العدد 25، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، ص 05.

[2] سهيلة قطاف، تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS ،مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 05 ، العدد 01 ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط –الجزائر،2019 ، ص 200 .

5-4.5 %	5 حرج	خطيرة جدا	رقابة دائمة و إشراف

3. معايير نموذج CAMELS

1.3. تحليل كفاية رأس المال

والذي يقصد به حجم رأس المال الذي يتحقق عنده التوازن بين رأس المال والمخاطر، أي كفاية رأس المال تعني مستوى رأس المال الذي يغطي المخاطر المحتملة والذي عنده يبدأ البنك في تحقيق الربحية، ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال انطلاقا من العلاقة التالية [1]:

نسبة كفاية رأس المال =رأس المال المتاح / (المخاطر الائتمانية +مخاطر السوق +المخاطر التشغيلية)

وبناءا على العلاقة السابقة يتم تصنيف كفاية رأس المال إلى درجات على النحو التالي:

- إذا كانت النسبة تفوق أو تساوي 10% فالبنك في حالة قوية وهو مصنف في الدرجة 1؛
- إذا كانت النسبة تفوق أو تساوي 08% فالبنك في حالة جيدة وهو مصنف في الدرجة 2؛
- إذا كانت النسبة أقل من 08% فالبنك في حالة مقبولة وهو مصنف في الدرجة 3؛
- إذا كانت النسبة أقل من 06% فالبنك في حالة ضعيفة وهو مصنف في الدرجة 4؛
- إذا كانت النسبة أقل أو تساوي 02% فالبنك في حالة حرجة وهو مصنف في الدرجة 5.

2.3. جودة الأصول

[1] سرمد كوكب جميل ، **مقدمة في إدارة المؤسسات المالية الإسلامية نظريات وتطبيق**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016 ، ص132.

تعتبر جودة الأصول من أهم المعايير التي يقوم عليها نموذج CAMELS، لأن حيازة البنك على أصول ذات جودة يضمن له توليد دخل أكثر وتقييم أفضل، ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى عدة نقاط أهمها [1]:

- ✓ حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة إلى رأس المال؛
- ✓ حجم وآجال تسديد القروض المتعثرة؛
- ✓ التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد.

ويتم تصنيف جودة الأصول وفقا لدرجات تحددها نسب مئوية محددة والتي يمكن توضيحها كالتالي:

- ❑ إذا كانت نسبة جودة الأصول أقل من 05% فالبنك في الدرجة رقم 1 وجودة أصوله قوية؛
- ❑ إذا كانت نسبة جودة الأصول تتراوح بين 05 و15% فالبنك في الدرجة رقم 2 وجودة أصوله جيده؛
- ❑ إذا كانت نسبة جودة الأصول تتراوح بين 15 و35% فالبنك في الدرجة رقم 3 وجودة أصوله مقبولة؛
- ❑ إذا كانت نسبة جودة الأصول تتراوح بين 35 و60% فالبنك في الدرجة رقم 4 وجودة أصوله ضعيفة.
- ❑ إذا كانت نسبة جودة الأصول تفوق 60% فالبنك في الدرجة رقم 5 وجودة أصوله حرجة.

3.3. سلامة الإدارة

تعد سلامة الإدارة معيار جد مهم لقياس أداء المؤسسات المالية عامة والبنوك خاصة، إلا أن الحصول على معظم المؤشرات التي تقيسها تبقى حبيسة الاستخدام الداخلي للمؤسسات وذلك راجع لكون أغلبها مؤشرات نوعية غير كمية، إلا أنه يمكن قياسها بواسطة مؤشرات كمية يمكن

[1] محمد فاتح محمود المغربي، **إدارة التمويل المصرفي، الأكاديمية الحديثة للنشر الجامعي**، مصر، 2019.ص 303 .

حسابها مثل: معدل الإنفاق والتوسع في عدد الفروع ونسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول هذا ويتم تصنيف سلامة الإدارة وفقا لدرجات من 1 إلى 5 التالي [1]:

–الدرجة 1: وهي تدل على الحالة القوية لسلامة الإدارة، تتحقق حين تقل نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول أو تساوي 25%؛

–الدرجة 2: وهي تدل على الحالة الجيدة لسلامة الإدارة، تتحقق حين تتراوح نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول بين 26% و30%؛

– الدرجة 3: وهي تدل على الحالة المقبولة لسلامة الإدارة، تتحقق حين تتراوح نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول بين 31% و 38%؛

– الدرجة 4: وهي تدل على الحالة الضعيفة لسلامة الإدارة، تتحقق حين تتراوح نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول بين 39% و45%؛

– الدرجة 5: وهي تدل على الحالة الحرجة لسلامة الإدارة، تتحقق حين تفوق نسبة إجمالي النفقات إلى إجمالي الأصول 46%.

4.3. الربحية

تعد الربحية من أهم الأهداف التي تسعى البنوك التقليدية لتحقيقها إن لم تكن أهمها على الإطلاق فيما تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف أسمى كتطبيق المنهج الشرعي في المال والتخلص من التبعية المصرفية التقليدية الربوية، ويمكن تعريف الربح على أنه الزيادة في الثروة والتي تتضمن الزيادة في الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة. وتوجد العديد من المؤشرات التي يمكنها قياس ربحية البنك مثل معدل العائد على الودائع (ROD)ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف (ROTR)ولكن يعد مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)أهم مؤشر يقيس ربحية البنوك والذي يحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية=(صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية) ×100.

[1] Haseeb Zaman Banar & Zeb Gul: Camel Rating system For Banking Industry In Pakistan, Master Thesis, Umea School Of Business sweden , 2011.p 54 .

ويتم تصنيف الربحية وفق نموذج CAMELS انطلاقا من النسب المئوية التي تحسب وفق العلاقة السابقة وفق الدرجات التالية [1]:

- الدرجة 1: وهي الحالة القوية، يكون من خلالها ROE أكبر أو تساوي 1»؛
- الدرجة 2: وهي الحالة الجيدة، يكون خلالها ROE يتراوح بين 0.8 و0.9؛
- الدرجة 3: وهي الحالة المقبولة، يكون خلالها ROE يتراوح بين 0.79 و0.35؛
- الدرجة 4: وهي الحالة الضعيفة، يكون خلالها ROE يتراوح بين 0.34 و0.25؛
- الدرجة 5: وهي الحالة الحرجة، يكون من خلالها ROE أقل أو يساوي0.24.

5.3. السيولة

المقصود بالسيولة في البنوك هو القدرة على توفير النقود اللازمة لمواجهة مختلف الالتزامات الحالية والمستقبلية، أي تعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته التعاقدية دون أن يتصرف في الأصول التي يملكها، وقد نصادف العديد من النسب التي تقيس السيولة في البنوك على غرار نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات، غير أن النسبة التي تستعمل وفق نموذج" CAMELS "هي نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، وبناءا على نتيجة هذه العلاقة يتم تصنيف السيولة وفق الدرجات التالية [2]:

– الدرجة 1: تكون نسبة السيولة فيها تساوي أو تفوق 50%، وهي تعكس الحالة القوية لسيولة البنك؛

– الدرجة 2: نسبة السيولة فيا تتراوح بين 45% و49.99%، وهي تعكس الحالة الجيدة لسيولة البنك؛

–الدرجة3: نسبة السيولة فيها تتراوح بين 38% و44.99%، وهي تعكس الحالة المقبولة لسيولة في البنك؛

---

[1] بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24 ،2017.ص 05 ، 06 .

[2] علي سيد إسماعيل، **مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2020 ، ص 16.

– الدرجة 4: نسبة السيولة فيها تتراوح بين 33 % و37.99%، وهي تعكس الحالة الضعيفة لسيولة البنك؛

– الدرجة 5: نسبة السيولة فيها أقل أو تساوي 32%، وهي تعكس الحالة الحرجة لسيولة البنك.

6.3. الحساسية لمخاطر السوق

يعكس هذا المعيار التغيرات المستقبلية التي يمكن أن تطرأ على معدلات الفائدة ومعدلات أسعار الصرف، أسعار البضائع وأسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر. بالسلب على الوضعية المالية للبنوك، ويتم حساب هذا المؤشر وفق خطوتين هما [1]:

- ✓ حساب الفجوة (AP)بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر السوق؛
- ✓ حساب مؤشر الحساسية لمخاطر السوق من خلال نسبة الفجوة إلى إجمالي الموجودات؛

وبناءا على نتيجة هاتين العلاقتين يتم تصنيف الحساسية لمخاطر السوق وفق الدرجات التالية:

- ❑ الدرجة 1: وهي الحالة القوية، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول أقل أو تساوي 25%؛
- ❑ الدرجة 2: وهي الحالة الجيدة، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول تتراوح بين 26% و30%؛
- ❑ الدرجة 3: وهي الحالة المقبولة، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول تتراوح بين 31% و37%؛
- ❑ الدرجة 4: وهي الحالة الضعيفة، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول تتراوح بين 38 % و42%؛
- ❑ الدرجة 5: وهي الحالة الحرجة، تكون فيها نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول تساوي أو تفوق 43%.

7.3. السلامة الشرعية للبنوك الإسلامية

[1] Bassam Asaad : Banks Preformance Assessment Using Camels Approach,Tishreen University For Reasearch and Scientific studies -Economic And Legal Series ,vol 40 No 01, 2018 p 301.

تعتبر السلامة الشرعية أهم معيار لتقييم أداء البنوك الإسلامية وفق نموذج "SCAMELS "، لأن تحقيق نتائج إيجابية في المعايير السابقة دون تحقيق ذلك في معيار السلامة الشرعية يفقد البنوك مصداقيتها ويخرجها عن سبل تحقيق أهدافها بل ويجعلها عرضة للمخاطر الشرعية، ومن أجل ذلك اقترح العديد من الباحثين مجموعة من المؤشرات النوعية التي يتم على أساسها تحقيق السلامة الشرعية في البنوك الإسلامية وهذا ما يوضحه الجدول[1] رقم 6 .

جدول 6 : معايير السلامة الشرعية في البنوك الاسلامية

المعيار	التوضيح
المشروعية الحقيقية	ضرورة أن يكون للحكم الشرعي الأولوية على مصلحة البنك.
الكفاءة	أن لا تكون للفتاوى تكلفة عالية تنقص من تنافسية و كفاءة البنك .
القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور و المتعاملين مع البنك .
الأجر على الفتوى و الاستقلالية	الأجر على الفتوى محرم في الدين الإسلامي لذا وجب أن تصدر الفتوى من هيئة .
المصداقية	أن تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالمصداقية و النزاهة .

المصدر : شناتي أسامة والياس أوزريق: مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج CAMELS،مجلة البشائر الاقتصادية جامعة طاهري محمد ببشار–الجزائر، المجلد 06 العدد 01 ،2020 ، ص 193 .

[1] مقاتل حمزة ، بونيهي مريم ، **تقييم أداء البنوك الإسلامية مقارنة بأداء البنوك التقليدية باستخدام نموذج – " CAMELS" دراسة حالة بنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة2015–2019** ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، ص 191.

الفرع الثاني : نموذج القيمة الإقتصادية المضافة (EVA)

ظهر مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة كمؤشر حديث للتغلب على العيوب التي ظهرت في المؤشرات المحاسبية التقليدية نتيجة تأثرها بالأرباح المحاسبية ،ويعتبر بديلا لمؤشر الربح الذي يعتبر مؤشر داخلي للأداء ،حيث قام الباحثان "ستيرن " وستيوارت" بتقديم هذا النموذج ،ويعرف على أنه القيمة المضافة من قبل الشركات أثناء ممارسة النشاط برأسمالها ،أي أنها الربح الإقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال .

ولقد قامت شركة ستون ستيوارت بتحديد القيمة الإقتصادية المضافة على أنها صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب مطروح منه رأس المال ،وتعطى العلاقة كالتالي[1] :

القيمة الإقتصادية المضافة =صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة –(تكلفة رأس المال *رأس مال المستثمر)

خلاصة الفصل :

من أهم ما تم التوصل إليه في هذا الفصل أن الأداء المالي يعد أداة تحفيزية لإتخاذ القرارات المهمة في البنك وتحديد أهدافه ومساره الصحيح خلال فترة زمنية محددة ،و ذلك من خلال تقييم الأداء المالي إما بواسطة النسب والمؤشرات المالية كمؤشرات الربحية ،السيولة ،التوظيف أو بواسطة النماذج كنموذج CAMELS، تكلفة رأس المال ،القيمة الإقتصادية المضافة .

[1] أيوب بودور ، **تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك ،دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية** (2007-2018) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الإقتصادية واليتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة ، 2019/2018 ،ص49

الفصل الثالث :

دراسة حالة بنك

البركة الجزائري

تمهيد

سنقوم خلال هذا الفصل بدراسة الأداء المالي لبنك البركة الجزائري خلال أربع سنوات من سنة (2016 إلى 2019)،وذلك بالإعتماد على طريقة النسب المالية الشائعة الإستخدام في مجال قياس وتقييم الأداء، أين سيتم عرض البيانات المالية للبنك محل الدراسة ،وتحليلها ،وتفسيرها ومن ثم قياس الأداء المالي لهذا البنك خلال تلك الفترة،كما سنستعمل نموج كاملسSCAMELS لكونه أحد أهم نماذج تحليل الأداء المالي الحديثة للبنوك الإسلامية، وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية بنك البركة الجزائري

المبحث الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية للبنك

المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي بإستخدام نموذج سكاملس SCAMELS

المبحث الأول : ماهية بنك البركة الجزائري

المطلب الأول : نشأة وتعريف بنك البركة الجزائري

الفرع الأول :التعريف ببنك البركة الجزائري:

يتم التعريف ببنك البركة الجزائري من خلال تقديم تعريف خاص بالبنك وفق عقده فبنك البركة الجزائري هو أول مؤسسة مصرفية ذات رأس مال مختلط بين القطاع العام و القطاع الخاص يمارس كافة الأنشطة البنكية و المالية ، ويقوم بنشاطات البنك التجاري الشامل،ويسير وفق قواعد و أحكام الشريعة الإسلامية – حسب عقد التأسيس – ، وبنك البركة الجزائري شركة مساهمة محدودة معتمدة لدى بنك الجزائر في إطار قانون النقد و القرض رقم 90/10 المؤرخ في 14 أفريل لسنة 1990 . مقيدة في السجل التجاري لولاية الجزائر تحت رقم 00/ب/001494 . الكائن مقرها الاجتماعي بحي بوثلجة هويدف – بن عكنون – الجزائر.

الفرع الثاني : نشأة بنك البركة الجزائري

تم إنشاء بنك البركة الجزائري في إطار الانفتاح الاقتصادي والمالي للجزائر و بداية التحول الاقتصادي بالتوجه نحو اقتصاد السوق ،وبموجب قانون النقد والقرض رقم 10–90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، الذي أدخل تعديلات جمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري و السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة خاصة. وقد كان أول اتصال بين الجزائر ومجموعة البركة الدولية سنة 1986 وذلك بموجب الدعوة التي قدمتها الحكومة الجزائرية للمجموعة ، وقد تم تشكيل لجنة مشتركة بين مجموعة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري(BADR) ، ليتم الاتفاق على تأسيس بنك البركة الجزائري رسميا في 20 ماي 1991 في شكل شركة مساهمة ، رأس مالها 500.000.000 دج ، مساهمو البنك كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري ،و مجموعة دلة البركة السعودية بنسبة 50% لكل منهما.أي 250 مليون دينار جزائري لكل طرف ، وبدأ البنك في مزاولة أنشطته المصرفية خلال شهر سبتمبر 1991.

المطلب الثاني :تطور بنك البركة الجزائري و وأهم خدماته

الفرع الأول : تطور بنك البركة الجزائري

وما يميز تاريخ بنك البركة الجزائر خلال مسيرته إلى غاية 2010 ما يلي :

- ✓ 1991 تأسيس بنك البركة الجزائر.
- ✓ 1994 الاستقرار والتوازن المالي للينك.
- ✓ 1999 المشاركة في تأسيس شركة تأمين البركة .
- ✓ 2000 الرتبة الأولى من بين البنوك الخاصة.
- ✓ 2002 .إعادة الانتشار .
- ✓ 2006 القيام بتعديل القانون الأساسي للبنك ليرفع رأسماله إلى2.500.000.000 دج
- ✓ 2009 .تم القيام بتعديل القانون الأساسي للبنك حيث رفع رأس ماله ثانية ليبلغ قيمة 10.000.000.000

لتصل بذلك حصة بنك البركة 56 % من إجمالي رأس المال ، و44% لبنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري.

كما شرع البنك في بناء مقره الجديد المكون من 15 طابقا، والذي يتوقع أن يكون جاهزا للانتقال إليه في عام 2013.

الفرع الثاني : الخدمات المصرفية لبنك البركة الجزائري

يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة من الخدمات المصرفية بشكل عام و خدمات مصرفية إسلامية بشكل خاص ، و التي يتم تصنيفها إلى خدمات بنكية تمويلية وأخرى اجتماعية .

أولا : الخدمات البنكية

يقدم البنك لعملائه خدمات بنكية مختلفة أهمها:

- قبول الودائع بالعملتين المحلية و الأجنبية؛
- فتح الحسابات النقدية؛
- الخدمات المصرفية الإلكترونية والخدمة المصرفية عبر الإنترنت E-BANK؛
- أداء وتسوية صكوك الدفع وعمليات المقاصة؛
- قبض الأوراق التجارية ؛
- تحويل الأموال داخليا وخارجيا؛
- إصدار الكفالات البنكية؛
- الادخار والاستثمار؛
- شهادات الإيداع.

ثانيا : الخدمات التمويلية

يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف نشاطات المؤسسة (تمويل الاستغلال، تمويل الاستثمار) سواء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة، لشراء المواد الأولية ،المنتجات نصف المصنعة المنتجات المصنعة ، معدات وأدوات أو لشراء العقارات ، وذلك حسب احتياجاتهم المالية.

وتتمثل الخدمات التمويلية التي يقدمها البنك للمؤسسات فيما يلي :

- فتح الاعتمادات؛
- المرابحة القصيرة الأجل؛
- المرابحة متوسطة الأجل؛
- التمويل بالسلم؛
- التمويل بالاستصناع؛
- الإجارة المنتهية بالتمليك.

وفي مجال عقد الصفقات ، يقدم البنك الخدمات التالية :

- كفالة التعهد ؛
- كفالة حسن التنفيذ ؛

- كفالة إعادة التسبيقات ؛
- الكفالات الجبائية و الجمركية ؛
- الضمانات الاحتياطية؛
- الكمبيالات .

كما يقدم البنك للمؤسسات النصائح والإرشادات التقنية الخاصة بإدارة وتقييم المشروعات الاستثمارية انطلاقا من خبرته في هذا المجال،إضافة إلى تمويلات مقدمة للأفراد لأغراض متعددة ، خاصة الاستهلاكية منها (تمويل السيارات مثلا) ، واستثمارية من خلال استثمار أموال عملائه في مشاريع معينة مقابل الحصول على أرباح .

ثالثا : خدمات التجارة الدولية

يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة من الخدمات الخاصة بالتجارة الدولية لصالح شركات ومؤسسات تعمل في عدة قطاعات اقتصادية ، وذلك لغرض تسهيل كافة معاملاتها التجارية والمتمثلة في :

- الاعتماد المستندي للاستيراد؛
- الاعتماد المستندي للتصدير؛
- التسليم المستندي للاستيراد؛
- التسليم المستندي للتصدير؛
- التحويلات المالية؛
- استرجاع المداخيل.

رابعا : الخدمات الاجتماعية

وتتمثل في ما يلي:

1. تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات؛

2. إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية؛

خامسا : المنتجات الجديدة

بدا البنك منذ عام 2011 بطرح منتجات أخرى جديدة تخص ما يلي :

1. التأمين التكافلي؛

2. حسابات ادخار الحج والعمرة؛

3.ترويج تسهيلات الشراء التأجيري؛

4. إصدار بطاقة سحب عالمية جديدة؛

5. خدمات مصرفية إلكترونية جديدة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

إن الهيكل التنظيمي يختلف من منشأة إلى أخرى وفق طبيعة نشاطها و حجمها ، نظرا لعدم وجود هيكل نموذجي يصلح لجميع المنشأت ، ويتوقف شكل الهيكل التنظيمي في البنوك الإسلامية على عدة اعتبارات أهمها مبدأ الشريعة الإسلامية ، و المحيط الخارجي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات المصرفية.

شهد الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري عدة تغيرات منذ نشأته ، وذلك في شكله وفي أقسامه ومستوياته ، موازاة مع تغير رأسمال البنك و حجم نشاطاته ، وأيضا البيئة المصرفية التقليدية التي يعمل في ظلها ،وهذا من المفروض ما يجعل منه بنكا يختلف ولو نسبيا عن الهياكل التنظيمية للبنوك التقليدية الأخرى العاملة في الجزائر ، باعتبار بنك البركة الجزائري بنكا إسلاميا – حسب ما ينص عليها العقد التأسيسي للبنك .

و الشكل رقم (03) الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لينك البركة الجزائري كما يلي :

الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

شكل3 : الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

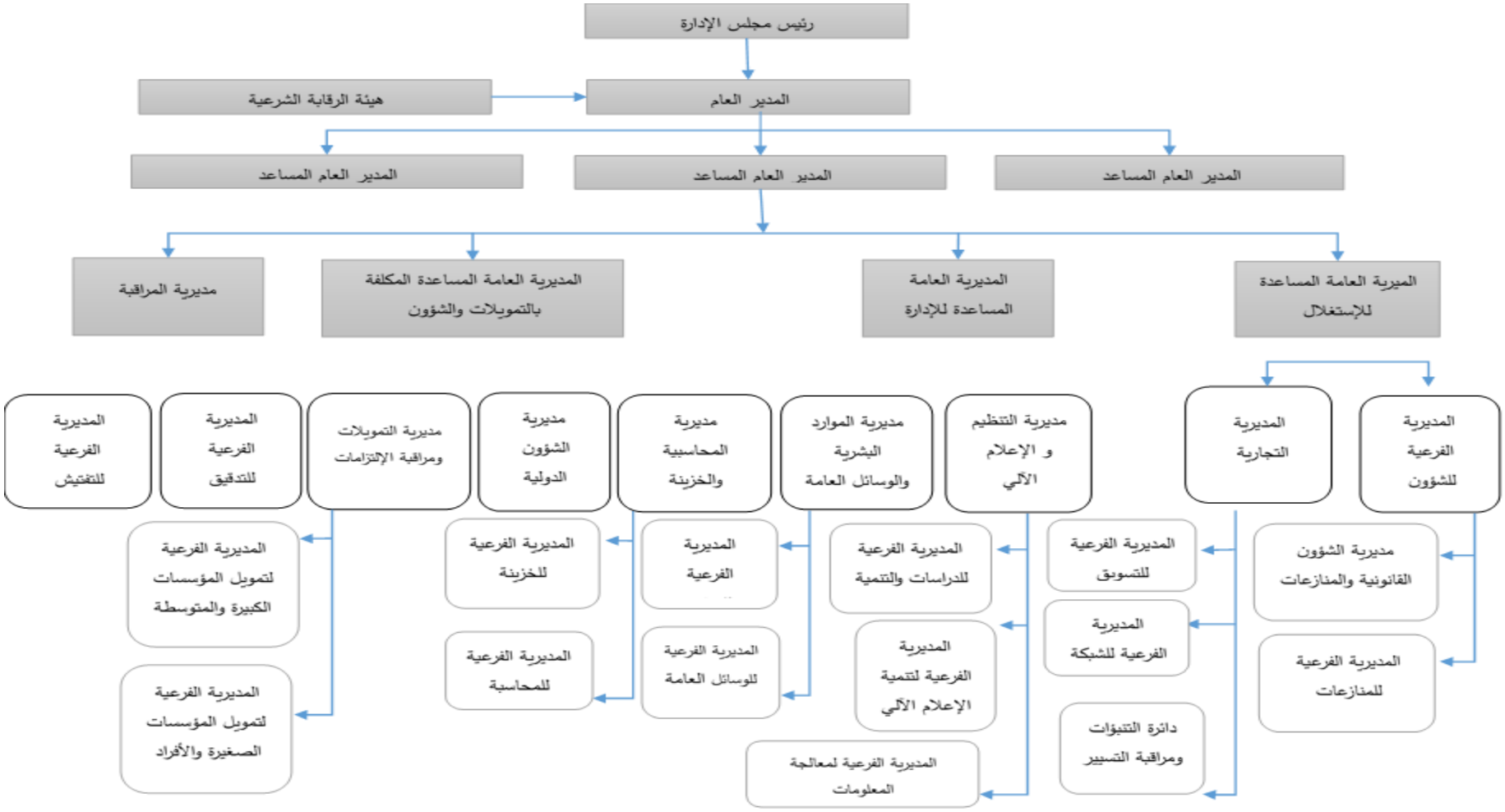

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق الداخلية للبنك

المبحث الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية للبنك

المطلب الاول : التحليل الأفقي للقوائم المالية للبنك

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى التحليل الأفقي لجدول حساب النتائج الخاص ببنك البركة لمعرفة التطور الحاصل في مختلف الأنشطة التي يقوم بها خلال سنوات 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 ،و ذلك وفق التفصيل التالي:

جدول 7 : التحليل الأفقي لحساب النتائج سنوات 2016 –2019

البيان	التغير سنة 2017	التغير سنة 2018	التغير سنة 2019
إيرادات الاستغلال	1003.93%	22.34%	-1.13%
تكاليف الإستغلال	33.50%	18.29%	-11.10%
عمولات (إيرادات)	-9.33%	-29.74%	-25.80%
عمولات (تكاليف)	-6.71%	-6.53%	6.93%
ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع	0	0	0
ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	0	0	0
إيراد النشاطات الأخرى	13.58%	331.14%	58.65%
تكاليف النشاطات الأخرى	-0.35%	39.89%	36.27%

الإيراد المصرفي الصافي	1.52%	36.69%	12.16%
تكاليف إستغلال عامة	6.51%	10.09%	7.52%
مخصصات اهتلاكات على الخسائر على الأصول الثابتة وغير الثابتة	3.83%	-5.06%	-0.37%
نتيجة الإستغلال الخامة	-1.13%	53.47%	14.39%
مخصصات المؤونات وعلى الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة	34.63%	28.12%	-13.15%
استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم واسترجاع الديون المهلكة	-4.59%	-43.50%	-12.73%
نتيجة الإستغلال	-7.05%	45.89%	18.31%
ربح أو خسارة صافية على الأصول	0	0	0
عناصر غير مادية إيرادات	0	0	0
عناصر غير مادية تكاليف	0	0	0
النتيجة قبل الضرائب	-7.05%	45.89%	18.31%
الضرائب على النتائج وما شابهها	4.10%	46.59%	7.87%
النتيجة بعد الضريبة	-10.92%	45.60%	22.58%

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق رقم : 3 ، 6 ، 9 ،12

بهدف الفهم الجيد لمعطيات الجدول السابق نترجمها في الاشكال التالية :

التغير سنة 2017 :

شكل5 : الغير سنة 2017– التحليل الافقي

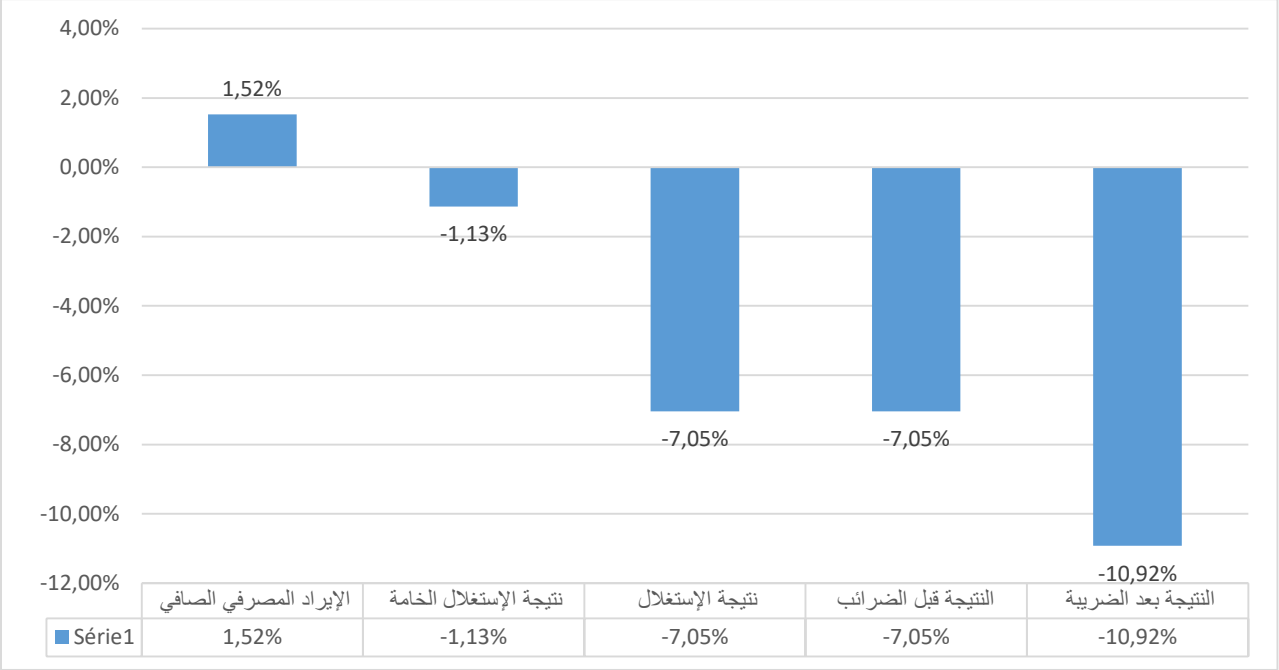

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم : 07.

التعليق :

عرف الإيراد المصرفي الصافي سنة 2017 إرتفاعا بنسبة 1.52%وهي نسبة منخفضة بالرغم من أن إيرادات الإستغلال خلال سنة 2017 عرفت إرتفاعا مذهلا إذ قدر بنسبة : 1003.93% و كذلك إرتفاع إيراد النشاطات الأخرى بنسبة 13.58%،كما نلاحظ إنخفاضا في معدل الإيرادات من العمولات بنسبة –9.33% ، أما فيما يخص تكاليف الإستغلال فقد إرتفعت بنسبة :33.50% بينما تكاليف العمولات وتكاليف النشاطات الأخرى عرفت إنخفاضا بنسب -6.71% ،-0.35% على التوالي .

نتيجة الإستغلال الخام : عرفت إنخفاضا بنسبة 1.13%-، نتيجة الإستغلال : عرفت هي الأخرى إنخفاضا بنسبة 7.05%-، وهذا بسبب الإرتفاع في مخصصات المؤونات وعلى الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة بنسبة 34.63%، والإنخفاض الضئيل في استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم واسترجاع الديون المهلكة بنسبة 4.59%-.

النتيجة قبل الضرائب عرفت نفس تغير نتيجة الإستغلال بسبب عدم قيام البنك بأي أنشطة غير مادية سواء كانت تكاليف أو إيرادات.

الضرائب على النتائج عرفت إرتفاعا بنسبة : 4.10%، أما فيما يخص النتيجة بعد الضريبة عرفت إنخفاضا بنسبة 10.92%-.

التغير سنة 2018 :

شكل6 : التغير سنة 2018 – التحليل الافقي

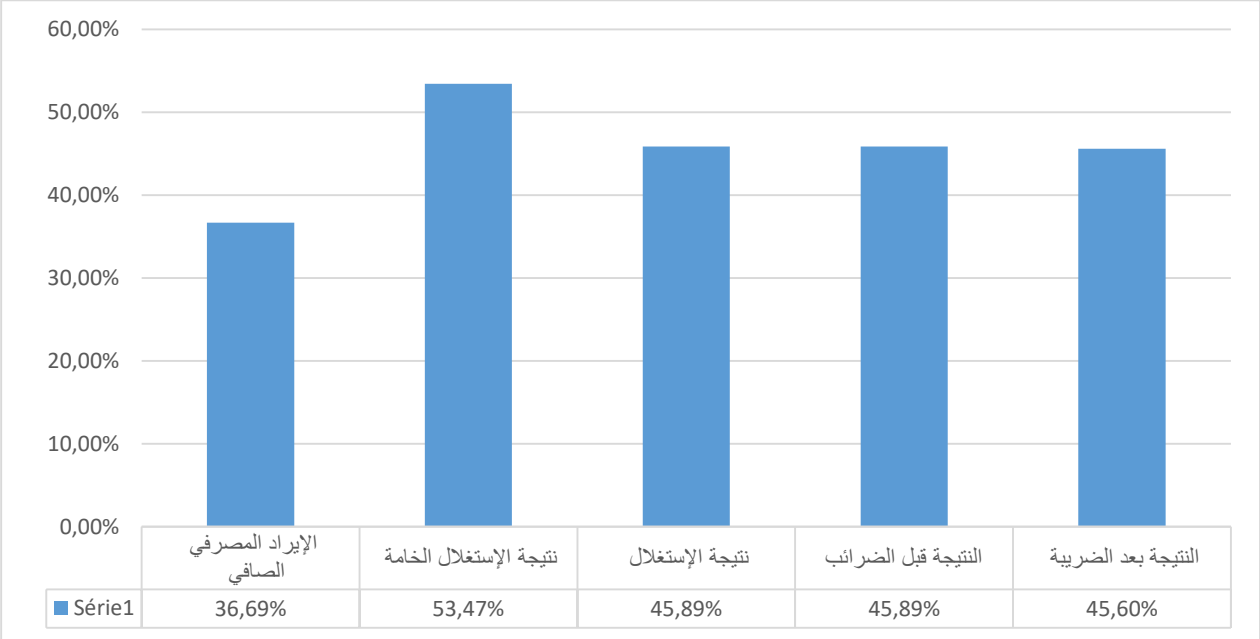

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم : 07

التعليق :

عرف **الإيراد المصرفي الصافي** سنة 2018 إرتفاعا بنسبة 36.69%وهي نسبة جيدة مقارنة بسنة 2017 ،وهذا راجع إلى أن إيرادات الإستغلال خلال سنة 2018 عرفت إرتفاعا بنسبة : 22.34% أما في ما يخص إيراد النشاطات الأخرى شهدت إرتفاعا قياسيا بنسبة 331.14% بالرغم من إنخفاظ معدل الإيرادات من العمولات بنسبة-29.74% ، أما فيما يخص تكاليف الإستغلال الأخرى شهدت إرتفاعا بنسبة 39.89% وهذا راجع لارتفاع إيرادات الإستغلال الأخرى ،أما فيما يخص تكاليف الإستغلال عرفت إرتفاعا نسبيا بنسبة18.29% ،بينما تكاليف العمولات إنخفضت بنسبة -6.53%.

نتيجة الإستغلال الخام : عرفت إرتفاعا بنسبة وهذا 14.39%راجع لإرتفاع الإيراد المصرفي الصافي ، كما عرفت تكاليف إستغلال عامة إرتفاعا طفيفا بنسبة 10.09%،وإنخفضت مخصصات الاهتلاكات على الخسائر على الأصول الثابتة وغير الثابتة بنسبة -5.06%.

نتيجة الإستغلال : عرفت إرتفاع بنسبة 45.89%، بالرغم من إرتفاع مخصصات المؤونات وعلى الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة بنسبة 28.12 %، كما سجل إنخفاض معتبر في استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم واسترجاع الديون المهلكة بنسبة -43.50%.

النتيجة قبل الضرائب عرفت نفس تغير نتيجة الإستغلال بسبب عدم قيام البنك بأي أنشطة غير مادية سواء كانت تكاليف أو إيرادات.

الضرائب على النتائج عرفت إرتفاعا بنسبة : 46.59% ، أما فيما يخص النتيجة بعد الضريبة عرفت إرتفاعا ملحوظا بنسبة 45.60% .

التغير لسنة 2019 :

شكل7 : التغير لسنة 2019 – التحليل الافقي

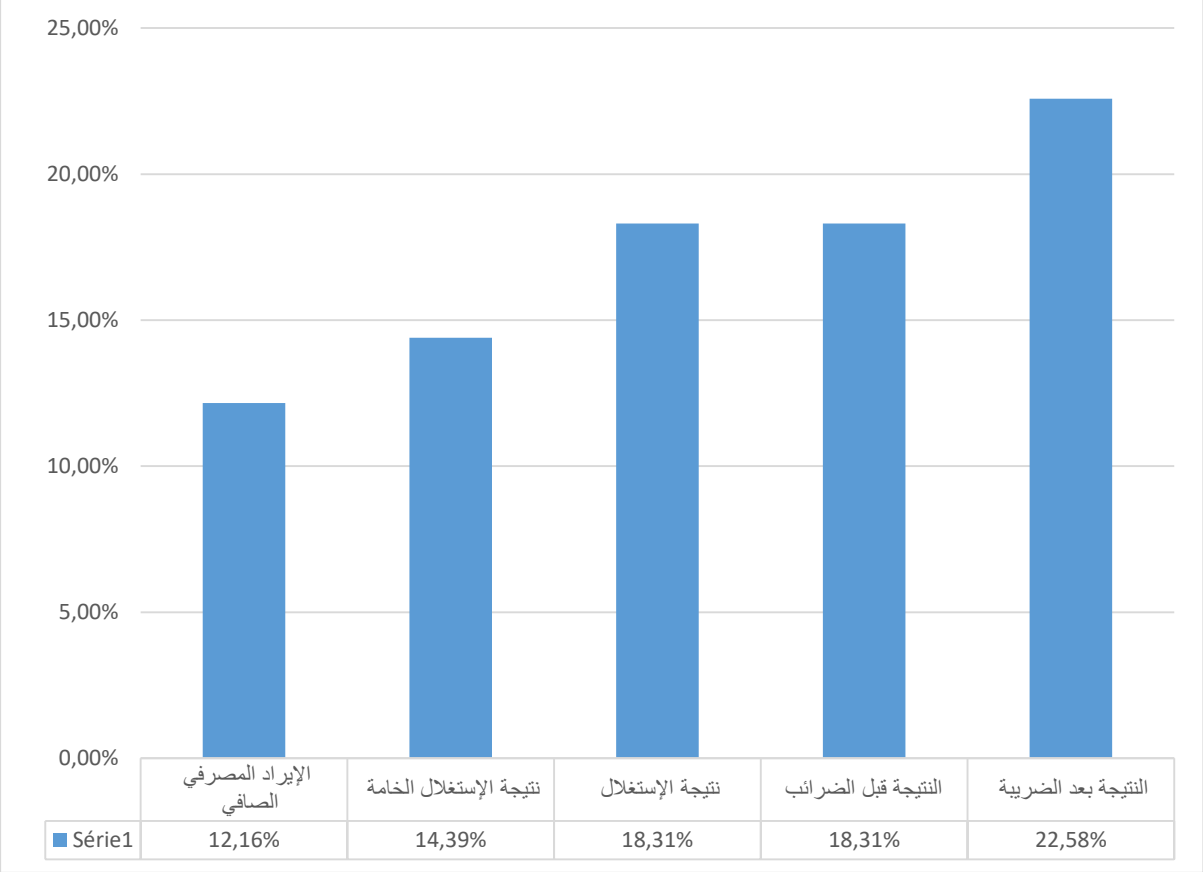

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم : 07

التعليق :

شهد **الإيراد المصرفي الصافي** سنة 2019 إرتفاعا ضئيلا بنسبة 12.16%مقارنة بالسنة السابقة وهذا راجع إلى إنخفاض إيرادات الإستغلال وإيرادات العمولات بنسب : -1.13%و-25.80% على التوالي ،أما في ما يخص إيراد النشاطات الأخرى فقد شهدت إرتفاعا بنسبة 58.65% ، أما فيما يتعلق بتكاليف الإستغلال فهي الأخرى إنخفضت بنسبة -11.10% وأما تكاليف العمولات و الأنشطة الأخرى فقد ارتفعت بنسب 6.93% و 36.27% على الترتيب .

نتيجة الإستغلال الخام : عرفت هي الاخرى إرتفاعا ضئيلا قدر بـ : 14.39% ،وهذا راجع لإرتفاع طفيف في الإيراد المصرفي الصافي ، و تكاليف الإستغلال العامة بنسبة: 7.52 أما مخصصات الاهتلاكات على الخسائر على الأصول الثابتة وغير الثابتة انخفضت بنسبة:- 0.37% .

نتيجة الإستغلال : عرفت إرتفاعا نسبيا بنسبة18.31%، بالرغم من إنخفاض مخصصات المؤونات وعلى الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة و استرجاعات من المؤونات على الخسائر وعلى القيم واسترجاع الديون المهلكة بنسب -13.15% ، -12.73% على الترتيب.

كما **عرفت النتيجة قبل الضرائب** نفس تغير نتيجة الإستغلال بسبب عدم قيام البنك بأي أنشطة غير مادية سواء كانت تكاليف أو إيرادات.

الضرائب على النتائج انخفضت مقارنة بالسنة السابقة وحققت إرتفاعا بنسبة : 7.87% ، أما فيما يخص النتيجة بعد الضريبة فقد حققت ربحا وارتفعت بنسبة 22.58%.

المطلب الثاني : التحليل العمودي للقوائم المالية للبنك

بهدف تقييم الأداء ومعرفة أي من الأنشطة المحققة للثروة داخل بنك البركة الاسلامي ،سوف نتعرض إلى تحليل كل بند ووزنه داخل حساب النتائج ،وعليه قمنا بتصنيف أنشطته الاستغلالية لأنشطة مدرة للمداخيل (الإيرادات) ، وأوجه انفاقها (المصاريف).

أولا : تحليل الإيرادات

جدول 8 : التحليل العمودي لإيرادات بنك البركة خلال الفترة 2016-2019

البيان	2016	%النسبة	2017	%النسبة	2018	%النسبة	2019	%النسبة
إيرادات الاستغلال	866371	21.65%	9564132	76.11%	11700326	73.32%	11568550	67.89%
عمولات (إيرادات)	1877336	46.91%	1702089	13.55%	1195850	7.49%	887284	5.21%
إيراد النشاطات الأخرى	547137	13.67%	621464	4.95%	2679374	16.79%	4250764	24.94%
استرجاع مؤونات	710950	17.77%	678289	5.40%	383217	2.40%	334441	1.96%
مجموع الإيرادات	4001794	100.00 %	12565974	100.00 %	15958767	100.00 %	17041039	100.00 %

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق رقم : 3 ، 6 ، 9 .

بهدف فهم معطيات الجدول رقم :8 نقوم بترجمتها إلى الشكل الموالي :

شكل8 : تصنيف إيرادات بنك البركة خلال سنوات 2016 -2019

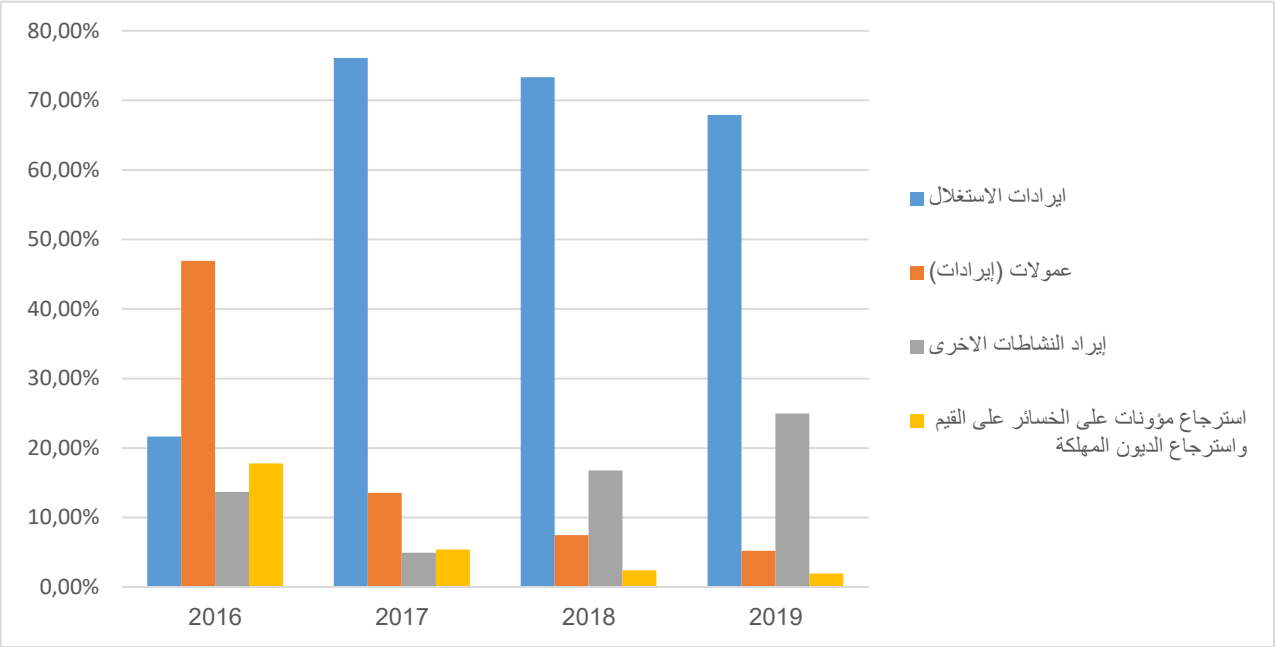

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم : 08.

التعليق :

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن البنك يعتمد في تمويل نشاطه على إيرادات عادية استغلالية وعمولات مصرفية واسترجاعات للمؤونات على القيم والديون المهلكة .وعليه ،خلال سنة 2016 كان أهم إيراد له هو العمولات المصرفية بنسبة 46.91 % بمبلغ قدره : 1877336 ألاف دج ، يليه إيرادات الاستغلال بنسبة 21.65 % بمبلغ قدره : 866371 ألاف دج ، ثم الإيرادات من استرجاع المؤونات والايرادات من الأنشطة الاستغلالية الأخرى بنسب : 17.77 % ، 13.67 % على التوالي.

أما خلال سنة 2017 ، فقد كان أهم مداخيل البنك أو إيراداته من خلال نشاطه الاستغلالي العادي بمبلغ قدره : 9564132 ألاف دج وبنسبة فاقت 70 % ، مما يدل على أن البنك يقوم بتحقيق مداخيله انطلاقا من نشاطه التشغيلي ، أما بالنسبة لمبلغ العمولات المصرفية فنلاحظ أنها قد انخفضت ، اذ تقدر بنسبة : 13.55 % من مجموع الإيرادات ، تليها استرجاع المؤونات

وإيرادات الإستغلال الأخرى التي انخفضت هي كذلك ،حيث أصبحت تمثل 5.40 % ، 4.95 % من مجموع الإيرادات ، على الترتيب.

في سنة 2018 ، كانت كذلك أهم إيرادات البنك متأتية من نشاطه التشغيلي العادي بنسبة 73.32 % من مجموع الإيرادات ، كما شهد إيرادات النشاطات الأخرى ارتفاعا حيث تمثل 16.79 % من مجموع الإيرادات ، أما مبلغ الإيرادات من العمولات فهو يمثل 7.49 % من مجموع الإيرادات وقد انخفضت مقارنة مع السنة الماضية ،أما الاسترجاعات من المؤونات والديون المهلكة فهي تمثل 2.40 % من مجموع الإيرادات ، وقد عرفت هي الأخرى انخفاضا.

اما خلال سنة 2019 ، نلاحظ ان اهم ايراد للبنك هو الايرادات من النشاط التشغيلي يمثل 67.89 % من اجمالي الإيرادات بالرغم من الانخفاض الطفيف مقارنة بالسنة السابقة ، في المقابل عرفت الإيرادات المتأتية من النشاطات التشغيلية الأخرى ارتفاعا اذ أصبحت تمثل : 24.94 % من مجموع الإيرادات ، تليها الإيرادات من العمولات بنسبة : 5.21 % من مجموع الإيرادات ، والاسترجات من المؤونات والديون المهلكة بنسبة : 1.96 % .

ثانيا : تحليل المصاريف

نقوم بتحليل المصاريف من خلال تحليلها عموديا في الفترة 2016–2019.

جدول 9 : التحليل العمودي لمصاريف بنك البركة الجزائري سنوات 2016 -2019

البيان	2016	%النسبة	2017	%النسبة	2018	%النسبة	2019	%النسبة
تكاليف الإستغلال	2081981	26,64%	2779415	30,82%	3287708	30,46%	2922865	27,30%
عمولات (تكاليف)	407301	5,21%	379960	4,21%	355156	3,29%	379770	3,55%
تكاليف النشاطات الأخرى	59575	0,76%	59368	0,66%	83052	0,77%	113172	1,06%
تكاليف إستغلال عامة	2789406	35,69%	2970959	32,95%	3270618	30,31%	3516547	32,84%
مخصصات الاهتلاكات على الخسائر الاصول الثابتة وغير الثابتة	272403	3,49%	282840	3,14%	268528	2,49%	267542	2,50%
مخصصات المؤونات على الخسائر وعلى القيم	818902	10,48%	1102522	12,23%	1412541	13,09%	1226792	11,46%
الضرائب على النتائج وما شابهها	1385657	17,73%	1442496	16,00%	2114591	19,59%	2281105	21,30%
مجموع المصاريف	7815225	100,00%	9017560	100,00%	10792194	100,00%	10707793	100,00%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق رقم : 3 ، 6 ، 9 ، 12 .

لتوضيح أفضل لمعطيات الجدول09 نترجمها إلى الشكل البياني التالي :

شكل9 : تحليل مصاريف بنك البركة خلال سنوات 2016 – 2019

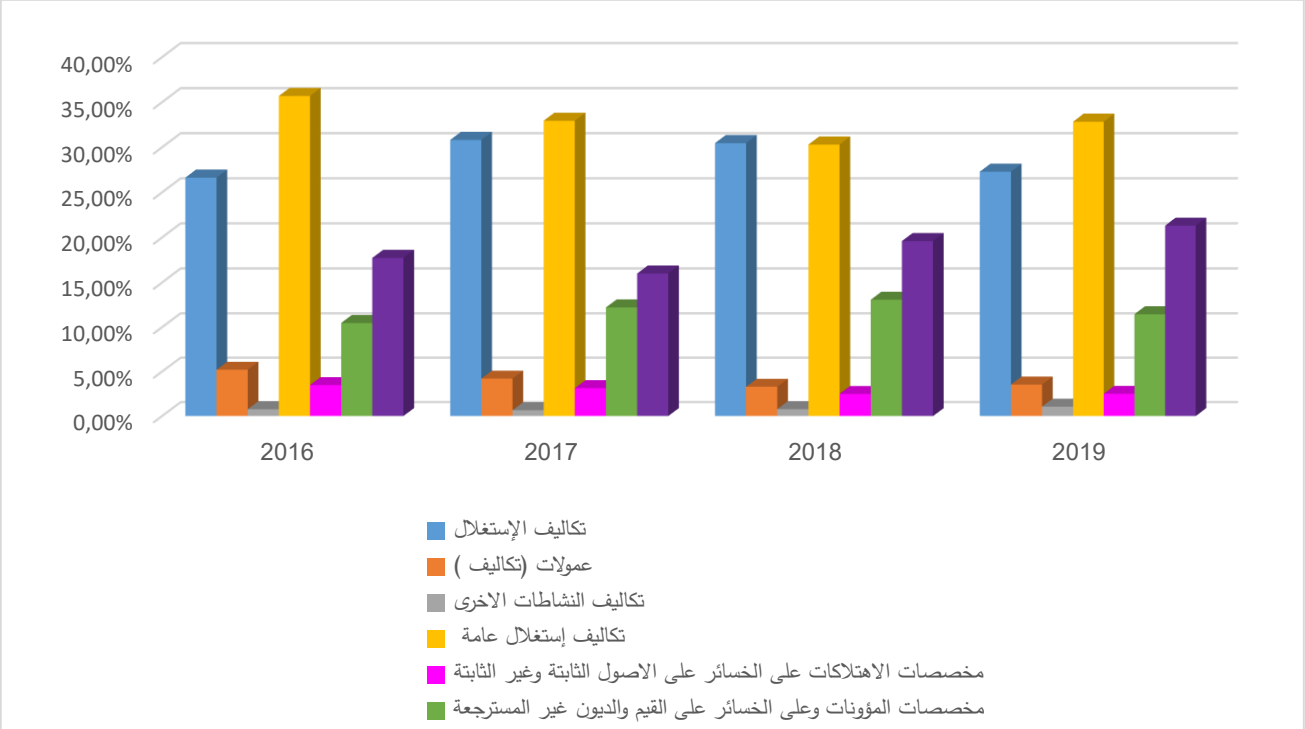

المصدر : من اعداد الطالبين الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم :09

التعليق :

خلال سنة 2016 ، بلغت تكاليف الاستغلال العامة نسبة : 35.69 % من إجمالي المصروفات مما يدل على أن البنك يقوم بالإنفاق للحفاظ على موجوداته واستثماراته ، كما نلاحظ كذلك يخصص 26.64 % من إجمالي المصاريف لتغطية نشاطه الإستغلالي ، كما أن الضرائب على النتائج وما شابهها تمثل 17.73 % من إجمالي المصاريف ، تليها مخصصات المؤونات على الخسائر وعلى القيم والديون غير المسترجعة بنسبة 10.48 % من إجمالي المصاريف ، أما تكاليف العمولات فقد بلغت 5.21 % من إجمالي المصاريف ، تليها مخصصات الاهتلاكات

على الأصول الثابتة وغير الثابتة بنسبة 3.49 % من إجمالي المصاريف ، و تكاليف الأنشطة الأخرى بنسبة 0.76 %.

أما في سنة 2017 ، نلاحظ كذلك أن البنك خصص ما قيمته 2970959 ألاف دج من إجمالي المصاريف بنسبة 32.95 % لتغطية تكاليف الإستغلال العامة، كما نلاحظ ارتفاع في قيمة تكاليف الإستغلال لتقارب التكاليف العامة بنسبة بلغت 30.82 % من إجمالي المصاريف بمبلغ قدره 2779415 ألاف دج ، أما ثالث توجه للبنك هو الانفاق على تسديد الضرائب على النتائج بنسبة 16 % ، أما الباقي فقد تم صرفه في : مخصصات المؤونات على الخسائر والقيم والديون المهلكة، تكاليف العمولات بالإضافة إلى مخصصات الاهتلاكات والخسائر على الأصول الثابتة وغير الثابتة ، وتكاليف الأنشطة الأخرى بنسب : 12.23 % ، 4.21 % ، 3.14 % ، 0.66 % من إجمالي المصاريف على الترتيب .

خلال سنة 2018 : نلاحظ أن البنك حرص على المواءمة بين تكاليف الاستغلال وتكاليف الاستغلال العامة وهذا ما يعكس توجه البنك لزيادة استثماراته حيث خصص لهما 30.46 % ، 30.31 % من اجمالي المصاريف على الترتيب ،لتليها الضرائب على النتائج بنسبة 19.59 %، ثم مخصصات المؤونات على الخسائر وعلى القيم بنسبة 13.09 % ، مخصصات الاهتلاكات على الخسائر على الأصول الثابتة وغير الثابتة بنسبة 2.49 % ، وأخيرا تكاليف النشاطات الأخرى بنسبة 0.77 %.

في سنة 2019 بلغ مجموع المصاريف 10707793 دج ، تم تخصيص 32.84 % منها في الانفاق على تكاليف الإستغلال العامة ، و 27.30 % في تغطية تكاليف الإستغلال ، أما الضرائب على النتائج فمثلت 21.30 % من إجمالي المصاريف لتاتي بعدها باقي المصاريف متمثلة في مخصصات المؤونات على الخسائر وعلى القيم ، تكاليف العمولات ، مخصصات الاهتلاكات على الخسائر على الأصول الثابتة وغير الثابتة ، تكاليف النشاطات الأخرى بنسب قدرت على التوالي بـ : 11.46 %، 3.55 % ، 2.5 % ، 1.6 %.

المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية

أولا : تحليل نسب الربحية

1-معدل العائد على الودائع :

جدول 10 : معدل العائد على الودائع

	2016	2017	2018	2019
صافي الأرباح	3983568	3548415	5166572	6333245
إجمالي الودائع	170 152 183	207 944 559	223 995 226	213 499 585
معدل العائد على الودائع	2,34%	1,71%	2,31%	2,97%

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم : 2 ، 3 ،5 ، 6 ، 8 ، 9 ، 11 ، 12 .

ومن أجل إبراز أهمية النتائج المحققة نترجمها في الرسم البياني التالي :

شكل10 : معدل العائد على الودائع

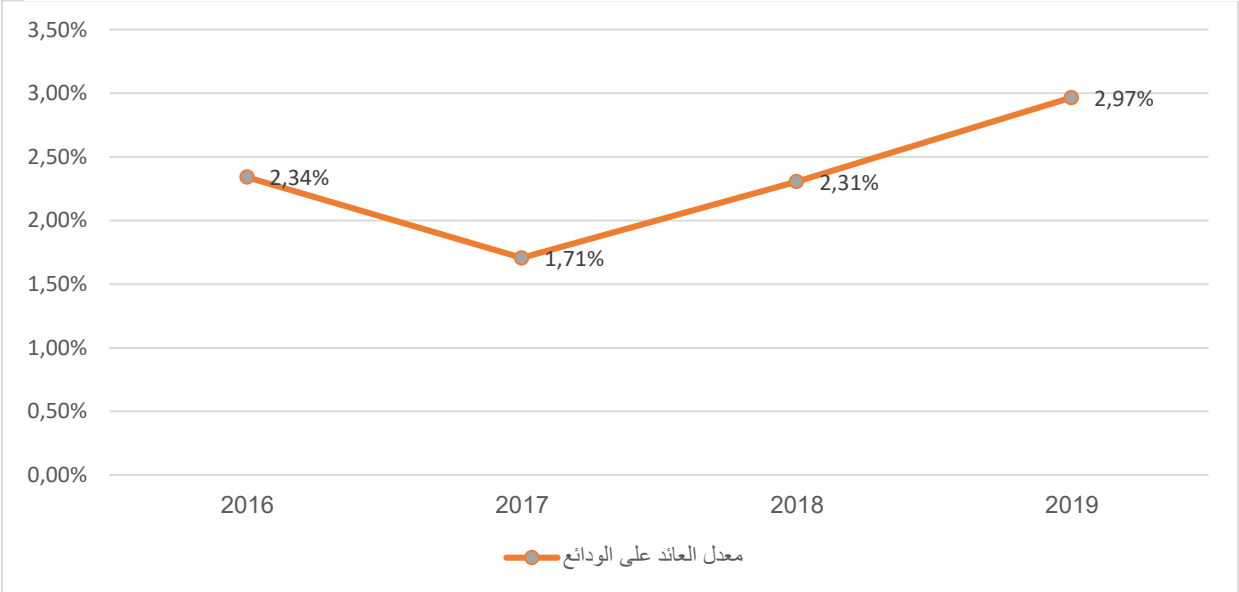

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 10

التعليق :

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن معدل العائد على الودائع خلال سنة 2016 قد بلغ 2.34 % ،أما خلال سنة 2017 نلاحظ أنه قد انخفض إلى 1.71 % وهذا نتيجة انخفاض الأرباح المحققة من قبل البنك رغم ارتفاع حجم الودائع ، ليرتفع سنة 2018 ليبلغ 2.31 % نتيجة ارتفاع مستوى الأرباح الصافية ليواصل على نفس النسق خلال سنة 2019 % ليبلغ 2.97 % وهذا نتيجة لارتفاع الارباح الصافية وانخفاض مسجل في إجمالي الودائع .

عموما نلاحظ أن البنك استطاع توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ولكن بنسب ضعيفة مقارنة مع حجم الودائع.

2- معدل العائد على الإيرادات

جدول 11 : معدل العائد على الايرادات

	2016	2017	2018	2019
صافي الأرباح	3983568	3548415	5166572	6333245
إجمالي الإيرادات	4001794	12565974	15958767	17041039
معدل العائد على الإيرادات	99,54%	28,24%	32,37%	37,16%

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم : 3 ، 6 ، 9 ، 12 والجدول رقم : 8

والشكل الموالي يعكس معطيات الجدول رقم :11

شكل11 : معدل العائد على الايرادات

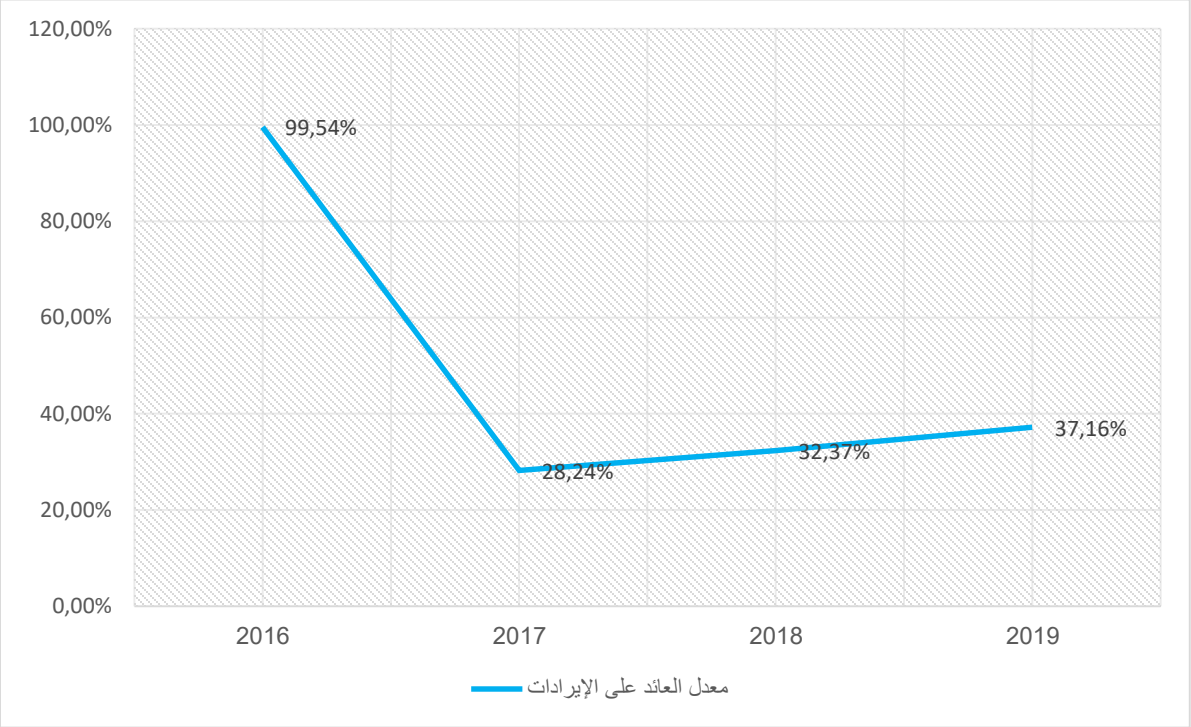

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم :11

التعليق :

نلاحظ معدل العائد من الإيرادات خلال سنة 2016 بلغ 99.54 % وهي نسبة جيدة جدا تعكس كفاءة البنك في تحقيق الأرباح الصافية من خلال حسن إدارته لعناصر أصوله والتزاماته ، أما خلال سنة 2017 فنلاحظ أنها عرفت تدهورا حيث أصبحت تمثل 28.24 % من إجمالي الإيرادات ، أما خلال سنة 2018 ، 2019 فقد عرفت تحسنا طفيفا بلغ 32.37 % ، 37.16 % من إجمالي الإيرادات على الترتيب .

3-معدل العائد على حقوق الملكية :

نحلل هذه النسبة بناءا على الجدول التالي:

جدول 12 : معدل العائد على حقوق الملكية

	2016	2017	2018	2019
صافي الأرباح	3983568	3548415	5166572	6333245
حقوق الملكية	20888069	20786728	23247853	26234748
معدل العائد على حقوق الملكية	19,07%	17,07%	22,22%	24,14%

المصدر : من اعداد الطلبة الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم : 2 ، 3 ،5 ، 6، 8، 9 ،11 ، 12 .

شكل12 : معدل العائد على حقوق الملكية

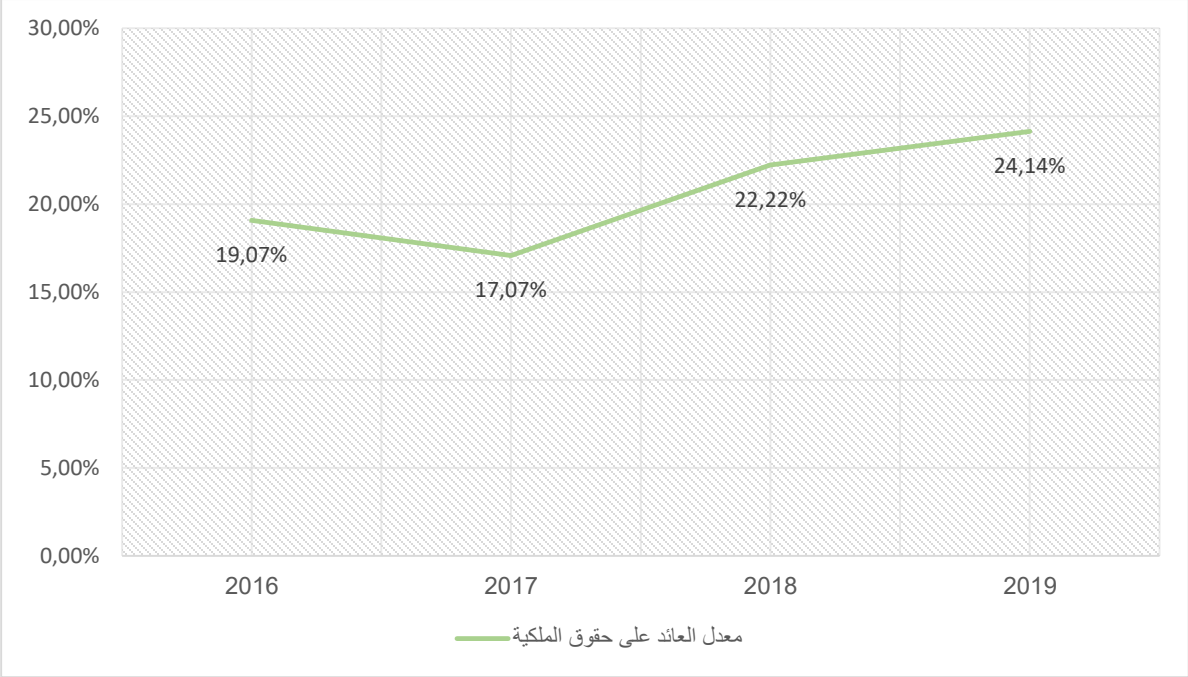

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم :12

التعليق :

بلغ معدل العائد من حقوق الملكية خلال سنة 2016 ، 19.07 % وهي تعكس نجاح الإدارة في توليد الأرباح من الموارد الداخلية للبنك ومكافأة المساهمين ،كما نلاحظ أنها انخفضت خلال سنة

2017 نتيجة انخفاض الأرباح الصافية والأموال الخاصة بالبنك ، ولكنها سجلت تحسنا وارتفاعا خلال سنتي 2018 ، 2019 لتبلغ 22.22 % ، 24.14 % على الترتيب نتيجة ارتفاع في الأرباح الصافية وحقوق الملكية .

ثانيا : نسب السيولة

و تقدم الجداول التالية نسب سيولة البنك.

1-نسب السيولة النقدية

جدول 13 : نسب السيولة النقدية

	2016	2017	2018	2019
النقد في الصندوق+ النقد لدى البنك المركزي + أرصدة لدى البنوك	89 902 868	99 616 004	105 021 946	95 745 974
إجمالي الودائع	170 152 183	207 944 559	223 995 226	213 499 585
السيولة النقدية	52,84%	47,91%	46,89%	44,85%

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق رقم : 1 ، 2 ، 4 ،5 ،7 ، 8 ، 10 ، 11.

شكل13 : السيولة النقدية

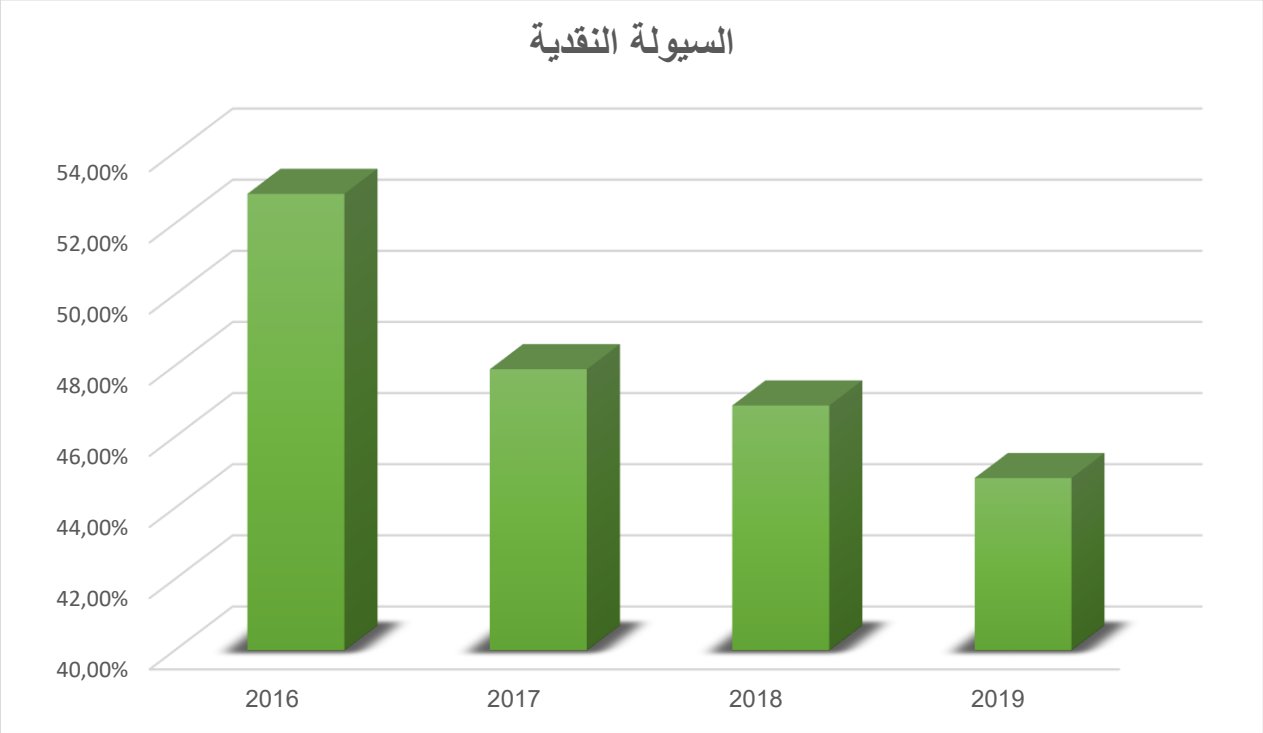

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول 13 .

التعليق :

خلال سنة 2017 : نلاحظ أن لدى البنك سيولة نقدية سريعة معتبرة كافية لسداد ودائع العملاء حيث بلغت 52.84 % ،أما خلال سنة 2018 فقد انخفض معدل السيولة النقدية لتبلغ 47.91 % من إجمالي الودائع ،ليواصل انخفاضه خلال سنوات 2018 ، 2019 لتبلغ 46.89 %، 44.85 % على الترتيب .ولكن هذا الانخفاض في قيمة السيولة النقدية قد يؤثر على أداء البنك في حالة سحب مفاجئ للسيولة من قبل المودعين ، ويجعله يعجز عن الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل .

2-نسب السيولة العامة :

جدول 14 : نسب السيولة العامة

	2016	2017	2018	2019
السلفيات والقروض	110 711 012	139 677 012	156 459 864	154 600 763
إجمالي الودائع	170 152 183	207 944 559	223 995 226	213 499 585
السيولة العامة	65,07%	67,17%	69,85%	72,41%

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم : 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 .

شكل14 : السيولة العامة

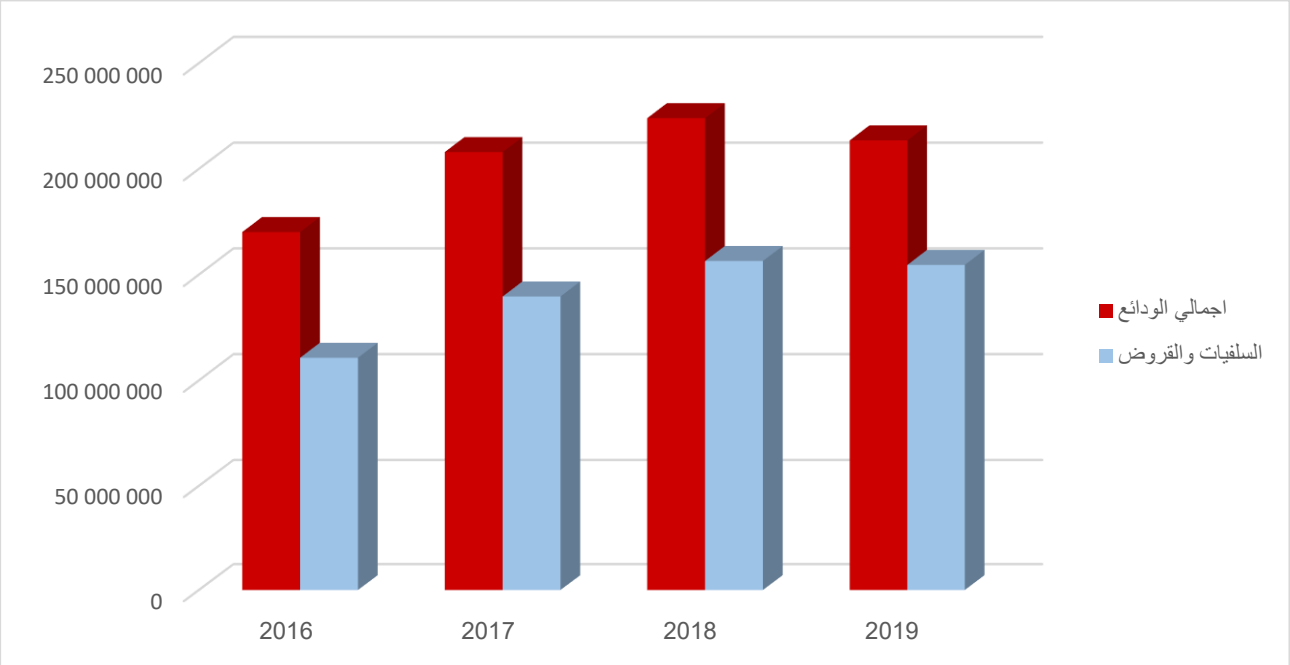

المصدر : من إعدادالطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 14

التعليق :

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة بلغت 65.07 % سنة 2016 وهي نسبة مريحة ، لترتفع سنة 2017 مع ارتفاع حجم السلفيات والقروض الممنوحة وإجمالي الودائع لتبلغ 67.17 % ، لترتفع كذلك خلال سنتي 2018 و 2019 لتبلغ 69.85 %، 72.41 % ، وهي نسب تدل على مقدرة البنك على تلبية قروض جديدة ، ولكن تشير إلى انخفاض قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين مما ينعكس على انخفاض السيولة .

ثالثا : نسب التوظيف

و نحلل هذه النسب بناءا على الجداول التالية:

1-معدل توظيف الموارد

جدول 15 : معدل توظيف الموارد

	2016	2017	2018	2019
إجمالي الإستثمارات	3 412 549	3 553 182	3 719 679	4 277 488
حقوق الملكية وإجمالي الودائع	191 040 252	228 731 287	247 243 079	239 734 333
معدل توظيف الموارد	1,79%	1,55%	1,50%	1,78%

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم : 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 .

شكل15 : معدل توظيف الموارد

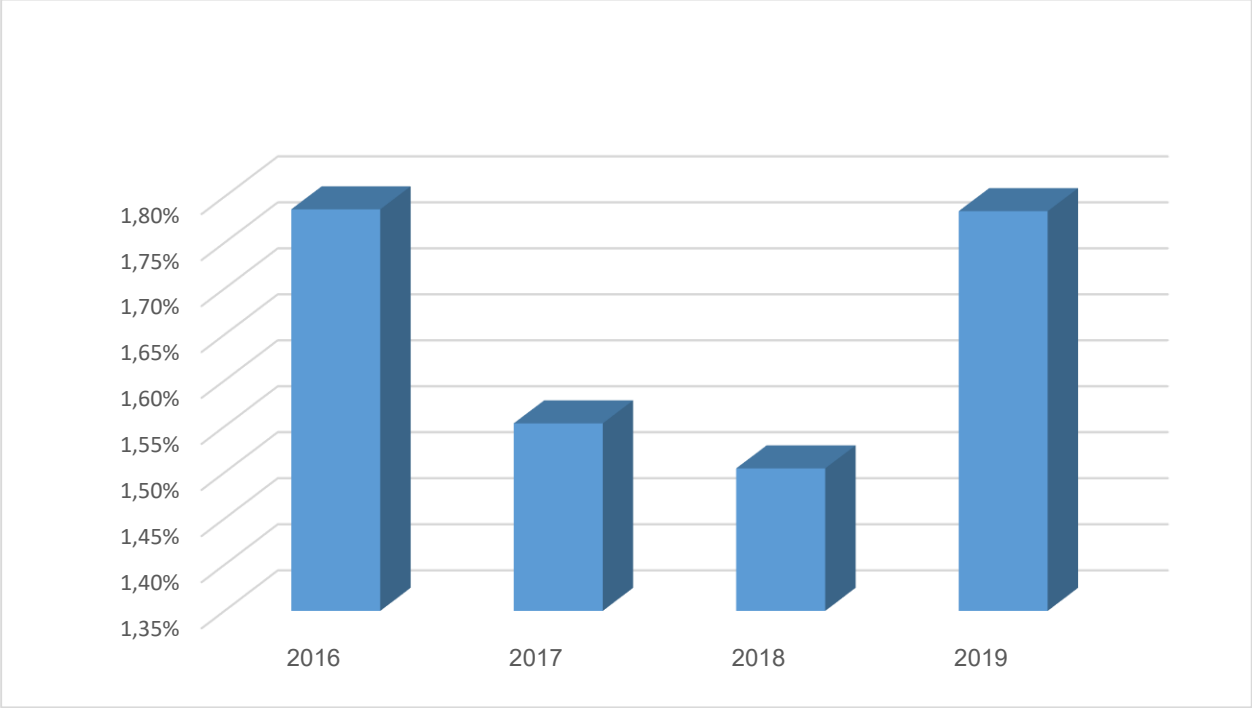

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 15.

التعليق :

نلاحظ أن نسبة توظيف الموارد المالية للبنك منخفضة جدا خلال فترة الدراسة ، حيث قدرت سنة 2016 بـــ 1.79 % ، لتتذبذب خلال سنة 2017 وتبلغ 1.55 % ، و 1.50 % سنة 2018 لتعود لمستواها سنة 2019 ، وهو ما يعكس سياسة البنك في عدم الاستغلال الأمثل لموارده لتحقيق الثروة.

2-نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات :

جدول 16 : نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات

	2016	2017	2018	2019
إجمالي الإيرادات	4001794	12565974	15958767	17041039

إجمالي الموجودات	210 343 621	248 632 694	270 995 828	261 568 166
نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجدات	1,90%	5,05%	5,89%	6,51%

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 8 والملاحق رقم : 1 ، 4 ، 7 ، 10

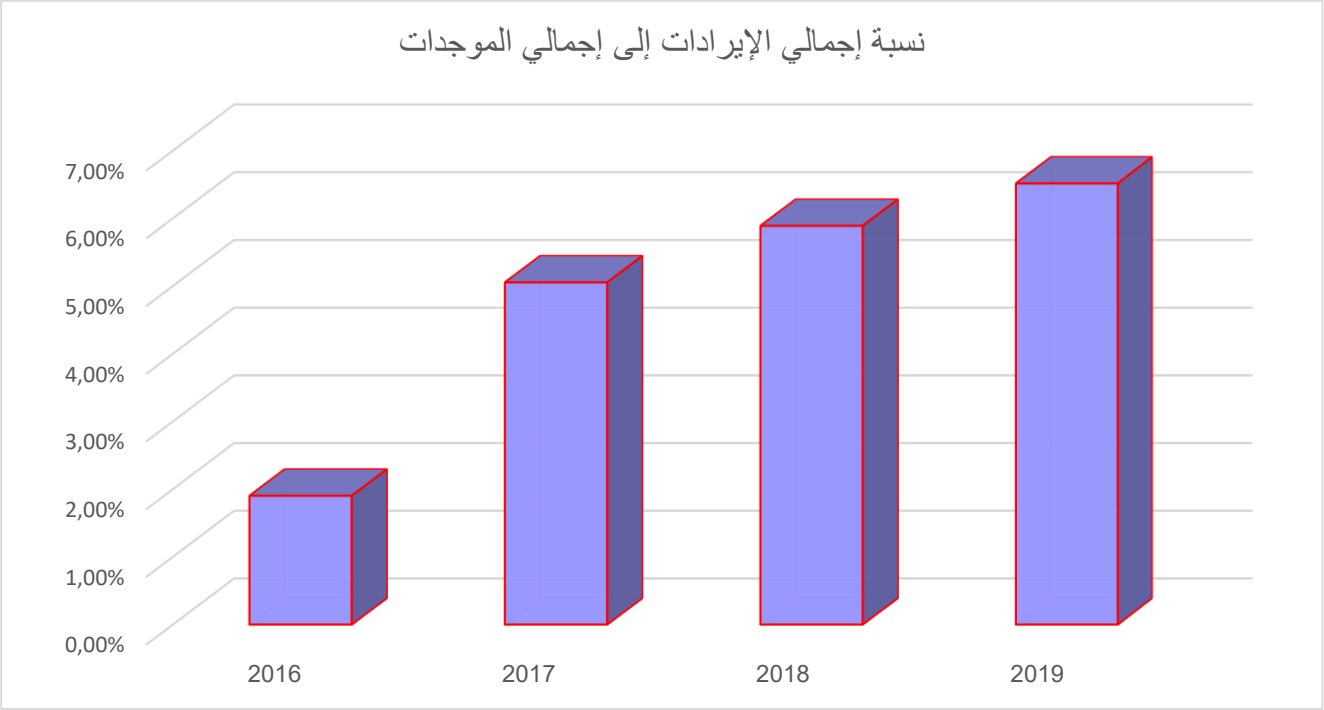

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 16

التعليق :

نلاحظ أن نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات متزايدة من سنة لأخرى حيث بلغت خلال سنة 2016 ، 1.90 % ، أما سنة 2017 فقد بلغت 5.05 % ، لتليها سنوات 2018 ، 2019 بنسب قدرت بـ : 5.89 % ، 6.51 % على التوالي.

إن هذه النسب تبقي جد منخفضة بالرغم من ارتفاعها من سنة لأخرى، لذلك لابد للبنك أن يعمل على تحسين كفاءته في تشغيل الموارد المتاحة البشرية والمادية.

رابعا : نسب كفاية رأس المال

نحلل نسب كفاية رأس المال بناءا على الجدولين 17 و 18 .

1- معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

جدول 17: حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية	20888069	20786728	23247853	26234748
إجمـــــــــــالي الموجودات	210 343 621	248 632 694	270 995 828	261 568 166
حقـوق الملكيـة إلـى إجمـــــــــــالي الموجودات	9,93%	8,36%	8,58%	10,03%

المصدر : من اعدادالطالبين بالاعتماد على الملحق رقم :1، 2 ،4 ،5 ،7، 8 ،10 ، 11

شكل : 16 حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات

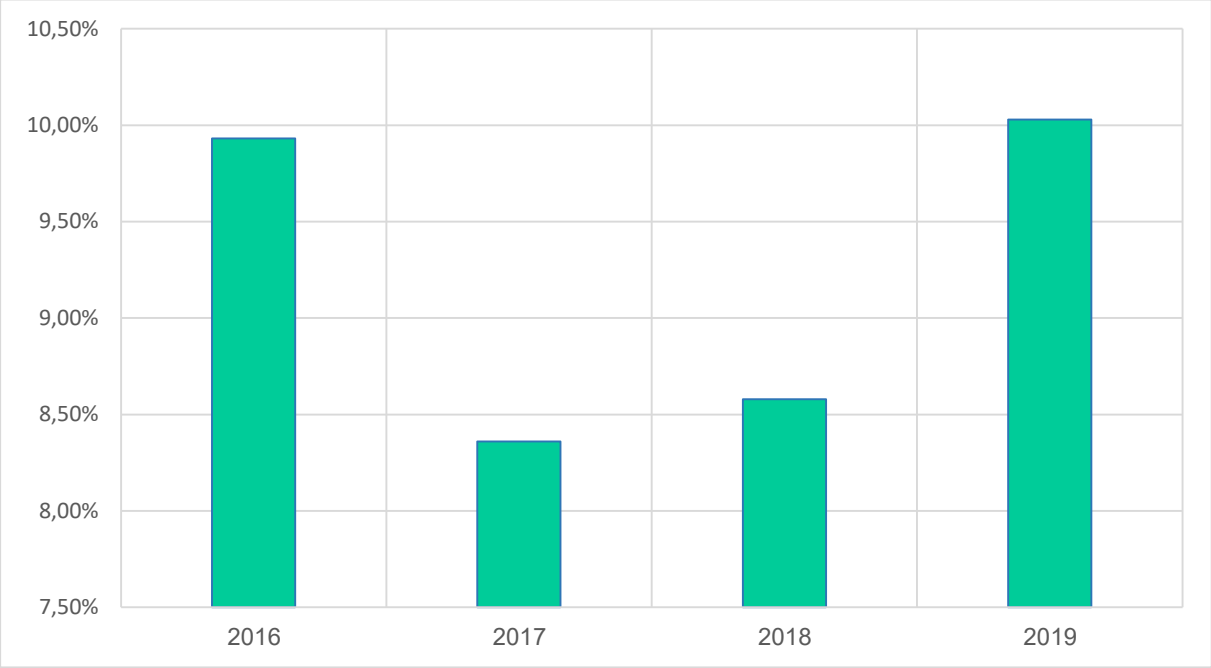

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 17.

التعليق :

نلاحظ من خلال الرسم البياني بأن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات تمثل9.93 % خلال سنة 2016 ، لتنخفض سنة 2017 الى 8.36 % نتيجة التراجع المسجل في حقوق الملكية وارتفاع إجمالي الموجودات ،ثم تبدأ في الارتفاع بداية من سنة 2018 لتبلغ سنة 2019 ، 10.03 % .

نلاحظ أن هذه النسب منخفضة .وعليه، فالبنك بحاجة لنوعين من الأموال لتمويل نشاطه ، الأولى منها طويلة الأجل وهي مخصصة لاستثمارها في الموجودات طويلة الأجل ،أما الثانية قصيرة الأجل لتمويل موجوداته المتداولة .

2-حقوق الملكية الى اجمالي الودائع :

جدول 18 : حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

	2016	2017	2018	2019
حقوق الملكية	20888069	20786728	23247853	26234748
إجمالي الودائع	170 152 183	207 944 559	223 995 226	213 499 585
حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	12,28%	10,00%	10,38%	12,29%

المصدر: من اعداد الطالبن بالاعتماد على الملاحق رقم : 2 ، 5 ، 8 ، 11

شكل17 : حقوق الملكية الى اجمالي الودائع

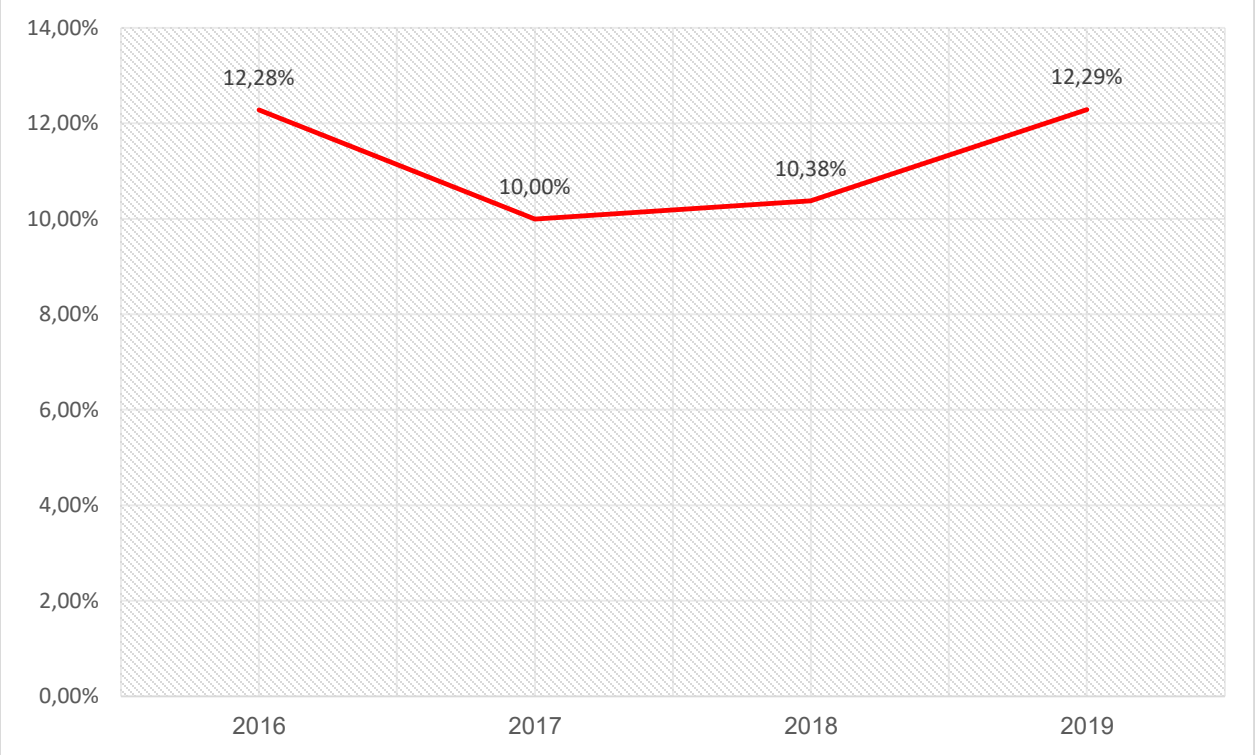

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم : 18 .

التعليق :

نلاحظ أن معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع متذبذب من سنة إلى أخرى ، حيث بلغ سنة 2016 : 12.28 % ، أما سنة 2017 فقدر بـ : 10 % أين عرف انخفاضا نتيجة انخفاض حقوق الملكية وارتفاع حجم الودائع ،ليرتفع سنة 2018 ليصل 10.38 % ، أما سنة 2019 شهدت هي الأخرى ارتفاعا حيث قدرت بـ : 12.29 %.

وعليه، فالبنك لا يعتمد بشكل كلي على حقوق الملكية لتمويل نشاطه ، أما بالنسبة للمودعين فالبنك يمكن أن يجد مشكلة في رد الودائع.

خلاصة المطلب :

من خلال تحليلنا لمختلف النسب المالية تبين لنا ان البنك يقوم بتحقيق أرباح على مدى سنوات الدراسة مع عدم ثبات العائد اين يختلف من سنة الى أخرى ، اما بالنسبة الى مستويات السيولة فهي في حد مقبول لكن وجب عليه اين يوفر سيولة نقدية لمجابهة التزاماته القصيرة و الانية ، كما يجب على البنك ان يسعى الى تعزيز ارباحه الاستثمارية من خلال موجوداته وان يعمل تحسين الاستغلال الأمثل في توظيف موارده والعمل على استقطاب مودعين جدد بهدف زيادة رأس المال لمجابهة مختلف الاخطار التي قد يتعرض لها .

المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMELS

تتمثل طريقة camelsفي مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية الماليةلأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ،حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الاخذ بنتائج معيار camelsو الاعتماد عليها في اختاذ القرارات عبر جملة من النسب والمؤشرات سوف نتعرض لها في هذا المبحث .

المطلب الأول : تقييم كفاية رأس المال وجودة الأصول ،سلامة الإدارة

1-تقييم كفاية رأس المال :

تـم الاعتمـاد علـى رأس المـال إلـى الأصـول الخطـرة فـي حسـاب كفايـة رأس المال،حيـث تتمثـل الأصـول الخطـرة فـي مجمـوع الأصـول مطروحـا منهـا رصـيد الصـندوق وارصـدة لـدى بنـك الجزائر ،مركز الصكوك البريدية وكانت النتائج كما يلي :

جدول 19: تقييم كفاية رأس المال حسب معيار camels

	2016	2017	2018	2019
رأس المال	10 000 000	15 000 000	15 000 000	15 000 000
الأصول الخطرة	120 440 753	149 016 690	165 973 882	165 822 192
نسبة كفاية رأس المال	8,30%	10,07%	9,04%	9,05%
التصنيف	2	1	2	2
متوسط التصنيف	1,75			
التصنيف	البنك في حالة جيدة 2			

القرار : وعليه، فحالة البنك جيدة وقادر على الوفاء بالتزاماته وتغطية أصوله الخطرة.

2-تقييم جودة الأصول

تتمثل الأصول المتعثرة بالنسبة للبنك في القروض والقيم الغير المسترجعة حيث يتم اعتمادها في جدول حساب النتائج كعبئ وتوضع في حساب مخصصات المؤونات وعلى الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة ، وعليه فنتيجة تقييم جودة الأصول كالاتي :

جدول 20 :تقييم جودة الأصول حسب معيار camels

	2016	2017	2018	2019
الأصول المتعثرة	818902	1102522	1412541	1226792
رأس المال	10 000 000	15 000 000	15 000 000	15 000 000
نسبة أصول متعثرة إلى رأس المال	8,19%	7,35%	9,42%	8,18%
التصنيف	2	2	2	2
متوسط التصنيف	2			
التصنيف	2 أصول جيدة			

القرار : ومنه تعتبر جودة أصول البنك جيدة.

3-تقييم سلامة الإدارة

جدول :21 تفييم سلامة الإدارة حسب معيار camels

	2016	2017	2018	2019
إجمالي النفقات	7815225	9017560	10792194	10707793

إجمالي الأصول	210 343 621	248 632 694	270 995 828	261 568 166
النسبة	3,72%	3,63%	3,98%	4,09%
التصنيف	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1			
التصنيف	الحالة القوية لسلامة الإدارة-1-			

القرار : سلامة الإدارة قوية جدا.

المطلب الثاني : تقييم الربحية ، السيولة والحساسية لمخاطر السوق

لتحليل هذه النسب نستعمل الجداول الثلاثة التالية:

1-تقييم الربحية

جدول 22 :تقييم الربحية حسب معيار camels

	2016	2017	2018	2019
صافي الأرباح	3983568	3548415	5166572	6333245
حقوق الملكية	20888069	20786728	23247853	26234748
العائد على حقوق الملكية	19,07%	17,07%	22,22%	24,14%
التصنيف	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1			
التصنيف	الحالة قوية			

القرار : البنك يجني أرباحا لابأس بها و ربحيته في مستوى قوي.

2-تقييم السيولة

تتمثل الموجودات السائلة في الأرصدة النقدية لدى البنك والمتمثلة في حساب الصندوق ،بنك الجزائر ،مركز الصكوك البريدية

جدول 23: تقييم السيولة حسب معيار camels

	2016	2017	2018	2019
الموجودات السائلة	89 902 868	99 616 004	105 021 946	95 745 974
إجمالي الموجودات	210 343 621	248 632 694	270 995 828	261 568 166
النسبة	42,74%	40,07%	38,75%	36,60%
التصنيف	3	3	3	4
متوسط التصنيف	3,25			
التصنيف	الحالة مقبولة			

القرار : يتمتع البنك بنسب سيولة مقبولة لمجابهة التزاماته.

3-تقييم الحساسية لمخاطر السوق

الأصول الحساسة لمخاطر السوق تتمثل في التمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية بالإضافة الى التمويلات الممنوحة الى الزبائن.

اما بالنسبة الى الخصوم الحساسة لمخاطر السوق فتتمثل في ديون اتجاه المؤسسات المالية ، والديون اتجاه الزبائن وديون ممثلة بسند .

جدول 24 :تقييم الحساسية لمخاطر السوق حسب معيار camels

	2016	2017	2018	2019
الأصول الحساسة لمخاطر السوق	110 711 012	139 677 012	156 459 864	154 600 763
الخصوم الحساسة لمخاطر السوق	170 152 183	207 944 559	223 995 226	213 499 585
الفجوة	-59 441 171	-68 267 547	-67 535 362	-58 898 822
إجمالي الأصول	210 343 621	248 632 694	270 995 828	261 568 166
النسبة	-28,26%	-27,46%	-24,92%	-22,52%
التصنيف	1	1	1	1
متوسط التصنيف	1			
التصنيف	الحالة قوية			

القرار : نلاحظ من الجدول السابق أن بنك البركة قد سجل فجوة سالبة في جميع السنوات ، وذلك راجع كونه بنك إسلامي يحرم عليه التعامل بالمعاملات المستقبلية المتعلقة بأسعار الفائدة وأسعار الصرف، باستثناء بعض المطلوبات المتمثلة أساسا في مطلوبات من العملاء ، وهذا ما يجعل البنك لا يتأثر بتاتا أو يتأثر بنسبة قليلة جدا بمخاطر التغير في أسعار الصرف.

المطلب الثالث : تقييم السلامة الشرعية والأداء النهائي للبنك

1-تقييم السلامة الشرعية

تمثل الهيئة الشرعية لبنك البركة أهم ركيزة يستند عليها في مزاولة نشاطه المصرفي، وتتمتع هذه الهيئة بالاستقلال التام عن جميع الإدارات الأخرى للبنك، وتعمل هذه الهيئة على تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- إصدار الفتاوى والقيام بالدراسات الشرعية لمعاملات البنك؛
- تصميم العقود والمنتجات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- مراقبة تطبيق قراراتها في جميع أنشطة البنك.

وتعتبر القرارات الصادرة عن هذه الهيئة ملزمة لجميع أقسام وإدارات البنك ، كما يتم تقديم أي منتج أو خدمة جديدة لموافقة هذه الهيئة.

هذا ،ولم يفصح البنك عن أي مقابل مادي نظير الفتاوى الصادرة عن هذه الهيئة في موقعه الإلكتروني أو تقاريره السنوية، ما يجعل الهيئة الشرعية لبنك البركة تستجيب لكافة المعايير السابق ذكرها في معايير السلامة الشرعية للبنوك الإسلامية.

2-التقييم النهائي : تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج *CAMELS*

جدول 25: التقييم النهائي للبنك حسب نموذج camels

	كفاية رأس المال	جودة الأصول	سلامة الإدارة	الربحية	السيولة	الحساسية
التصنيف	2	2	1	1	3	1
متوسط التصنيف	1,67					
الدرجة	02 جيدة					

القرار النهائي :

حسب معيار CAMELS فإن البنك في وضعية سليمة نسبيا، مع وجود بعض القصور، وعليه معالجة أوجه القصور.

خاتمة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصول الثلاثة من خلال دراسة النتائج المحققة من قبل بنك البركة الجزائري للفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019 ،حيث قمنا بإسقاط الجزء النظري على الدراسة الميدانية للبنوك الإسلامية، ومن ثم تقديم بطاقة فنية لبنك البركة الإسلامي الجزائري من نشأة وتعريف وهيكل تنظيمي، ثم تم إحتساب كل من التحليل الأفقي والعمودي و نسبة حقوق الملكية ونسبة السيولة، وبعدها تم تطبيق نموذج كامل camel ، وتم عرض النتائج ،وفي الأخير تم تفسير هاته النتائج ،حيث أظهرت أن البنك يتمتع بوضعية مالية مقبولة نسبيا وهذا ما أكده نموذج CAMELS .

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية ، اتضح لنا أن الأداء المالي يمثل دورا هاما و بالغا في تحديد حالة البنك ،حيث يساهم في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية المستقبلية، وذلك بالاعتماد على النماذج والمؤشرات لتشخيص الوضعية المالية انطلاقا من مجموعة الوثائق المحاسبية.

حيث نلاحظ أن عملية تقييم الأداء المالي تشغل حيزا واسعا لدى أصحاب المصالح ومن بينهم المالكون والمودعون والمقرضون، لما لهذه العملية من أهمية في إبراز الوضع المالي لهذه المصارف، ومن ثم المساعدة في عملية إتخاذ القرارات.

نتائج الدراسة التطبيقية :

و توصلنا في دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري إلى عدد من النتائج يمكن ذكر أبرزها في مايلي:

– يحقق االبنك إيرادات مالية صافية على مدى سنوات الدراسة وهذا من خلال نشاطه التشغيلي ؛

– كما يتحقق هذا العائد من إجمالي الودائع بنسبة ضئيلة ، وحقوق الملكية بنسب مقبولة مما يدل على أن البنك يتمتع بنسب ربحية جيدة نسبيا وهذا لقدرة موجودات البنك على توليد الأرباح ؛

– من خلال تحليل مؤشرات السيولة تبين لنا إنخفاض السيولة النقدية في البنك من سنة إلى أخرى، مما قد يشكل خطرا على البنك في الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل ،أما بالنسبة لمؤشر السيولة العامة فهي تدل على قدرة البنك على تلبية ومنح قروض جديدة للزبائن ؛

– أما بالنسبة لمعدل توظيف الموارد والمتمثلة أساسا في الإستثمارات فيتأكد عدم الإستغلال الجيد للبنك لموارده لتحقيق الثروة ، من جهة أخرى بينت نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات عدم كفاءة البنك في تشغيل موجوداته المتاحة ؛

– نسب كفاية رأس المال بينت مقدرة حقوق الملكيةعلى الوفاء بإلتزامات البنك إتجاه المودعين ومواجهة مخاطر عدم السداد ؛

– عكس نموذج CAMEL النتائج السابقة لكفاية رأس المال في مجابهة الأصول الخطرة فاعتبرها جيدة ، أما من خلال تقييمه لجودة الأصول فإعتبرها كذلك جيدة ،أما بالنسبة لسلامة الإدارة فقد اعتبرها في حالة قوية جدا وهو نفس الأمر بالنسبة لنسب الربحية وتقييم الحساسية لمخاطر السوق ، أما بالنسبة لتقييمه للسيولة ،فقد إعتبرها مقبولة كافية لمواجهة إلتزاماته ، أما من ناحية السلامة الشرعية، فقد إعتبرها تستجيب لكافة المعايير .وقد إنتهى النموذج إلى أن البنك في وضعية سليمة نسبيا .

الإجابة على الإشكالية العامة :

من خلال ماسبق وكاجابة على الإشكالية المطروحة تبين لنا ان اهم الطرق المعتمدة في تقييم أداء استخدام النسب المالية وهي الأكثر شيوعا بالإضافة الى معيار CAMELS الذين اثبتا قدرتيهما على تقييم أداء البنك محل الدراسة بطرق بسيطة وسهلة الاستخدام من خلال التحليل لمختلف القوائم المالية لتبيان نقاط قوته وأوجه الاختلالات التي يعاني منها والتي وجب على البنك تصحيحها وتداركها لتحسين مركزه ووضعه المالي.

نتائج اختبار الفرضيات :

- ✓ **الفرضية الأولى :** تواجه البنوك الإسلامية وأدائها المالي العديد من المخاطر؛ من خلال الجانب النظري الذي تناولنا فيه لمختلف المخاطر التي قد يتعرض لها البنك الإسلامي التي قد تؤثر على سيره واداءه تبين لنا فعلا ان البنك الإسلامي معرض لمختلف المخاطر التي قد يتعرض لها البنك التقليدي وهو ما يثبت صحة الفرضية .
- ✓ **الفرضية الثانية :** تعد طريقة النسب المالية (بما فيها نموذج كاملس) أفضل طرق تقييم أداء البنوك الإسلامية،نظرا لبساطتها و سهولة تطبيقها عمليا ، وهذا ما لمسناه من خلال الدراسة التطبيقية حيث تعكس تلك النسب معطيات ومؤشرات حقيقية عن البنك ووضعه المالي مما سمح بتقيمه من مختلف الجوانب .وعليه الفرضية صحيحة
- ✓ **الفرضية الثالثة :** يتميز بنك البركة الجزائري بأداء مالي مقبول نظرا لتحكمه في نفقاته ،و تحسين إيراداته، و تطبيق نظم عمل فعالة ، وهو ما أكدته الدراسة التطبيقية التي اجرينها

على مختلف قوائمه المالية بإستخدام النسب واهم النماذج الحديثة المستخدمة في تقيم الأداء المالي وعليه الفرضية صحيحة.

التوصيات والاقتراحات :

مماسبق، يمكن أيضا تقديم عدد من التوصيات التي قد تساعد على تثمين النتائج الإيجابية ومعالجة الأخطاء وإدارة المخاطر ومعالجة كل ماكان منها سلبيا:

- ضرورة عمل بنك البركة الجزائري على استحداث أساليب جديدة ومتنوعة لزيادة معدلات إيراداتها التي تعتبر منخفضة نسبيا؛
- نوصي البنك بزيادة حجم إستثماراته وفتح فروع جديدة ومتنوعة لزيادة معدلات إيراداته،و ذلك بعد القيام بدراسة جدوى؛
- ضرورة إدخال التكنولوجيا الحديثة في التسيير خاصة ماتعلق منها في منح الائتمان؛
- العمل بمعايير وتوصيات مجلس الخدمات الإسلامية العالمية خاصة فيما يتعلق بمعدل السيولة الواجب الاحتفاظ بها ؛
- التركيز على عملائه من خلال كسب ثقتهم ونيل رضاهم ؛
- وضع لجنة لادارة المخاطر والحد منها.

قائمة المراجع

أولا : المصادر

القرأن الكريم:

1. القران الكريم ، **سورة الطلاق ، سورة البقرة**

ثانيا : المراجع

الكتب بالعربية:

1. أحمد سليمان خصاونة،**المصارف الإسلامية(مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-إستراتيجية مواجهتها)**،دار الجدارللكتاب العالمي،عمان ،الأردن، 2008.
2. أحمد محمد مصري،**إدارة البنوك التجارية والإسلامية**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2006.
3. إبن منظور ،**لسان العرب**،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،2009.
4. إسماعيل أحمد الشناوي،عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والاوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002.
5. إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**،الطبعة الأولى ،دار النفائس للنشر والتوزيع،الأردن،2008.
6. إدريس ثابت عبد الرحمان ، نوالمرسي جمال الدين محمد، **الإدارة الإستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية**، الدار الجامعية،الإسكندرية،2006.
7. السعيد فرحات جمعة،**الأداء المالي لمنظمات الأعمال**،الطبعة الأولى ،دار المريخ للنشر،الرياض ،2002.
8. بلال عماد أبو السعيد، **المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2011.

9. حيدر يونس الموسوي، **المصارف الاسلامية : أدائها وأثرها في سوق الأوراق المالية** ، ط 1، دار اليازوري، الاردن ، 2011.

10. حربي محمد عريفات، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، الطبعة الأولى، داروائل للنشر والتوزيع،الأردن، 2010.

11. رانية زيدان شحادة العلاونة، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**،الوراق للنشر والتوزيع، 2009

12. زياد سليم رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

13. سعيد يس عامر، **الإدارة وتحديات التغيير**، مركز وايد سيرفاكس للاستثمارات والتطوير الإدارى ، مصر، 2001.

14. سرمد كوكب جميل ، **مقدمة في إدارة المؤسسات المالية الإسلامية نظريات وتطبيق**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

15. سليمان ناصر ، **تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الاسلامية** ، المطبعة العربية ، ط 1، غرداية ،الجزائر ، 2002.

16. شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

17. شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**،دار النفائس للنشر والتوزيع،عمان،2012.

18. صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري، الأردن،2013.

19. طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطرتحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003.

20. طـاهر محسـن منصـور الغـالبي، وائـل محمـد صـبحي ادريـس ، **الإدارة الاسـتراتيجية – منظور منهجي متكامل** - ،دار وائل للنشر ، ط 01 ، عمان ، الأردن ، 2007.

21. عبيـر فـوزان العبـادي، **إدارة المخاطرالماليـة فـي أعمـال الصـيرفة والتمويـل الإسـلامي**، عمان،2014.

22. عائشـة الشـرقاوي المـالقي، **البنـوك الإسـلامية:التجربة بـين الفقـه والقـانون والتطبيـق**، المركـز الثقافي العربي، الدار البيضاء،المغرب، 2000.

23. عبـد الناصـر براتـي أبـو شـهد، **إدارة المخـاطرفي المصـارف الإسـلامية**، طبعـة1،دارالنفـائس، الأردن، 2013.

24. علـي أحمـد السـالوس، **موسـوعة القضـايا الفقهيـة المعاصـرة والإقتصـاد الإسـلامي**، ط7 ،مكتبة دار القرآن، مصر، 2002.

25. عبـد المجيـد قـدي، **تطـوير صـيغ التمويـل قصـير الأجـل للبنـوك الاسـلامية** ،ط 1 ،جمعيـة التراث،غرداية ،الجزائر،2002.

26. عبـد المحسـن توفيـق محمـد ، **تقيـيم الأداء** ، دار النهضـة العربيـة مطبعـة الإخـوة الأشـقاء للطباعة ، مصر ، 1998.

27. عبـد الكـريم قنـدوز، **التحـوط وإدارة المخـاطر: مـدخل مـالي**، ط 1، أي-كتـب، لنـدن، بريطانيـا، 2018.

28. عطـا الله علـي الزبـون، **اسـتراتيجيات التحليـل المـالي**، دار المتنبـي للطباعـة والنشـر، الأردن، 2010.

29. علـي سـيد إسـماعيل، **مصـادر تـوفير السـيولة فـي البنـوك الإسـلامية**، دار التعلـيم الجـامعي، مصر، 2020.

30. غسـان محمـود ابراهيم،منـذر قحـف،**الاقتصـاد الإسـلامي علـم أم وهـم**،دار الفكر،دمشق،2000.

31. فـلاح حسـن الحسـني،مؤيد عبـد الـرحمن الـدوري، **ادار ' البنــوك ،مــدخل كمــي واســتراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004.

32. فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث ، ط 1 ،عمان،الأردن ،2006.

33. فوزي عطوي، **الإقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية** ، بيروت، 2005.

34. فـؤاد مجيـد الكرخـي، **تقـويم الأداء فـي الوحـدات الإقتصـادية لمسـتخدم البيانـات الماليـة**، الطبعة الأولى، دار المنهج للنشر،عمان، الأردن،2001.

35. فهـد نصـر محمـود ، **أثـر السياسـات الاقتصـادية فـي أداء المصـارف التجاريـة** ، دار صـفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009.

36. محسن احمد الخضيري، **البنوك الاسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهره،1990.

37. محمـــود الأنصـــاري وآخـــرون ،**"البنـــوك الإســـلامية"**، الكتـــاب الثامن،كتـــاب الأهرام،اسكندرية،اوكتوبر 1988.

38. محمـــد محمـــود العجلـــوني، **االبنـــوك الإســـلامية،أحكامها ومبادئهـــا وتطبيقاتهـــا المصرفية**،دارالمسيرة،عمان،الأردن،2008.

39. محمد الوطيان، **البنوك الإسلامية**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ،الكويت،2000.

40. محمـد مطـر، **الإتجاهـات الحديثـة فـي التحليـل المـالي والإئتمـاني**،الطبعـة 2،دار وائـل للنشـر والتوزيع،عمان، الأردن،2006.

41. مصـطفى كمـال سـيد الطايـل، **البنـوك الإسـلامية والمـنهج التمـويلي**، دار أسـامة، الأردن ، 2011.

42. محمـد سـليمان الأشـقر، **عقـد الإستصـناع دراسـة فقهيـة فـي قضـايا إقتصـادية معاصـرة**، الجـزء الأول، ط 1، دار النفائس، عمان، الأردن، 1998.

43. محمـــود حســـن الصـــوان، **أساســـيات العمـــل المصـــرفي الإســـلامي**، دار وائـــل للنشر،عمان،2001.

44. محمد محمود المكاوي، **التمويل المصرفي التقليدي و الإسلامي :المنهج العلمي لإتخاذ القرار**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

45. محمد شيخون، **المصارف الإسلامية:دراسة وتقويم المشروعية الدينية والدور السياسي والإقتصادي**،دار وائل للنشر،عمان، 2002.

46. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات**،الطبعة الأولى،دار الحامد،الأردن،2010.

47. محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية** ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1 ،2007.

48. محمد فاتح محمود المغربي، **إدارة التمويل المصرفي، الأكاديمية الحديثة للنشر الجامعي**، مصر، 2019.

49. مفلح محمد عقل ، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، ط 1 ، المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010.

50. سعيد يس عامر، **الإدارة وتحديات التغيير**، مركز وايد سيرفاكس للاستثمارات والتطوير الإدارى ، مصر، 2001.

51. ناصر الغريب، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، ط 1، دار أبولؤي، القاهرة ،1996.

الكتب باللغة الأجنبية:

52. A. BOURGUIGNON ,**Peut-on Définir la Performance**, Revue Française de comptabilité , n 269 ,1995

53. Bassam Asaad: Banks Preformance Assessment Using Camels Approach, Tishreen University for Reasearch and Scientific studies -Economic And Legal Series, vol 40 No 01, 2018

54. Claude ALAZARD et salime SEPARI, **Contrôle de Gestion**, Dunod édition, France, 1998.

55. Haseeb Zaman Banar & Zeb Gul: **Camel Rating system For Banking Industry in Pakistan**, Master Thesis, Umea School of Business, sweden, 2011.

56. Katraman ven,n& ramanujan **, v. measurement of business performance in strategy reseach** ; a comparsion of apperoaches ¨academy of management review , vol 11, n 04 ,1986

57. Khemakhem Abdellatif**, La Dynamique du Contrôle de Gestion** ,Dunod,2 ed, paris,1976

المذكرات:

1. امال لعمش ، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية** ، مذكرة تخرج ماجستير ،تخصص دراسات مالية ومحاسبية ،جامعة سطيف ، 2011-2012.

2. إلياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، **تطويرآليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن '2007.

3. بدره بن تومي، **اثار تطبيق معايير المحاسبه الدوليه(على العرض والافصاح في القوائم الماليه للمصارف الاسلاميه (Ias/IFRS**،مذكره مقدمه لنيل شهاده الماجستير ،قسم العلوم التجاريه،جامعه فرحات، سطيف.

4. بريكي عبلة، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه،تخصص نقود وبنوك، جامعة البويرة.

5. بن حدو فؤاد، **مدى مساهمة البنوك الإسلامية في حل أزمة البنوك المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص مالية،كلية العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ،جامعة وهران، 2011-2012.

6. بوجلال أنفال، **قياس أداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمات االمالية**، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2015_2016.

7. حمزة شواد، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007.

8. زاهر صبحي بشناق ، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية** ،مذكرة ماجيستر في المحاسبة والتمويل ،كليةالتجارة، الجامعة الاسلامية، غزة ،فلسطين ، 2011

9. طهراوي أسماء، **إدارة المخاطرفي البنوك الإسلامية:دراسة قياسية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية مؤسسة،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2013_2014.

10. عادل حسيني علي رضوان، **البنوك الإسلامية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر،معهد الشريعة،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،قسنطينة.

11. كمال منصور ، لعلى حناشي ،**إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة محمد لخضر بسكرة ، 2017-2018.

12. محمد عبد الحميد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الأردن، 2003.

الملتقيات والمجلات :

1. أسماء بوزاغو،بن عومر سنوسي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في إتخاذ القرارات المالية**، معسكر، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد6، العدد 1، لشهر أفريل 2020.

2. بختي عمارية ، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام معيار- CAMELS دراسة حالة بنك السلام الجزائري**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلد 12 العدد 25، المدرسة العليا للتجارة الجزائر.

3. بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24 ،2017.

4. بورنيسة مريم، خنفري خيضر، **تشخيص الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي**، مجلةREVUE DES SCIENCES COMMERCIALES ، العدد 18، المجلد 1، جوان 2019.

5. حمو سعدية وآخرون، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر**:دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري خلال 2010-2015،جامعة طاهري محمد، بشار، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 5،العدد 1.

6. خليل عبد الرزاق، أحلام بوعبدلي، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطر ،دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، بكلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية بجامعة الشلف ، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004 .

7. دادن عبد الغاني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الإقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 4، 2006.

8. سمرد نوال ، **تجربة الاردن في العمل المصرفي الاسلامي من حيث كفاءة اداء البنوك الاسلامية** ، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ، المجلد 05 ، العدد 01 ، الجزائر ، 2021.

9. سهيلة قطاف، تقييم سلامة الاستقرار املالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS ،مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 05 ، العدد 01 ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط –الجزائر،2019.

10. **شناتي أسامة والياس أوزريق: مدى توافق نماذج تقييم الأداء املالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج CAMELS ،مجلة البشائر الاقتصادية جامعة طاهري محمد ببشار–الجزائر، المجلد 06 العدد 01 ،2020.**

11. قطاف عبد القادر، مقدم عبيرات، **إجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية**،المركزالجامعي، آفلو،جامعة زيان عاشوربالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،ا لعددالإقتصادي30.

12. فتني مايا،**إشكالية تسييرمخاطر صيغ التمويل الإسلامي**، جامعة باجي مختارعنابة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد4 ،العدد:01(2020).

13. صالح حميد العلي، **إدارة مخاطر صيغ التمويل والإستثمارفي المصارف الإسلامية**،جامعة دمشق،سوريا،مجلة الإحياء،العدد الرابع عشر.

14. عبد المنعم قوص،**"الانتشار المصرفي الاسلامي في العالم،الدوافع والافاق" ،** مجلة اتحاد المصارف العربية،لبنان،العدد 298،سبتمبر 2005.

15. عبد المنعم محمد الطيب، **أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، مجلة اتحاد المصارف العربيةة، لبنان، العدد310، سبتمبر 2006.

16. عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية– مفهوم وتقييم– مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، العدد 1، نوفمبر 2001.

17. عماري صليحة وبن ثابت علي ، **نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كمدخل لتقييم البنوك – دراسة حالة بنك الخليج الكويتي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 19،العدد 01، جامعة الحاج لخضر بباتنة الجزائر، 2018.

18. الكسار طلال، **دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركات**،مجلة الإقتصاد والمجتمع،العدد 8، 2012.

19. لنصاري عبد القادر واخرون ، **تاثير التمويل بصيغة السلم على ربحية البنوك الاسلامية – دراسة قياسية** - ، مجلة ايليزا للبحوث والدراسات ، المجلد 06 ، العدد 02 ، الجزائر ، 2021.

20. مقاتل حمزة ، بونيهي مريم ، **تقييم أداء البنوك الإسلامية مقارنة بأداء البنوك التقليدية باستخدام نموذج - " CAMELS"دراسة حالة بنك الراجحي والبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة2015–2019** ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 06 ، العدد 01.

21. نجوى فيلالي، **تقييم الأداء المالي للمصارف**:دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402،مجلة الإنسانية والعلوم الإجتماعية،المجلد 6، العدد 2،ديسمبر 2020.

22. عبد الكريم أحمد قندوز، **مراجعة لنظرية المخاطرة في الإقتصاد الإسلامي ودورها في ابتكار وتطوير منتجات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية**، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإ دارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الملك فيصل، السعودية، النسخة الرابعة، يومي 5 و6 أفريل، 2012.

الملاحق

ملحق1 : ميزانية البنك لسنة 2016 – جانب الاصول

بآلاف الدينار

رقم	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2015
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2.1	89.902.868	89.962.379
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0.00	0.00
3	أصول مالية قابلة للبيع		0.00	0.00
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2.2	3.179.827	2.356.604
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2.3	107.531.185	94.097.100
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0.00	0.00
7	ضرائب جارية -أصول	2.4	1.473.416	959.350
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2.5	211.565	190.582
9	أصول أخرى	2.6	1.538.005	1.208.177
10	حسابات التسوية	2.7	1.423.515	23.541
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2.8	1.670.691	1.670.697
12	عقارات مخصصة كودائع		0.00	0.00
13	أصول ثابتة	2.9	3.374.185	3.027.899
14	أصول غير ثابتة	2.10	38.364	76.728
15	فارق الاقتناء		0.00	0.00
	مجموع الأصول		210.343.621	193.573.058

ملحق3 : ميزانية البنك لسنة 2016 جانب الخصوم

بآلاف الدينار

رقم	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2015
1	البنك المركزي		0.00	0.00
2	ديون اتجاه المؤسسات المالية	2.11	14.384	14.390
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2.12	133.535.556	119.025.045
4	ديون ممثلة بسند	2.13	36.602.243	35.537.082
5	ضرائب جارية-خصوم	2.14	1.713.457	1.890.650
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0.00	0.00
7	خصوم أخرى	2.15	12.921.133	10.857.752
8	حسابات التسوية	2.16	1.242.067	2.785.488
9	مؤونات على المخاطر و التكاليف	2.17	1.009.448	617.139
10	اعانات.عتاد و اعانات أخرى استثمارات		0.00	0.00
11	صندوق المخاطر المصرفية العامة	2.18	2.417.265	2.139.892
12	ديون مرتبطة		0.00	0.00
13	رأس المال الاجتماعي	2.19	10.000.00	10.000.000
14	علاوة على رأس المال		0.00	0.00
15	الاحتياطات	2.20	5.922.009	5.643.187
16	فارق التقييم		0.00	0.00
17	فارق اعادة التقييم	2.21	894.672	894.672
18	(+/-) نتيجة مرحلة		87.820	59.842
19	(+) نتيجة السنة المالية	2.22	3.983.568	4.107.918
	مجموع الأصول		210.343.621	193.573.058

ملحق4 : جدول حساب النتائج لسنة 2016

بآلاف الدينار

رقم	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2015
1	+إيرادات الاستغلال	4.1	8.663.371	7.811.704
2	- تكاليف الاستغلال	4.2	2.081.981	2.078.442
3	+عمولات (إيرادات)	4.3	1.877.336	1.932.751
4	- عمولات (تكاليف)	4.4	407.301	363.151
5	-/+ ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع		0.00	0.00
6	-/+ ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع		0.00	0.00
7	+إيراد النشاطات الأخرى	4.5	547.137	568.060
8	- تكاليف النشاطات الأخرى	4.6	59.575	52.730
9	**الإيراد المصرفي الصافي**		**8.538.986**	**7.818.191**
10	- تكاليف استغلال عامة	4.7	2.789.406	2.729.989
11	مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	4.8	272.403	258.707
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**		**5.477.177**	**4.829.496**
13	مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	4.9	818.902	537.337
14	استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	4.10	710.950	1.349.629
15	**نتيجة الاستغلال**		**5.369.225**	**5.641.788**
16	-/+ ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى		0.00	0.00
17	+عناصر غير عادية (ايرادات)		0.00	0.00
18	- عناصر غير عادية(تكاليف)		0.00	0.00
19	**النتيجة قبل الضرائب**		**5.369.225**	**5.641.788**
20	- الضرائب على النتائج و ما شابهها	4.11	1.385.657	1.533.870
21	**النتيجة بعد الضريبة**	**4.12**	**3.983.568**	**4.107.918**

ملحق2 : ميزانية البنك لسنة 2017 جانب الاصول

ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2017
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2,1	89 902 868	99 616 004
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع		0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2,2	3 179 827	3 123 641
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2,3	107 531 185	136 553 371
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2,4	1 473 416	1 391 936
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2,5	211 565	205 398
9	أصول أخرى	2,6	1 538 005	1 824 740
10	حسابات التسوية	2,7	1 423 515	645 644
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2,8	1 670 691	1 718 778
12	عقارات مخصصة كودائع		0	0
13	أصول ثابتة	2,9	3 374 185	3 553 182
14	أصول غير ثابتة	2,10	38 364	0
15	فارق الاقتناء		0	0
	مجموع الأصول		**210 343 621**	**248 632 694**

ملحق3 : ميزانية البنك لسنة 2017 جانب الخصوم

ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2017
1	البنك المركزي		0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات	2,11	14 384	52 421
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2,12	133 535 556	164 849 660
4	ديون ممثلة بسند	2,13	36 602 243	43 042 478
5	ضرائب جارية-خصوم	2,14	1 713 457	1 818 414
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0	0
7	خصوم أخرى	2,15	12 921 133	12 014 612
8	حسابات التسوية	2,16	1 242 067	2 309 184
9	مؤونات على المخاطر و لتكاليف	2,17	1 009 448	761 196
10	عانات.عتاد و اعانات أخرى ستثمارات		0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية	2,18	2 417 265	2 998 001
12	ديون مرتبطة		0	0
13	رأس المال الاجتماعي	2,19	10 000 000	15 000 000
14	علاوة على رأس المال		0	0
15	الاحتياطات		5 922 009	1 273 107
16	فارق التقييم		0	0
17	فارق اعادة التقييم	2,21	894 672	894 672
18	نتيجة مرحلة (+/-)		87 820	70 534
19	نتيجة السنة المالية (+)		3 983 568	3 548 415
	مجموع الخصوم		210 343 621	248 632 694

ملحق4 : جدول حساب النتائج خلال سنة 2017

ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2017
1	+ إيرادات الاستغلال	4,1	8 663 371	9 564 132
2	- تكاليف الاستغلال	4,2	2 081 981	2 779 415
3	+عمولات (إيرادات)	4,3	1 877 336	1702 089
4	-عمولات (تكاليف)	4,4	407 301	379 960
5	+/- ربح آو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع		0	0
6	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع		0	0
7	+ إيراد النشاطات الأخرى	4,5	547 137	621 464
8	- تكاليف النشاطات الأخرى	4,6	59 575	59 368
9	**الإيراد المصرفي الصافي**		**8 538 986**	**8 668 943**
10	- تكاليف استغلال عامة	4,7	2 789 406	2 970 959
11	- مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	4,8	272 403	282 840
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**		**5 477 177**	**5 415 144**
13	- مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	4,9	818 902	1 102 522
14	+ استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة		710 950	678 289
15	**نتيجة الاستغلال**		**5 369 225**	**4 990 911**
16	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى		0	0
17	+عناصر غير عادية (ايرادات)		0	0
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)		0	0
19	**النتيجة قبل الضرائب**		**5 369 225**	**4 990 911**
20	- الضرائب على النتائج و ما شابهها	4,11	1 385 657	1 442 496
21	**النتيجة بعد الضريبة**	4,12	**3 983 568**	**3 548 415**

ملحق5 : ميزانية البنك خلال سنة 2018 جانب الاصول

ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2017	2018
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2,1	99 616 004	105 021 946
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع		0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2,2	3 123 641	2 299 974
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2,3	136 553 370	154 159 890
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2,4	1 391 936	1 371 219
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2,5	205 398	234 347
9	أصول أخرى	2,6	1 824 740	1 904 003
10	حسابات التسوية	2,7	645 644	563 965
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	2,8	1 718 778	1 720 806
12	عقارات مخصصة كودائع		0	0
13	أصول ثابتة	2,9	3 553 182	3 719 679
14	أصول غير ثابتة	2,10	0	0
15	فارق الاقتناء		0	0
	مجموع الأصول		**248 632 693**	**270 995 828**

ملحق6 : ميزانية البنك لسنة 2018 جانب الخصوم

ألاف دج

	البند		السنوات المالية	
			2017	2018
1	البنك المركزي		0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات	2,11	52 421	111 220
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2,12	164 849 660	176 343 367
4	ديون ممثلة بسند	2,13	43 042 478	47 540 639
5	ضرائب جارية-خصوم	2,14	1 818 414	2 985 429
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0	0
7	خصوم أخرى	2,15	12 014 612	13 684 771
8	حسابات التسوية	2,16	2 309 184	2 901 047
9	مؤونات على المخاطر و لتكاليف	2,17	761 196	749 563
10	عانات.عتاد و اعانات أخرى ستثمارات		0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية	2,18	2 998 001	3 431 939
12	ديون مرتبطة		0	0
13	رأس المال الاجتماعي	2,19	15 000 000	15 000 000
14	علاوة على رأس المال		0	0
15	الاحتياطات	2,20	1 273 107	2 157 459
16	فارق التقييم		0	0
17	فارق اعادة التقييم	2,21	894 672	894 672
18	نتيجة مرحلة (+/-)		70 534	29 150
19	نتيجة السنة المالية (+)		3 548 414	5 166 572
	مجموع الخصوم		248 632 693	270 995 828

ملحق7 : جدول حساب النتائج خلال سنة 2018

ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2017	2018
1	+ إيرادات الاستغلال	4,1	9 564 132	11 700 326
2	- تكاليف الاستغلال	4,2	2 779 415	3 287 708
3	+عمولات (إيرادات)	4,3	1 702 089	1 195 850
4	-عمولات (تكاليف)	4,4	379 960	355 156
5	+/- ربح آو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع		0	0
6	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع		0	0
7	+ إيراد النشاطات الأخرى	4,5	621 464	2 679 374
8	- تكاليف النشاطات الأخرى	4,6	59 368	83 052
9	**الإيراد المصرفي الصافي**		8 668 943	11 849 634
10	- تكاليف استغلال عامة	4,7	2 970 959	3 270 618
11	- مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	4,8	282 840	268 528
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**		5 415 144	8 310 487
13	مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	4,9	1 102 522	1 412 541
14	+ استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	4,10	678 289	383 217
15	**نتيجة الاستغلال**		4 990 911	7 281 163
16	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى		0	0
17	+عناصر غير عادية (ايرادات)		0	0
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)		0	0
19	**النتيجة قبل الضرائب**		4 990 911	7 281 163
20	- الضرائب على النتائج و ما شابهها	4,11	1 442 496	2 114 591
21	**النتيجة بعد الضريبة**	4,12	3 548 414	5 166 572

ملحق8 : ميزانية البنك لسنة 2019 جانب الاصول

ب. فيلو دج

	البند	السنوات المالية	
		2019	2018
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	95 745 974	105 021 946
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع	0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	1 547 484	2 299 974
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	153 053 279	154 159 890
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق	0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2 185 142	1 371 219
8	ضرائب مؤجلة-أصول	261 635	234 347
9	أصول أخرى	2 208 277	1 904 003
10	حسابات التسوية	568 016	563 965
11	المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	1 720 874	1 720 806
12	عقارات مخصصة كودائع	0	0
13	أصول ثابتة	4 264 721	3 719 679
14	أصول غير ثابتة	12 767	0
15	فارق الاقتناء	0	0
	مجموع الأصول	261 568 166	270 995 828

ملحق9 : ميزانية البنك لسنة 2019 جانب الخصوم

ب كيلو دج

	البند	السنوات المالية	
		2019	2018
1	البنك المركزي	0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات	31 363	111 220
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	171 491 393	176 343 367
4	ديون ممثلة بسند	41 976 829	47 540 639
5	ضرائب جارية-خصوم	2 701 235	2 985 429
6	ضرائب مؤجلة-خصوم	0	0
7	خصوم أخرى	12 553 823	13 684 771
8	حسابات التسوية	2 109 586	2 901 047
9	مؤونات على المخاطر و لتكاليف	856 859	749 563
10	عانات.عتاد و اعانات أخرى ستثمارات	0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية	3 612 329	3 431 939
12	ديون مرتبطة	0	0
13	رأس المال الاجتماعي	15 000 000	15 000 000
14	علاوة على رأس المال	0	0
15	الاحتياطات	3 968 943	2 157 459
16	فارق التقييم	0	0
17	فارق اعادة التقييم	894 672	894 672
18	نتيجة مرحلة (+/-)	37 888	29 150
19	نتيجة السنة المالية (+)	6 333 245	5 166 572
	مجموع الخصوم	261 568 166	270 995 828

ملحق10 : جدول حساب النتائج خلال سنة 2019

ب كيلو دج

	البند	السنوات المالية	
		2019	2018
1	+ إيرادات الاستغلال	11 568 550	11 700 326
2	- تكاليف الاستغلال	2 922 865	3 287 708
3	+عمولات (إيرادات)	887 284	1 195 850
4	-عمولات (تكاليف)	379 770	355 156
5	+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع	0	0
6	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	0	0
7	+ إيراد النشاطات الأخرى	4 250764	2 679 374
8	- تكاليف النشاطات الأخرى	113 172	83 052
9	**الإيراد المصرفي الصافي**	**13 290 790**	**11 849 634**
10	- تكاليف استغلال عامة	3 516 547	3 270 618
11	- مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	267 542	268 528
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**	**9 506 701**	**8 310 487**
13	- مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	1 226 792	1 412 541
14	+ استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	334 441	383 217
15	**نتيجة الاستغلال**	**8 614 350**	**7 281 163**
16	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى	0	0
17	+عناصر غير عادية (إيرادات)	0	0
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)	0	0
19	**النتيجة قبل الضرائب**	**8 614 350**	**7 281 163**
20	- الضرائب على النتائج و ما شابهها	2 281 105	2 114 591
21	**النتيجة بعد الضريبة**	**6 333 245**	**5 166 572**

الفهرس

-الفهرس-

الاهداء.....**i**

المقدمة العامة.....**أ-ب**

الفصل الأول : ماهية البنوك الإسلامية.....**7**

تمهيد :.....8

المبحث الأول: عموميات عن البنوك الإسلامية.....9

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها.....9

الفرع الأول : مفهوم البنوك الإسلامية.....9

الفرع الثاني: نشأة البنوك الاسلامية.....10

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية 12

المطلب الثالث: دور البنوك الإسلامية 14

1-الدور الإقتصادي:.....14

2-الدور الإجتماعي:.....16

المبحث الثاني : صيغ التمويل في البنوك الاسلامية.....17

المطلب الاول : صيغ تمويل الاستثمارات في المدى القصير.....17

الفرع الأول : المرابحة.....17

الفرع الثاني : السلم.....18

المطلب الثاني: صيغ تمويل الاستثمارات في متوسطة الاجل.....19

الفرع الاول : الاجارة.....20

الفرع الثاني : الإستصناع.....22

المطلب الثالث: صيغ تمويل الاستثمارات طويلة الاجل 23

الفرع الأول : التمويل بالمشاركة.....23

الفرع الثاني : التمويل بالمضاربة.....25

المبحث الثالث : المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية 27

المطلب الأول: أنواع المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية.....27

الفرع الأول : المخاطر المالية : 27
الفرع الثاني : المخاطر الغير المالية التي يتعرض لها البنك الإسلامي..... 28
المطلب الثاني: الحلول والمقترحات للمخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية.....29
الحلول المقترحة لمواجهة المخاطر: 29
المطلب الثالث: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية وكيفية إدارتها. 31
الفرع الأول: مخاطر صيغ التمويل. 31
الفرع الثاني: إدارة مخاطر صيغ التمويل للبنوك الإسلامية: 37
خاتمة الفصل 44
الفصل الثاني :الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية..... 45
تمهيد:.....48
المبحث الأول : مفهوم عملية تقييم الأداء المالي أهدافها وأهميتها 49
المطلب الأول : مفهوم الأداء وأنواعه ومجالاته.....49
الفرع الاول : مفهوم الأداء 49
الفرع الثاني : أنواع الأداء..... 51
الفرع الثالث : مجالات الأداء 52
المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه 54
الفرع الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي. 54
الفرع الثاني :الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك..... 57
المطلب الثالث: أهداف وأهمية تقييم الأداء المالي للبنوك 59
الفرع الاول : أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك..... 59
الفرع الثاني : أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك..... 60
المبحث الثاني : مراحل عملية تقييم الأداء المالي مزاياها وصعوباتها.....61
المطلب الأول: مراحل عملية تقييم الأداء المالي 61
الفرع الأول : جمع المعلومات الضرورية:..... 61
الفرع الثاني : قياس الأداء الفعلي 62
الفرع الثالث : إتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: 62
الفرع الرابع : تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للإنحرافات:..... 63

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.....64
الفرع الأول :العوامل الداخلية (المنظمية): 64
الفرع الثاني :العوامل الخارجية(البيئية):..... 65
المطلب الثالث : مزايا وصعوبات عملية تقييم الأداء المالي.....66
الفرع الأول : مزايا عملية تقييم الأداء المالي 66
الفرع الثاني : صعوبات عملية تقييم الأداء المالي..... 67
المبحث الثالث: أدوات تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية 68
المطلب الأول: التحليل الأفقي والعمودي للقوائم المالية للبنك.....68
الفرع الأول : التحليل الافقي..... 68
الفرع الثاني : التحليل العمودي..... 69
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بإستخدام النسب المالية.....70
الفرع الأول : نسب ملاءة (كفاية) رأس المال 70
الفرع الثاني : نسب السيولة 71
الفرع الثالث : نسب الربحية..... 72
الفرع الرابع : نسب توظيف الأموال 74
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بإستخدام النماذج المالية الحديثة.....75
الفرع الأول : معيار CAMELS..... 75
الفرع الثاني : نموذج القيمة الإقتصادية المضافة (EVA) 83
خلاصة الفصل : 83
الفصل الثالث : دراسة حالة بنك البركة الجزائري 84
تمهيد 85
المبحث الأول : ماهية بنك البركة الجزائري 86
المطلب الأول : نشأة وتعريف بنك البركة الجزائري 86
الفرع الأول :التعريف ببنك البركة الجزائري:..... 86
الفرع الثاني : نشأة بنك البركة الجزائري..... 86
المطلب الثاني :تطور بنك البركة الجزائري و وأهم خدماته.....87
الفرع الأول : تطور بنك البركة الجزائري..... 87

الفرع الثاني : الخدمات المصرفية لبنك البركة الجزائري 87
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.....90
المبحث الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية للبنك 92
المطلب الاول : التحليل الأفقي للقوائم المالية للبنك.....92
المطلب الثاني : التحليل العمودي للقوائم المالية للبنك.....99
أولا : تحليل الإيرادات 99
ثانيا : تحليل المصاريف..... 101
المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية 105
أولا : تحليل نسب الربحية..... 105
ثانيا : نسب السيولة 109
ثالثا : نسب التوظيف 112
رابعا : نسب كفاية رأس المال 115
المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMELS 119
المطلب الأول : تقييم كفاية رأس المال وجودة الأصول ،سلامة الإدارة 119
1-تقييم كفاية رأس المال :..... 119
2-تقييم جودة الأصول..... 120
3-تقييم سلامة الإدارة..... 120
المطلب الثاني : تقييم الربحية ، السيولة والحساسية لمخاطر السوق 121
1-تقييم الربحية 121
2-تقييم السيولة..... 122
3-تقييم الحساسية لمخاطر السوق 122
المطلب الثالث : تقييم السلامة الشرعية والأداء النهائي للبنك.....123
1-تقييم السلامة الشرعية..... 123
2-التقييم النهائي : تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMELS 124
خاتمة الفصل 125
الخاتمة العامة..... 126
قائمة المراجع..... 126

الملاحق 126

الفهرس.....153

قائمة الجداول 156

قائمة الاشكال 158

الملخص.....159

- قائمة الجداول -

جدول 1 : نسب كفاية راس المال 71

جدول 2 : نسب السيولة 72

جدول 3 : نسب الربحية.....73

جدول 4 : نسب توظيف الاموال 74

جدول 5 : تصنيف البنوك حسب نموذج CAMELS.....76

جدول 6 : معايير السلامة الشرعية في البنوك الاسلامية.....82

جدول 7 : التحليل الأفقي لحساب النتائج سنوات 2016 –2019..... 92

جدول 8 : التحليل العمودي لإيرادات بنك البركة خلال الفترة 2016–2019..... 99

جدول 9 : التحليل العمودي لمصاريف بنك البركة الجزائري سنوات 2016 –2019 102

جدول 10 : معدل العائد على الودائع 105

جدول 11 : معدل العائد على الايرادات 106

جدول 12 : معدل العائد على حقوق الملكية.....108

جدول 13 : نسب السيولة النقدية.....109

جدول 14 : نسب السيولة العامة 111

جدول 15 : معدل توظيف الموارد 112

جدول 16 : نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات.....113

جدول 17: حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات.....115

جدول 18 : حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع.....117

جدول 19: تقييم كفاية رأس المال حسب معيار camels.....119

جدول 20 :تقييم جودة الأصول حسب معيار camels 120

جدول 21: تفييم سلامة الإدارة حسب معيار camels.....120

جدول 22 :تقييم الربحية حسب معيار camels.....121

جدول 23: تقييم السيولة حسب معيار camels 122

جدول 24 :تقييم الحساسية لمخاطر السوق حسب معيار camels.....123

جدول 25: التقييم النهائي للبنك حسب نموذج camels.....124

-قائمة الأشكال-

شكل1 : التمويل عن طريق المشاركة كما يجريها البنك الاسلامي 25

شكل2 : مراحل تقييم الأداء المالي.....63

شكل3 : الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.....91

شكل3 : الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.....91

شكل4 : الغير سنة 2017– التحليل الافقي 94

شكل5 : التغير سنة 2018 – التحليل الافقي 95

شكل6 : التغير لسنة 2019 – التحليل الافقي.....97

شكل7 : تصنيف إيرادات بنك البركة خلال سنوات 2016 –2019 100

شكل8 : تحليل مصاريف بنك البركة خلال سنوات 2016 – 2019 103

شكل9 : معدل العائد على الودائع.....105

شكل10 : معدل العائد على الايرادات 107

شكل11 : معدل العائد على حقوق الملكية 108

شكل12 : السيولة النقدية 110

شكل13 : السيولة العامة 111

شكل14 : معدل توظيف الموارد.....113

شكل : 15 حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات 116

شكل16 : حقوق الملكية الى اجمالي الودائع 117

الملخص:

يحتل موضوع تقييم أداء البنوك الإسلامية أهمية كبيرة من خلال المكانة البارزة التي يحتلها الأداء في القطاع البنكي ، إعتمادا على عدة مؤشرات تبين سيروة التطور الذي حققه البنك ورسم طريق تساعد البنك على تحقيق أهدافه، وتصحيح أخطائه وبالتالي المضي قدما نحو النجاح والاستمرارية والتميز، ويهدف تقييم الأداء في البنوك الإسلامية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها،، وهذا بالاعتماد على مجموعة من الأساليب والأدوات في التقييم من بينها استخدام النسب المالية، والنماذج الحديثة ممثلة في نموذج CAMELS وهذا ما سنتطرق إليه بالدراسة على مستوى بنك البركة الجزائري .

وقد خلصت الدراسة من خلال إستخدام طريقة النسب المالية ونموذج CAMELS في تقييم الأداء المالي للبنك البركة الإسلامي في الفترة (2016−2019) أنه يتمتع بأداء مالي مقبول رغم بعض الاختلالات التي يعاني منها والتي يمكن معالجتها .

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداءة ، مؤشرات القياس، البنوك الإسلامية .

Résumé :

L’évaluation de la performance des banques islamiques occupe une grande importance, vu la place du système bancaire dans l’économie.

L’évaluation de la performance des banques islamiques vise à mesurer l’efficience des banques dans l’utilisation de leurs ressources en appliquant un ensemble d’outils d’évaluation tels que la méthode des ratios financiers, et la méthode CAMELS au niveau de la banque EL BARAKA –Algérie durant la période (2016-2019).

L’étude de la performance de la banque EL BARAKA- Algérie durant la période précédente a montré que cette banque jouit d’une performance acceptable malgré certains déséquilibrés.

Mots-clés : Évaluation de la performance, indicateurs de mesure, banques islamiques.